

ارهاب الدولة دراسة في الأفكار والممارسات الصهيونية الاسرائيلية داخل فلسطين خلال الفترة 1948-2015

State Terrorism Study In The Ideas And Practices Of Israeli Zionism In Palestine During The Period 1948-2015

إعداد الطالب

فهد خليل كريشان

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آب، 2017

تفويض

أنا فهد خليل كريشان أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمي عند طلبها.

الاسم: فهد خليل كريشان

التاريخ: 2017/8/2

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " إرهاب الدولة دراسة في الأفكار والممارسات الصهيونية الإسرائيلية داخل فلسطين خلال الفترة 1948-2015 .

وأجيزت بتاريخ 2017/8/2

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم	*الصفة*	*التوقيع*
الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي	رئيساً ومشرفاً	------------
الدكتور محمد بني عيسى	عضواً	------------
الأستاذ الدكتور محمد حمدان مصالحة	عضواً خارجياً	------------

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي الذي كان لملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم الدكتور محمد بني عيسى والدكتور محمد مصالحة المشرف الخارجي والذي تكبد عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم الذين استفدت من علمهم.

الإهداء

الى من بذل فأعطى وضحّى فأوفى

(والدي)

إلى سر نجاحي إلى الشمعة التي تحترق لتضيء الدرب لي

امـــــد الله في عمرك...... أهديكي انجازي

(امي الغاليه)

إليك يا رفيقة دربي ...وعدتي في الحياة ... ونصفي الاخر روحاً وحباً ....

اليك يا من كنتي وستبقين رمزا للنبل والوفـــــاء ..

(زوجتي الغالية)

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملحقات

إرهاب الدولة دراسة في الأفكار والممارسات الصهيونية الإسرائيلية داخل فلسطين خلال الفترة 1948-2015

إعداد: فهد خليل كريشان

إشراف: الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد المباديء التي يركز عليها إرهاب الدولة في إسرائيل والوقوف على الاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل في فلسطين المحتلة. وتحليل سلك العمل الإرهابي الإسرائيلي في فلسطين لكشف القضايا والأهداف، وأعتمدت الدراسة على فرضية مفادها" ثمة علاقة ارتباطية بين أرهاب الدولة وبين الممارسات الإسرائيلية على الأرض في فلسطين بغية ترجمة الفكر الصهوني لتخفيف يهودية الدولة"، وللتثبت من صحة الفرضية التي تقدمنا بذكرها، عمدت الدراسة إلى استخدام المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي النظمي المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني.

وخلصت الدراسة إلى أن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل يعتبر من أخطر الظواهر الإرهابية التي عرفها المجتمع الدولي، وذلك للعدد الهائل من الضحايا البشرية التي تقتل والخسائر المادية الفادحة التي تصيب البنى التحتية للاقتصاديات العربية وانتهاك كافة المبادئ والعهود والمواثيق الدولية، وترتكب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وضد السلام على الرغم من وجود العديد من العهود والمواثيق الدولية التي تحرم أرتكابها وتنص على المعاقبة عليها، فالإرهاب الإسرائيلي هو عملية مستمرة منذ ما يزيد على ثلاثة آلاف عام، ما تغير هو الأسلوب والتقنيات. لأن الإرهاب واحد ونتيجية واحدة بغض النظر عن الزمان والمكان اللذين يرتكب فيهما. وذلك لأنه ينطلق دائماً من الوصايا الإلهية نفسها. وسيبقى كذلك طالما أن هناك صهاينة لا يعنيهم وجود البشر إلا بقدر ما يقدم لهم هذا الوجود مجالات للإبتزاز من شأنها المساعدة على تحقيق مصالحهم الخاصة.

الكلمات المفتاحية: إرهاب الدولة، الفكر الصهيوني، الممارسات الصهيونية الإسرائيلية.

State terrorism Study in the ideas and practices of Israeli Zionism in Palestine During the period 1948-2015

By

Fahed khalel kreshan

Supervised by

Dr. Abd Al-Qader Fahmi Al-Tai, Prof

Abstract

The study aimed at identifying the principles that focus on State terrorism in Israel and on the strategy adopted by Israel in occupied Palestine. The study relied on the premise that "there is a link between state terrorism and Israeli practices on the ground in Palestine in order to translate the Zionist thought to reduce the Jewishness of the state." In order to prove the validity of the hypothesis that we mentioned, The use of the historical approach, the systematic analytical approach, the descriptive analytical approach, and the legal approach.

The study concluded that the state terrorism practiced by Israel is one of the most dangerous terrorist phenomena known to the international community, and the immense number of human victims, which kills the material and heavy casualties that affect the infrastructure of Arab economies and the violation of all principles and international covenants and conventions, and committed genocide, war crimes and crimes against humanity and against peace despite the presence of many international covenants and conventions that prohibit their commission and provide for the punishment of Israeli terrorism is an ongoing process since more than three thousand years, what has changed is the method and techniques. Because terrorism is one Ntejah one regardless of the zipper and place committed therein. It is one because it always emanates from the divine commandments itself. It is the same halal law. And will remain so long as there are Zionists do not mean the presence of human beings only to the extent that this presence provides them with areas of extortion that will help to achieve their own interests.

Keywords: Terrorism, State, Israeli Zionist Ideas and Practices, Palestine.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

لقد أصبحت مشكلة التطرف والإرهاب من القضايا المهمة، بل والخطيرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي عانت من هذه المشكلة عقوداً طويلة ولازالت. وللإرهاب أنواع عديدة، إلا أن أبشع صوره تتجلى بإرهاب الدولة أو ما يسمى بالإرهاب المنظم، وهنا تعد إسرائيل النموذج المتقدم في ممارسة إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني من خلال سن القوانين والتشريعات والممارسات التي تضمنُ الحفاظ على أمن إسرائيل، وقد أصبحت هذه السياسة ممنهجة وتأخذ طابعاً منظماً في ضوء توجهات إسرائيل والسياسات التي تتبعها تجاه الشعب الفلسطيني.

في عام 1897م تأسست "المنظمة الصهيونية العالمية"، وحددت المحاور الأربعة التي تعمل على أساسها من أجل إقامة الدولة، وهي: الهجرة والإستيطان، وتنظيم اليهود في منظمات محلية ودولية، وتنمية الشعور القومي اليهودي، والحصول على موافقة بعض القوى الأوروبية النافذة. ومن أجل تمويل عمليات الإستيطان، أنشأت الحركة الصهيونية فيما بعد " صندوق الأئتمان اليهودي للاستثمار" عام 1899، و"الصندوق القومي اليهودي" عام 1903 لشراء الأراضي وتأجيرها للمستوطنين، وقد عملت الحركة الصهيونية من خلال مؤسساتها المتعددة على تدعيم وإنماء الشخصية الصهيونية المتعصبة لدى الأبناء الصغار والمحافظة على هذا النمط السلبي بواسطة مؤسساتها الاجتماعية، والتعليمية، والدينية، والإعلامية، والتي تعمل على تشويه صورة الأغيار عموماً، والإنسان العربي والفلسطيني خصوصاً، بما يؤدي بالتالي إلى تغذية هذه النزعات، (نزعات التعصب) تجاههم. وعلى أثر ذلك ترتب على مسألة التعصب في الفكر

الصهيوني نتائج سلبية إزاء الغير تمثلت بالنفي للأخر والروح العدوانية واستخدام القوة إزائهم، حيث تتعرض الأقلية العربية في فلسطين والتي يطلق عليها اسم (عرب 1948) إلى تمييز عنصري وعلى كافة الأصعدة الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية، السياسية (مهدي، 2012: 212) .

يتمثل الإرهاب الصهيوني، الذي تجسده إسرائيل، بالأدوات والوسائل والأساليب التي تمارسها من أجل إخضاع الشعب الفلسطيني لإرادتها والقوى والحركات الوطنية الفاعلة فيها، كما أنه يمارس من أجل تفريغ أجزاء من فلسطين من سكانها وفرض المستوطنين الصهاينة ودولتهم الصهيونية على شعب فلسطين وأرضها، وقد تم هذا من خلال الإرهاب المباشر، غير المنظم وغير المؤسسي، الذي تقوم به المنظمات الإرهابية غير الرسمية مثل (المذابح، ميليشات المستوطنين، التخريب، التمييز العنصري) والإرهاب المباشر، المنظم والمؤسسي، الذي تقوم به الدولة الصهيونية من خلال سياسات التهجير للشعب الفلسطيني والقتل والإعتقال والسيطرة على الأراضي والممتلكات بمختلف وسائل الترهيب من قبل المؤسسات والأجهزة الحكومية. ورغم الفرق بين الإرهاب المؤسسي الذي تقوم به الدولة الإسرائيلية، وغير المؤسسي الذي يقوم به أفراد أو منظمات إرهابية بطريقة غير منظمة، إلا أنهما مرتبطان مع بعضهما، ويتم التنسيق بينهما ويجمع بينهما الهدف النهائي، وهو تغيير المعالم الجغرافية لبعض المدن الفلسطينية، وفي مقدمتها القدس الشريف، وكذلك تغيير الواقع الديموغرافي من خلال إفراغ فلسطين من سكانها الأصليين، أو العمل على حصارهم وإخضاعهم لسلطة الإحتلال الصهيوني – الإسرائيلي، ولعل مذبحة دير ياسين التي حدثت عام 1948، وفرق الموت المعروفة باسم (المستعرفيم)[*] هي أمثلة واضحة على هذا التعاون والتنسيق الذي تشكل منذ وقت مبكر (المسيري، 2009 :515).

---

[*]**المستعرفيم:** كنية أُعطيت لرجال عصابات إسرائيليين وأفراد وحدات خاصة تخفوا بلباس عربي أو اتخذوا لهم أشكالاً شبيهة بالعرب الفلسطينيين

وليس من المبالغة القول أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة بشكل ملفت وعلى نحو متكرر تجاه الشعب الفلسطيني بهدف الوصول إلى مرحلة إنهاء القضية الفلسطينية، وأن تكون فلسطين دولة (قومية) لليهود. ومن هذا المنطلق عملت الحركة الصهيونية على إيجاد جملة من الأسس الأيديولوجية المختلفة، لتصوغ منها نظرية متكاملة "للعنصرية الصهيونية "أستهدفت من خلالها إيجاد المبررات التاريخية والعرقية والدينية، لحق اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين العربية، وتبرير عملية التوسع والعدوان المستمر على الأمة العربية أيضاً. وإذا كانت الصهيونية أيدولوجية عنصرية، استعمارية، إرهابية، فإن كل مؤسساتها وممارساتها وتربيتها وثقافتها لا بد وأن تتصف بهذه الصفة القائمة على الحقد والكراهية والاستعلاء واستعباد السكان الأصليين. فاليهود في فلسطين المحتلة لم يكتفوا بإحتلال الأرض، وإنما كانت إستراتيجيتهم وما زالت، تقوم على أسلوب إخلاء الأرض من سكانها الأصليين، ولذا كان لا بد من إرهاب الفلسطينيين وترويعهم، ومحاصرتهم وإقتلاعهم وإبادتهم. فالهدف من المذابح التي نفذها الصهاينة من أربعينيات القرن العشرين حتى الوقت الحاضر يكمن في السيطرة على عرب الأراضي المحتلة. وبهذا يسهل على الصهيونية الوصول إلى غايتها الكبرى، المتمثلة بالطرد والإقتلاع والإبادة، ومن ثم الإسكان والتوطين والإحتلال.

مشكلة الدراسة:

إن واحدة من أهم مشكلات الدراسة هي صعوبة وضع تعريف محدد للإرهاب وخصوصاً إرهاب الدولة الذي يختلط بين حق الدولة في الدفاع عن ذاتها ضد حركات التمرد والعصابات الداخلية، وحق الشعوب في مواجهة الطغيان والممارسات اللاإنسانية التي تمارسها بعض الأنظمة

ضد شعوبها وخصوصاً الأقليات المتواجدة في داخلها، أو ضد الممارسات الحكومية في حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولعل إرهاب دولة إسرائيل يحمل هذه المعاني وربما غيرها.

أسئلة الدراسة:

تثير الدراسة جملة تساؤلات تحاول الإجابة عليها وهي:

- ما المباديء التي يركز عليها إرهاب الدولة في إسرائيل؟
- ما الاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل في فلسطين المحتلة؟
- لماذا تسلك إسرائيل مسلك العمل الإرهابي في فلسطين؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "ثمة علاقة ارتباطية بين أرهاب الدولة وبين الممارسات الإسرائيلية على الأرض في فلسطين بغية ترجمة الفكر الصهوني لتخفيف يهودية الدولة".

أهداف الدراسة:

تنشد الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المباديء التي يركز عليها إرهاب الدولة في إسرائيل.
- الوقوف على الاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل في فلسطين المحتلة.
- تحليل سلك العمل الإرهابي الإسرائيلي في فلسطين لكشف القضايا والأهداف.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بكونها مكملة للدراسات التي تطرقت إلى الكشف عن المزاعم التاريخية والدينية للفكر المتطرف الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني وتحويل كامل أراضيه إلى سيادة دولة إسرائيل التي تسعى إلى أن تكون هويتها يهودية وذلك من خلال الممارسات الصهيونية العدوانية

سواء على المستوى الفكري أو الممارسة العملية لإرهاب الدولة، ما يكشف عن حقيقة كون إسرائيل دولة إرهابية متطرفة تمارس الإرهاب بشكل منظم ومبرمج ضد شعب فلسطين وحقوقه التاريخية في الأرض. ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة الباحثين والمهتمين في مجال الفكر السياسي الصهيوني، وكذلك الباحثين في مجال تحليل وبيان الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بإرهاب الدولة، بما يمكن أن توفره من معلومات وحقائق توضح طبيعة وحقيقة الفكر الإسرائيلي المتطرف على مستوى التنظير والممارسة العملية.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

الحدود المكانية: أرض فلسطين المحتلة.

الحدود الزمنية: أقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة بين عامي1948-2015 وهي الفترة التي شهدت قيام دولة إسرائيل وبدأت بعدها الممارسات الفعلية للإرهاب والتطرف الإسرائيلي - الصهيوني، هذا لا يعني أن إسرائيل لم تمارس الإرهاب قبل عام 1948 ولكن ومنذ هذا التاريخ أخذ الإرهاب والتطرف بعداً تنظيمياً ومؤسساتياً أكثر تعصباً تجاه الشعب الفلسطيني.

محددات الدراسة:

واجه الباحث العديد من المحددات حول موضوع الدراسة ومن أهمها:

- عدم توفر المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع بشكل ومباشر.
- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وموثقة.

مصطلحات الدراسة:

إرهاب الدولة:

وهو جميع مظاهر العنف والترويع الذي تمارسه الدولة بطريقة منظمة وممنهجة ضد أفراد أو مجموعات بشرية تتواجد ضمن إقليم تفرض سلطتها عليه، أي ضمن حدود الدولة الجغرافية، أو جميع أعمال العنف الذي تمارسه دولة ضد دولة أخرى أو ضد شعبها من خلال مجموعات إرهابية تابعين لها تقوم بتمويلهم وتدريبهم وتسليحهم لتحقيق أهدافها (الكافي، 2014: 89).

التعريف اللغوي للإرهاب: يعرف الإرهاب لغوياً كما جاء في قاموس المحيط "أرهَبَهُ واسترْهَبَهُ: أخَافُه، تَرْهَبُه: تَوعْدهُ، المَرْهُوبُ: الاسَدُ، الترهبُ: التعَبدُ، الراهب: واحد من رهبان النصارى ومصدره الرهبةُ والرهبانية أو الرُهبان بالضم وقد يكون واحداً والجمع رهابينُ ورهابنهُ ورهبانون رهبانية في الإسلام (أبادي، د.ت :117).

أما "المجمع اللغوي" للغة العربية فقد أقر كلمة "إرهاب" ككلمة حديثة في اللغة العربية وأصلها "رهب" بمعنى خاف. وتستعمل الرهبة في اللغة العربية للتعبير عن الخوف المصحوب بالاحترام، وبذلك تختلف عن الإرهاب الذي يعني الخوف والفزع، والإرهابي هو وصف يُطلق على الذي يسلك سبيل العنف ضد الأبرياء لتحقيق هدف سياسي كما جاء في المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية (مجمع اللغة العربية، 2003 :390).

التعريف الإصطلاحي للإرهاب: هو التهديد باستعمال العنف أو استعماله من قبل أفراد أو جماعات، سواء تعمل لصالح سلطة حكومية قائمة أو تعمل ضدها. والقصد من تلك الأعمال إحداث صدمة، أو فزع، أو ذهول، أو رُعْب لدى المجموعة المُسْتَهدَفَة والتي تكون عادة أوسع من دائرة ضحايا العمل الإرهابي المباشر. وقد شمل الإرهاب جماعات تسعى إلى قلب أنظمة حكم

محددة، وتصحيح مظالم محددة، سواء كانت مظالم قومية أو لجماعات معينة، أو بهدف تدمير نظام دولي كغاية مقصودة لذاتها"(اليازجي وشكري، 2002 :129).

التعريف الإجرائي للإرهاب: هو مجموعة الأعمال العدوانية التي يمارسها فرد أو مجموعة أو دولة بشكل غير شرعي بهدف تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو إقتصادية.

الفكر السياسي:

يعرف الفكر السياسي بأنه مجموعة الآراء والأفكار التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية، وعلاقتها بالمجتمع والعالم من حيث قوتها ووجودها ووظائفها وخصائصها والقائمون عليها(غالي، 1974 :35)، ويعرف الفكر السياسي بأنه نتاج عقل الفيلسوف السياسي أو المفكر السياسي، وهو في الحقيقة نتاج لتفاعل فكره مع مجتمعه، وتمثل مجموعة الأفكار عن مجتمع ما، في حاضره ومستقبله، كما يعبر عنها الفكر السياسي. فالفكر السياسي يتناول التنظير والتفكير في السلوك البشري– السلوك السياسي– في إطار الحياة السياسية، ويهتم أساساً بدراسة الظاهرة السياسية: ظاهرة السلطة في الدولة وكيفية تحقيق الإلزام السياسي في إطارها (سابين،1971 :19).

التعريف الإصطلاحي للفكر السياسي: ويعرّف الفكر السياسي بأنه: مجموعة من الأفكار والعقائد التي تطرح بطريقة عقلانية ومنطقية مع الاستدلال في كيفية بناء الحياة السياسية أو وصفها وبيانها، والفكر السياسي لشخص تمثل استطاعته في بيان آرائه وعقائده بصورة عقلانية مع الاستدلال المنطقي، إلى الحدّ الذي تكون أفكاره وآراؤه خارجة عن النطاق الشخصي أو ليست شخصية (الظاهر،1985: 300).

التعريف الإجرائي للفكر السياسي الصهيوني: ويعرف الفكر السياسي الصهيوني على أنه يمثل مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تدعو إلى تجميع اليهود في أرض فلسطين على أساس قومي عنصري، وقد صاغت الصهيونية فكرها في بروتوكولات حكماء صهيون، و تعتبر الصهيونية جميع يهود العالم أعضاء في جنسية واحدة هي الجنسية الإسرائيلية.

الصهيونية:

التعريف اللغوي للصهيونية: هي كلمة مشتقة من كلمة صهيون، وهو تل صغير في القدس، وهو مقر النبي داود عليه السلام، ويعتقد اليهود أن الشريعة اليهودية خرجت من صهيون وأن الله يسكن فيه (إيفا، 1969 :122).

التعريف الإصطلاحي للصهيونية: هي حركة سياسية عالمية تهدف إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين[١١]، فهي ليست حزباً سياسياً، وإنما هي حركة سياسية تضم مجموعة من المنظمات والأحزاب والتجمعات والشخصيات الدينية والقومية والعلمانية والأدبية والعلمية والثقافية والفنية، وأن القاسم المشترك الذي يجمع هذه المؤسسات هو أنها عنصرية استعمارية استيطانية تهدف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (إبراهيم، 2003 : 25).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

بتوصيف مبسط يمكن القول، أن مفهوم إرهاب الدولة تجسده كل أعمال العنف المقترنة بوسائل وأدوات القهر المادية والمعنوية التي تمارسها دولة بهدف نشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم داخلياً أو في الخارج، بهدف تحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة ولا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة (حرير، 1996 :25).

وقد يقصد من هذا النوع من الإرهاب تخويف المعارضة وإجبارها على طاعة الحكومة، وكذلك إجبار نظام أو شعب يسعى للتحرر والتخلص من الاستغلال والسيطرة الإستبدادية للإنصياع لأوامرها وطاعتها (الغزال، 1990 :52). وهذا الإرهاب يدعى بـ: (العنف الأتي من أعلى) وهو أخطر أشكال الإرهاب، لأنَّه أداة لسياسة الدولة والعدوان والبطش والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. كذلك يقصد بالإرهاب على أنه الاستعمال غير الشرعي للقوة والقمع اللذين تمارسهما دولة ما، ويأخذان شكل أعمال الإرهاب المذكورة، وذلك بحق بعض المواطنين أو جميعهم على أساس التمييز السياسي أو الاجتماعي أو العرقي أو الديني أو الثقافي، أو بحق المواطنين في أراضٍ قامت باحتلالها أو بضمها الدولة المذكورة. لذلك يجب إدانة إرهاب الدولة بوصفه أعلى أشكال الإرهاب، وأن يدين القانون الدولي الإرهاب في مختلف أشكاله، وتشمل هذه الإدانة الإرهاب المرتكب من الأفراد والمجموعات المحلية، لكنه يشمل أيضًا إرهاب الدولة (الحمزة،2016 :3-4).

أرتبطت الصهيونية بالإرهاب منذ نشأتها. فالإرهاب منهج طبقه الصهاينة لتنفيذ مشروعهم، ولم يكن هذا المنهج ممارسة تكتيكية ولا حتى إستراتيجية لديهم فقط، بل عقيدة راسخة في فكرهم الممتد إلى آلاف السنين. فالإرهاب لدى الصهاينة عقيدة وفلسفة وفكر يصبغ كل جوانب حياتهم

الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في معاملاتهم مع الغير. والصهيوني لا يمكن إلا أن يكون إرهابياً بطبيعته، وذلك لأن الصهيونية تعتبر عقيدة سياسية تحاول أن تضفي على نفسها صبغة دينية عندما تدعي بأن أرض فلسطين ملك لليهود وحدهم بوعد من الله، وهذا ما يعتقده كل الصهاينة سواء كانوا متدينين أو غير متدينين، وهو الاعتقاد الذي يحاولون تنفيذه منذ أن وجدوا والذي تجسد في كيانهم اللاشرعي الذي أقاموه منذ سنة 1948 في فلسطين، إن مجرد اغتصاب أرض وطرد شعبها منها دون وجه حق وإنكار حق الشعب الأصلي في مجرد الإنتماء إلى هذه الأرض يعد أقصى درجات الإرهاب (عليوة، 2004 :5).

ويتمثل إرهاب الجماعات في حركات الإنفصال على أساس عرقي أو طائفي عن دولة راسخة، أو في المنظمات اليمينية الفاشية، أو منظمات اليسار المتطرف، أو منظمات وجماعات الإستيطان اليهودي حول القدس، وفي شمال غرب الضفة الغربية، وفي غور الأردن، وذلك بقصد الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة تعطي للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره والتحرر الوطني. أما حركة التحرر الوطني الفلسطيني التي تناضل ضد إرهاب إسرائيل ، فلا يمكن وصفها بالإرهاب فهي حركات مقاومة تعمل على محاربة الإرهاب والسياسات الإسرائيلية، فذلك خلط للأمور وإساءة إلى العقل البشري (علوي، 2015).

وللإرهاب ركنان: مادي ومعنوي. أما الركن المادي فيتمثل في العنف المستخدم والموجه ضد شخص، أو مجموعة من الأشخاص أو الرهائن أو المنشآت أو الممتلكات. ويتمثل الركن المعنوي في توافر قصد العنف لتخويف المستهدفين بذلك العنف وترويعهم وإرهابهم. وأستند المفكرون الصهاينة إلى الدين اليهودي بشكل أساسي، في كل ما يتعلق بكيانهم القومي، واتجاهاتهم السياسية والاجتماعية وأعتبروا نصوص الدين أساساً لكل عمل لهم في الأرض، وهم يعلنون دائماً أن اليهود يشكلون كياناً دينياً قومياً عرقياً، غير قابل للإندماج أو الإنصهار في الشعوب الأخرى.

وعليه، تتفرع الإنتماءات التي ترتكز عليها الحركة الصهيونية، ومن هذه الانتماءات: الانتماء إلى العرق اليهودي، والانتماء إلى الدين اليهودي. وهذان الانتماءان يرتكزان على قاعدة تشكل الانتماء الثالث، الذي هو"أرض إسرائيل"، ومن هنا أنطلقت الحركة الصهيونية بعنصريتها تجاه شعوب العالم، على أساس أن "اليهود هم شعب الله المختار"، الذي يجب أن يحكم العالم، والذي يجب أن تخضع له شعوب العالم بأسرها (كنعان، 1983: 18).

عملت الحركة الصهيونية بشكل فعلي على تطبيق أفكارها العنصرية عملياً، في فلسطين العربية المحتلة منذ بدايات الإستيطان الصهيوني وقبل قيام إسرائيل بأكثر من نصف قرن، ومارست سياسة التمييز العنصري، ضد العرب الفلسطينيين بشكل واسع، شمل مختلف مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ولم يعد هذا التمييز الذي تمارسه الصهيونية مظهراً من مظاهر سياسة الدولة فحسب، وإنما أصبح يمثل مبدأً جوهرياً من مبادئ الحركة الصهيونية، من حيث كونها حركة سياسية دينية، هدفها إقامة دولة يهودية، مقصورة على اليهود، وقاعدة أساسية ترتكز عليها الدولة، ويشكل التمييز العنصري جزءاً عضوياً من قانون البلاد، كما يعد جزءاً ضرورياً من الدولة نفسها . وتقوم السياسة الإسرائيلية في أساسها على التمييز العرقي، فهي لا تعامل السكان الأصليين بالتساوي مع المستوطنين، وهم في اعتبارها، ليسوا مواطنين بالمعنى المعبر لهذه الكلمة، وإنما هم من سكان إسرائيل، تحولوا بفعل سياسة التمييز العنصري إلى ضحايا محرومين من جميع الحقوق في جميع ميادين الحياة (شيحة، 2003: 397).

ومنذ قيامها، أصدرت دولة إسرائيل بصيغتها الصهيونية، قوانين كثيرة، وأقامت هيئات مختلفة بهدف ترجمة مفهوم الشعب اليهودي إلى واقع قائم، ومن أهم هذه القوانين "قانون العودة" الذي يمنح (جميع) اليهود حق مغادرة مسقط رأسهم و"العودة" إلى وطنهم القومي. وتعمل المنظمة الصهيونية العالمية على تكريس الوحدة اليهودية دون أي مراعاة للحدود الوطنية للدول المختلفة،

ويحدد "ميثاق" المنظمة مهمتها بأنها "لم شمل المنفيين في أرض إسرائيل التاريخية، وتدعيم وحدة الشعب اليهودي"، وتعمل أسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية على تحقيق الأهداف نفسها، وفي إطار مفهوم واحد خاص بالقومية اليهودية، عندما حاولتا وضع مثلهما الأعلى موضع التنفيذ، وأعترضتهما بعض الصعوبات، حيث إن الدولة الصهيونية تقع جغرافياً في الشرق الأوسط في حين تتوزع الأغلبية العظمى من "المنفيين" في جميع أنحاء العالم، وحيث إن الدولة لا تستطيع الوصول إلى شعبها، نظراً لضآلة سلطتها خارج حدودها، فإن المنظمة الصهيونية العالمية التي تمتلك الفرصة والقدرة على القيام بما قد لا يمكن للدولة القيام به، ستكون بمثابة حلقة الوصل بين الدولة ويهود الشتات (المسيري، 1983 :125).

في معنى ومفهوم الإرهاب وإرهاب الدولة

يعتبر الإرهاب من أبرز صور العنف في مجالات العلاقات الإنسانية، عندما تتحول الفكرة، كأبحاث أو معتقد، إلى سلوك وممارسة على أرض الواقع. وينعقد الإجماع على أن الإرهاب يمثل كبرى مهددات الأمن الوطني والسلام العالمي، وهو بالإضافة إلى ذلك نشاط يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان ويعرض حياة الكثير من الأبرياء للخطر.

وبالرغم من الاهتمام الدولي الكبير بالعمل على منع ومكافحة العمليات الإرهابية، وازدياد نشاط الأمم المتحدة في مجال تقنين الإرهاب في اتفاقية دولية ملزمة، إلا أن مفهوم الإرهاب قد أثار الكثير من الجدل بسبب ما أحاط هذا المفهوم من اعتبارات سياسية وعقائدية واعتبارات نفعية مصلحية، ولم تفلح هذه الجهود في خلق مفهوم نظري وموضوعي محدد للإرهاب. ولعل أهم ما يدور حوله النقاش في تحديد مفهوم الإرهاب هو مشكلة التعريف، كون التعريف قد أصبح مشكلة نظراً للصعوبة التي تحيط به والتي ترجع إلى العديد من الأسباب التي ترتد في معظمها إلى طبيعة العمل الإرهابي بذاته، واختلاف نظرة الدول له، فما يراه البعض إرهاباً يراه البعض الآخر عملاً

مشروعاً. ويقصد بهذا الأخير أعمال المقاومة الوطنية المسلحة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا يقتصر مفهوم الإرهاب على استخدام أدوات العنف بمختلف أنواعها من قبل أفراد أو جماعات أو منظمات إرهابية دون مستوى الدولة، بل أن استخدام العنف الذي يولد الإرهاب، قد تمارسه أيضاً الدول ضد أفراد أو جماعات داخل إقليمها، أو أنها تستهدف بفعلها دول أخرى أيضاً، هذه المفاهيم سنخضعها للمعالجة في مبحثين، يتناول الأول المعنى الذي ينصرف إليه الإرهاب، أما الثاني فسنتناول فيه معنى إرهاب الدولة.

معنى الإرهاب

بالرغم من تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإرهاب، إلا أنها جاءت متقاربة من حيث معالجتها للعناصر المكونه لهذه الظاهرة. فقد جاء في لسان العرب: (رَهِبَ بمعنى خاف والاسم الرّهَبُ كقوله تعالى: (مِنَ الرَّهبِ)؛ أي بمعنى الرهبة، ومنه (لا رهبانية في الإسلام) كإعتناق السلاسل، والاختصاء، وما أشبه ذلك مما كانت الرهبانية تتكلفه، وقد وضعها الله عز وجل على أمة محمد صلى الله عليه وسلم وأصلها من الرهبة: الخوف، وترك ملاذ الحياة كالنساء) (ابن منظور، ج8: 337، ج5: 38). كما عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الموقعة في القاهرة في 1998/04/22م بأنه: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها في تعريض الموارد الوطنية للخطر "(مجلة معلومات دولية، 1998 :291) .

ومن التعريفات المعاصرة للإرهاب، أنه: " العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف أو غرض معين. وأنه الاستخدام العمدي والمنظم لوسائل قادرة على خلق خطر عام يهدد الحياة والسلامة الجسدية أو الصحة أو الأموال العامة "(عوض، 1999 :54).

وعرفه الدكتور عبد الرحمن الهواري بقوله: " الإرهاب هو الأسلوب الأكثر عنفاً في التعبير عن اتجاه مرفوض من السلطة القائمة، وهو ينشأ ويتطور ويمارس نشاطه في العادة بعيداً عن القنوات الشرعية المعترف بها ويعمل في سرية شديدة، ويوجه ضرباته إلى مواقع غير متوقعة. ويستهدف المدنيين الذين لا حول لهم لإشاعة الذعر بينهم وزعزعة الاستقرار في المجتمع، وهز السلطة القائمة في الدولة، وأن لفظ إرهاب مشتق من معنى الخوف والفزع والرعب، وإن كانت الرهبة في اللغة العربية عادةً تستخدم للتعبير عن الخوف المشوب بالاحترام لا الخوف والفزع الناجم عن تهديد قوة مادية أو حيوانية أو طبيعية، فذلك إنما هو رعبٌ أو ذعر وليس رهبة" (الهواري، 2002: 9). كما وردت كلمة الإرهاب بمعنى الخوف والرعب، قال تعالى: (قال ألقوا فلمّا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاؤوا بسحر عظيم) (سورة الأعراف، الآية: 116). وجاءت بمعنى الردع المستخدم في المصطلحات العسكرية، قال تعالى: (وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)(سورة الأنفال، الآية: 60).

وعرّفه أحمد زكي بدوي بأنه: "بث الرعب الذي يثير الخوف، والفعل أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف، وتوجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء أكانوا أفراداً أم ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة "(زكي، 1977 :423). وأن " الكلمة نقلت أو ترجمت من (Terrorism) إلى إرهاب في اللغة العربية، وكانت الترجمة ليست صحيحة لغوياً، لأن الخوف من القتل أو الخطف أو تدمير المنشآت أو

الممتلكات، وهي الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، لا يقترن به احترام القائمين به، وإنما هو مجرد خوف مادي يعبر عنه بالرعب، والرُّعْبُ يشير إلى الفَزَع والخَوْفُ رَعَبَه يَرْعَبُه رُعْباً ورُعُباً فهو مَرْعُوبٌ ورَعِيبٌ أَفْزَعَه ولا تَقُلْ أَرْعَبَه ورَعَّبَه تَرْعِيباً وتَرْعاباً فَرَعَب رُعْباً وارْتَعَبَ فهو مُرَعَّبٌ ومُرْتَعِبٌ أَي فَزِعٌ وفي الحديث نُصِرْتُ بالرُّعْبِ مَسيرةَ شَهرٍ كان أَعداءُ النبيِّ صلى اللّه عليه وسلم قد أَوْقَعَ اللّهُ في قلوبِهِمُ الخَوْفَ منه فإِذا كان بينَه وبينَهم مَسِيرَةُ شَهْرٍ هابُوه وفَزِعُوا منه وليس بالرهبة، ومن ثم فإن الكلمة العربية الصحيحة التي تقابل (Terrorism) هي إرهاب، ولكن لأن هذه الكلمة قد أصبح لها معنى إصطلاحي أقره مجمع اللغة العربية، فإن الدراسين والباحثين قد جروا على استعمالها" (الصياد،2002 :121).

وفي الثاني والعشرين من أبريل 1998م وقع وزراء الداخلية العرب اتفاقية مكافحة الإرهاب، وعرفوا الإرهاب في بيانهم الختامي بأنه: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 2001 :363) .

وعرفه مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الرابعة عشرة والتي أنعقدت بمدينة الدوحة في الفترة من 11 إلى 16 يناير 2003م في الفقرة الثانية من القرار رقم 128 (14/2): " الإرهاب: هو العدوان أو التخويف أو التهديد، مادياً أو معنوياً، الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان، دينه أو نفسه أو عرضه أو عقله أو ماله بغير حق

بشتى صنوفه وصور الإفساد في الأرض "(قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي للدورات، 2003 :1 – 14) .

وعرف المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي الإرهاب ضمن بيان مكة المكرمة الصادر عنه في دورته السادسة عشرة بمكة المكرمة في الفترة من 5 إلى 10 يناير 2002م على أنه: "العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها بقوله: (ولا تبغِ الفساد في الأرض إنّ الله لا يحبّ المفسدين)(سورة القصص، الآية: 77، وبيان مكة المكرمة، 4) .

كما عرف المشرع المصري الإرهاب في المادة (86) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم (97) لسنة 1992 بأنه: " كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الشروع يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو المباني أو بالأملاك العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح" (المادة 86 من قانون العقوبات المصري لعام 1992).

وبعد أن عرف المشرع المصري الإرهاب، وضع نصوصاً لبيان الأفعال التي تعد إرهاباً وحدد العقوبات المقررة لها (أنظر المواد 86 مكرراً وما بعدها من قانون العقوبات لعام 1992)(*) .

في ضوء التعاريف السابقة التي تقدمنا بذكرها، فإن الباحث، ومع إقراره بصحة ما ذهبت إليه التعاريف السابقة، فإنه يتفق معها لجملة من الاعتبارات أبرزها:

1. أنه إستراتيجية، بمعنى أنه خيار رئيس في الصراع يمتد تنفيذه إلى فترات زمنية طويلة.
2. أنه عنف منظم ومتصل، بمعنى أنه ليس مجرد عملية واحدة أو عدة عمليات، وإنما تنظيم لآليات من العنف .
3. أنه يمارس بشكل ممنهج، وهذا يعني ثمة جهود منظمة ومخطط لها لتحقيق أهداف العمل الإرهابي.
4. أنه يتضمن أمثلة للأساليب الشائعة للإرهاب في تنفيذ عملياته " القتل، الإغتيال، خطف الطائرات، احتجاز الرهائن، زرع المتفجرات"، وهذه الصور من العنف هي الصور المألوفة للإرهاب على أختلاف المنظمات الإرهابية وانتماءاتها العقائدية.
5. أنه ينطوي على رؤية مستقبلية لإستخدام الأدوات المستحدثة ويشمل أيضاً عبارة " أو ما شبه ذلك من أفعال " ليغطي التعريف احتمالات مستقبلية لاستخدام الإرهاب للأسلحة الكيماوية والميكروبية أو غيرها؛ بل أن هناك دراسات حكومية جادة ، وخصوصاً تلك التي

(*)نصت المادة (86) مكرراً على أنه: "يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار، على خلاف القانون، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون الغرض منها الدعوى بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات أو الحقوق العامة التي كفلها الدستور أو القانون أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي...." وتنص المادة (87) من قانون العقوبات المصري على أنه: "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة أو تغيير دستور دولة أو نظامه الجمهوري أو شكل الحكومة. فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالإعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى أمر قيادة ما" (قانون العقوبات المصري، 2003).

تبحث إمكانية استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة النووية في المستقبل ومنها؛ دراسة معهد واشنطن لعام 2008 تحت عنوان " التهديد الإستراتيجي للإرهاب النووي"، كما أن هناك دراسات حول تهديد الإرهاب لبرامج الحواسب الآلية المركزية في الدول الكبرى، والتي تعتمد عليها برامج الدفاع والفضاء وحركة الطيران وحسابات البنوك وغيرها .

6. كما يشمل التعريف أيضاً دور التهديد في عمليات الإرهاب، حيث تفيد دراسات النشاطات الإرهابية، أن الإرهاب يعتمد في إثارة الرعب على ارتكاب فعل إرهابي مثل زرع متفجرات في مكان وعقب انفجاره تتوالى الإخطارات الوهمية بالتهديد بوجود متفجرات في أماكن أخرى، مما يضطر السلطات إلى إخلائها بصورة متعجلة " فنادق، طائرات وغيرها " ويحدث ذلك ذعراً هائلاً لدى الجمهور.

7. يتضمن التعريف أيضاً تحديد الهدف الإستراتيجي للإرهاب، وهو خلق حالة من الرعب العام، وذلك بأن يجعل كل إنسان في المجتمع يعتقد أنه سيكون الضحية التالية للعمل الإرهابي، وهذا ما يفسر استخدام الإرهاب للعنف المنظم والمتصل، لأن أثر الإرهاب يبدأ بعد إرتكاب الفعل، حيث تكون الضحية مجرد رمز يحمل رسالة إلى كل أفراد المجتمع، تدعوهم للخوف والرعب والذعر.

8. وفي النهاية، فإن الهدف النهائي للنشاط الإرهابي يكون القصد من ورائه، وعلى الأغلب، هو تحقيق مطالب سياسية، إذ أن المنظمة الإرهابية التي تعتنق فكرة أيدلوجية أو دينية أو عرقية، أو إقليمية، إنما تسعى لإجبار خصومها على التنازل عن موقفهم وإحداث التغيرات السياسية التي تحقق هدف التنظيم، والهدف السياسي هو الذي يميز بين الإرهاب وصور العنف المنظم الأخرى، مثل كافة صور الجريمة المنظمة التي تسعى دائماً إلى تحقيق مكاسب مالية وليست مكاسب سياسية.

معنى ارهاب الدولة

يمكن الإشارة إلى مفهوم إرهاب الدولة بأنه تلك الأعمال الإرهابية التي تقوم بها دولة ما ضد دولة أخرى، ويشكل هذا الشكل من الإرهاب الأكثر خطورة وذلك للاستخدام الغير مشروع لأدوات العنف المادية، فجريمة إرهاب الدولة ترتبط ارتباطاً دقيقاً بالاستخدام غير المشروع لأدوات العنف المادية، وقد مرّ استخدام القوة في العلاقات الدولية بالعديد من المراحل، ففي ظل القانون الدولي التقليدي كان استخدام القوة يعد مظهراً من مظاهر سيادة الدولة تمارسه كيفما شاءت، ومع تطور المجتمع الدولي وتطور الآلة العسكرية ووسائل الدمار، أدركت الدول مدى جسامة الآثار المدمرة الناجمة عن استخدام القوة، وتم عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي قيدت هذا الحق كميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الانساني.

وفي سياق ذلك، أقرّت منظمة الأمم المتحدة مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، إذ نصت المادة (4/2) من الميثاق على أنه: " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي ولأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" (الفقرة 4 / المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945).

تتم جريمة إرهاب الدولة بشكل أساس من خلال استعمال دولةٍ ما وسائل وأدوات العنف النظامية ضد البعض من رعاياها، أو ممتلكات دولة أخرى. بمعنى، أن المقصود بإرهاب الدولة، هو قيام دولة ما على أستخدام قوتها العسكرية أو التهديد بها أو أي شكل من أشكال الأذى ضد أقليات أو مكونات اجتماعية أو طائفية أو عرقية أو مذهبية المتواجدة ضمن حدود إقليمها، أو تلك المتواجدة ضمن أقليم دولة أخرى، كل ذلك يعد ضمن ممارسة الدولة للإرهاب، أو ما عرف

إصطلاحاً بإرهاب الدولة. ويذهب بعض الكتّاب إلى ضرورة التمييز بين إستخدام القوة العسكرية من قبل الدولة للقيام بأعمال إرهابية أو عند إستخدامها دفاعاً عن النفس، حيث تباينت الآراء حول الحالات التي يعد استخدام القوة فيها عملاً مشروعاً، إذ ذهب جانب من الفقه القانوني الدولي إلى القول، بأن هناك حالة واحدة فقط يعد استخدام القوة فيها أمراً مشروعاً، وهي حالة الدفاع الشرعي التي ورد النص عليها في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي أجازت للدول فرادى أو جماعات استخدام القوة للدفاع عن نفسها عند تعرضها لأي اعتداء، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين(المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945).

بالإضافة إلى ما سبق، هناك نوع أخر من الإرهاب يمكن تسميته بالإرهاب المنظم، وهو ذلك الإرهاب التي تقوم به منظمة ما بغرض تحقيق أهداف سياسية، أو تقوم به دولة دون أن تظهر علانية، ودون تدخل عسكري مباشر، ولكن من خلال إنشائها ودعمها لجماعات معينة تتولى تحقيق أغراضها، من ذلك مثلاً أعمال العنف الإرهابية التي تقوم بها بعض المنظمات (المنظمة الصهيونية، تنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الاسلامية)، التي تشكل خرقاً لقوانين الحرب الدولية، وخاصة اتفاقيات جنيف الأربع سنة 1949م، حيث تتحمل هذه المنظمات الجماعية ذات الأهداف السياسية مسؤولية أعمال الإرهاب هذه، كما تلتزم بالتبعات المترتبة عليها، شأنها في ذلك شأن الدول (العنزي، 1991 : 52).

يتضح مما سبق، وجود تباين في آراء الفقه فيما يتعلق إذا يمكن للدولة أن تمارس الإرهاب أم لا، فهناك من يرى بأن إرهاب الدولة هو الصورة الأساسية للإرهاب، ويشاطر الباحث ما يذهب إليه أنصار هذا الرأي. إذ ما تقوم به إسرائيل في الأراضي العربية الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة ما هو إلا صورة من صور إرهاب الدولة المنظم. وكذلك الإرهاب اليومي الذي

مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في كلا من العراق وأفغانستان وغيرها من بلدان العالم، حيث إن المجازر التي أرتكبها الجيش الأمريكي في هذه البلدان شاهداً حياً على إرهاب الدولة الأمريكية الذي مارسته ضد الشعوب في العراق وافغانستان وغيرها من الدول (خلوف، 2003 :1120). وفي نفس السياق، هناك من يرفضون عبارة (دولة إرهابية) ويفضلون عبارة (وسيلة حكم إرهابية) مبررين في ذلك بقولهم أن الدولة بمعزل عن كل إتهام يطول غايتها وبنيانها، وهي فوق كل الشبهات، كما أنها لا ترتبط بالوسيلة والأثر الذين تدل عليهما الرهبة التي تمارسها الدولة، ويرى البعض الآخر أن إرهاب الدولة هو أحد المحركات الأساسية لإرهاب الأفراد والجماعات ويتواكب دائماً تصاعد إرهاب الأفراد والجماعات مع تصاعد الإرهاب الحكومي(الشافعي، 1992 :106).

مما سبق يمكن القول بأن الإرهاب التي تمارسه دولة ما ضد أخرى، وخصوصاً عبر تقديم دعمها المادي والمعنوي للعناصر الإرهابية، قد يجنبها مخاطر الحروب والمواجهة العسكرية المباشرة مع الدولة الخصم، ولاسيما إذا كانت تمارسه دولة ضد دولة كبرى. إلا أن الباحث يخالف هذا الرأي، إذ أن مثل هذه الأعمال تصنف كونها أعمال إرهابية، وهي مدعاة إلى خلخلة الأمن وزعزعة الإستقرار، لذا فإن مسؤولية محاربة الإرهاب تقع على عاتق الدول ويجب عليها اتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية للحد من الجرائم الإرهابية وتداعياتها على استقرار النظام الدولي.

بالرغم مما سبق، إلا أن هناك اتجاه رافض في الفكر الغربي للإعتراف بإرهاب الدولة، بل يمكن القول إنهم قد يعترفون به، ولكن يقصدون الإرهاب التي تمارسه دول العالم الثالث فقط، فالبعض يرى أن تزايد خطورة الإرهاب ترجع إلى إمكانية استخدامه من جانب الأفراد أكثر من جانب الدول، وذلك باعتبار أن الدول الغربية وأمريكا تعتبر أن الجماعات الإرهابية الاسلامية هي التي تقوم بنشر الإرهاب والتطرف(the Inrernational taske, 1987: 7, 8). وإذا كان إرهاب الدولة

يعرّف على أنه (إستخدام الدولة لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين لإضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض)(خلوف، 2003 :113). فإن هذا ينطبق على ما يتبعه الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة من أجل كسر إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني المناضل من أجل الحرية والإستقلال، وكذلك ما أستخدمته القوات الأمريكية في كلا من العراق وأفغانستان. وهذا التصميم بإستخدام العنف ضد المدنيين يعني أنه يشمل المدنيين داخل الدولة ذاتها أو داخل دولة أخرى وبذلك قد يكون إرهاب الدولة إرهاباً وطنياً أو داخلياً أو قومياً، أو إرهاباً دولياً أو عالمياً. وفي ضوء ما تقدم يمكن تقسيم إرهاب الدولة إلى نوعين هما:

- إرهاب الدولة الداخلي أو ما يسمى بالإرهاب القمعي أو القهري المحلي.
- ارهاب الدولة الخارجي وهذا ما يهتم به القانون الدولي.

إرهاب الدولة الداخلي

يعرف هذا النوع من الإرهاب على أنه جرائم إرهابية تقوم بها السلطة الحاكمة في دولة ما، ويتم هذا الإرهاب عادةً من خلال مؤسسات الدولة وأجدهزنها، وذلك باعتمادها على مجموعات إرهابية تقوم بتشكيلها لنشر الرعب وخلق جو من الرهبة في أوساط مجموعات معينة من المواطنين، قد تكون أقليات عرقية أو دينية، أو لغوية معينة ، والمثال التقليدي لإرهاب الدولة الداخلي هو إرهاب الدولة الإسرائيلية (الكيان الصهيوني) (حجازي، 2005 :355-356). إذاً فإن إرهاب الدولة الداخلي يتحقق حينما تقوم دولة من خلال أجهزتها الرسمية إسكات المعارضين لها من أجل انتهاكات بليغة لحقوق الإنسان في التعذيب والقتل والإعتقال وغيرها من الأعمال من أجل الإحتفاظ بسلطتها وتقويتها. من هنا، فإن بعض الدول تلجأ إلى هذا النوع من الإرهاب لتحقيق أهداف معينة تمثلت في نقطتين رئيسيتين هما:

1. قهر الشعب وابعاده عن ممارسة حقوقه السياسية والمدنية، أو إعادة تشكيل المجتمع سياسياً حسب رغبة السلطة الحاكمة بإضعاف بعض المكونات الاجتماعية والسياسية من انتماءاتها الدينية أو العرقية.
2. إضعاف إرادة المواطنين في دعم المعارضين للسلطة الحاكمة، فقد مارست أنظمة معاصرة هذا النوع من الإرهاب، مثل الجرائم الإرهابية التي أرتكبها الرئيس السابق لدولة "الشيلي" "بينوشيه" بعد توليه الحكم عن طريق انقلاب دموي عام 1973، كذلك إرهاب حكومة "طالبان" الأفغانية التي أستولت على الحكم في أفغانستان خلال الفترة 1996- 2001، وما فعلته بالنساء والأطفال والشيوخ وحتى بالرجال من إعدامات وتعذيب واغتصابات جماعية ومنع النساء من التعليم والعمل. بالإضافة إلى الإرهاب الذي تمارسه بعض الأنظمة العربية المستبدة في حق شعوبها (النقوري،2008 : 56)

إرهاب الدولة الخارجي:

يقصد بهذا النوع من الإرهاب، بأنه كافة الأعمال التي تقوم بها دولةٍ ما باستخدام أدوات العنف المادية الغير مشروعة أو التهديد باستخدامها ضد رعايا أو ممتلكات دولة أخرى، لخلق حالة من الرعب والفزع بغية تحقيق أهداف محددة. كذلك قيام سلطات دولة ما بمشاركة أو تشجيع أو حث أو تحريض أو التستر على إيواء أو تقديم العون والإمداد إلى جماعات، نظامية أو غير نظامية، أو عصابات مسلحة، أو تسهيل تواجدهم على أراضيها أو تغاضيها عن أنشطتهم التي ترمي إلى القيام بأعمال عنف وتخريب ضد دولة أخرى"(واصل، 2003 :80). وقد يكون إرهاب الدولة الخارجي إما مباشراً، وفيه تقوم الدولة بالعمل الإرهابي بواسطة أجهزتها الرسمية، أو غير المباشر والذي يحدث عند قيام دولة من الدول بتدريب وتمويل وتسليح ودعم المنشقين والمعارضين لدولة من الدول بقصد إضعاف تلك الدولة وتقويض سلطتها وتغيير نظام الحكم فيها.

ومن أبرز الأمثلة على إرهاب الدولة المباشر، ما تقوم به إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني (الموسى، 2004 :139) ، ومن أمثلته أيضاً ما قامت به إسرائيل في عام 1985 بضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وضرب المفاعل النووي في العراق عام 1981، وما قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجماهرية العربية الليبية عام 1986، حيث بدأت التفكير في أمريكا للقيام بعملية جوية ضد أهداف أرضية داخل ليبيا، في مارس 1986 توغلت البحرية الأمريكية لمسافة 12 ميل بحري داخل المياه الإقليمية الليبية، وأرسلت حاملة طائرات إلى هناك للقيام بمناورات عسكرية. كان الرد الليبي على المناورات عدوانياً مما أدى إلى أحداث خليج سرت(سليمان، د.ن :222).

يرى الباحث أن إرهاب الدولة المباشر يقترب إلى حد كبير من الإرهاب المباشر من حيث النتائج، غير أن الفرق الأساس بينهما يكمن في أن الدولة التي تساند الإرهاب لا تستخدم أدواتها العسكرية على نحو مباشر لتوصيل أو تصدير الإرهاب إلى الدولة أو الجماعة السياسية الخصم عبر الحدود، بل تستخدم عناصر مساندة لها داخل هذه الدولة للقيام بهذه المهمة. ويمكن القول أن إرهاب الدولة بصفة عامة، يعتبر من أخطر أنواع الإرهاب، ذلك أن الدولة تمتلك أدوات القوة التي تستطيع من خلالها ممارسة الإرهاب سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وعلى مستوى الأفراد أو الجماعات والأقليات والأحزاب أو ضد شعب كامل كما يحدث في فلسطين.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفكر الصهيوني وأهدافها تعرض من بينها بعض هذه الدراسات:

الدراسات العربية:

دراسة (مهدي، 2012)، بعنوان: التعصب في الفكر الصهيوني، تهدف الدراسة الكشف عن ماهية هذه الظاهرة ومكوناتها الفكرية والنفسية ووسائل تنميتها، فضلاً عن تسليط الضوء على الدور الذي لعبه التعصب في صياغة وتكوين الشخصية اليهودية المتعصبة وتقصي الأثر الذي تركته هذه الظاهرة (التعصب) بعد قيام الكيان (الإسرائيلي) على المستويين الداخلي والخارجي وهذا كان واضحاً في الإستنتاج العالمي له على الصعيد القانوني والفكري والذي توج بإصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 لعام 1975 والحقيقة أن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة لها بتركيزها على موضوع التعصب في الفكر الصهيوني دون غيره من الموضوعات والأفكار اليهودية الأخرى وبيان جوانبها وآثارها السياسية.

دراسة (إسماعيل، 2008)، بعنوان: عنصرية إسرائيل، تسعى هذه الدراسة تقديم صورة متكاملة لمعاناة الإنسان الفلسطيني الذي أُغتصبت حقوقه، وشرّد من أرضه. والذي يقتل ويسجن، وتصادر ممتلكاته، وينتهك عرضه في وقت طوى فيه العالم صفحة الاستعمار التقليدي، لكنه أبقى على الاستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين. يتحدث هذا الكتاب بأسلوب قوي ومعبر عن العنصرية الإسرائيلية بما في ذلك خلفياتها الدينية، وتصريحات قادتها، والممارسات الرسمية والشعبية ضد الإنسان العربي الفلسطيني ؛ وخصوصاً في الأرض المحتلة سنة 1948.

دراسة (حلس، 2007)، بعنوان: التربية الصهيونية في الكتب المدرسية الإسرائيلية إرهاب مبكر... تعاليم متطرفة، هدفت الدراسة إلى توضيح اهتمام الحركة الصهيونية بميدان التربية والتعليم واعتباره من أولويات تحركها نحو إقامة الكيان الصهيوني. فمنذ عهد الأنتداب البريطاني على فلسطين, وقبل قيام إسرائيل حرصت الصهيونية على القبض بيدها على زمام المبادرة في مجال التعليم, وفرضت على السلطات البريطانية إرادتها بأن يكون للوكالة اليهودية الحق في وضع المناهج الدراسية للطلاب اليهود في الوقت الذي حجب عن هذا الحق سكان الأرض الشرعيين العرب الفلسطينيين؛ بل نُصِّبَ مسؤول بريطاني على إدارة المعارف بحيث يضع المناهج التي تتناسب مع وعد بلفور وصك الانتداب البريطاني الذي نص على وضع أهل فلسطين في أحوال اقتصادية واجتماعية تهيئ لقيام الوطن القومي اليهودي.

دراسة (عماد،2005)، بعنوان: الأصول التوراتية للعنف اليهودي، وتتناول الدراسة ماهية اليهودية وامتياز الشعب اليهودي والاختيارية والعهد المقدس والوعد الأبدي والعنف الذي تحوله اليهودية إلى طقس احتفالي، إن ممارسات التعذيب التي برعت فيها إسرائيل، هي في الحقيقة نتاج خبرات متعددة لأنظمة إرهابية، جرى تطويرها واستخدامها في إطار تقنيات حديثة. بل أن هذه الممارسات تتميز بأنها مشرعّة بلوائح تفصيلية ضوابطها ترسم حدودها الأفكار الصهيونية المتطرفة تجاه الشعب الفلسطيني.

دراسة (شيحة، 2003)، بعنوان: جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل، تسعى الدراسة إلى بيان أن الحركة الصهيونية تعتمد لضمان بقائها واستمرار كيانها المصطنع (إسرائيل) على أساسها العنصري، القائم على الإنغلاق العنصري، والتفوق العنصري، والتمييز العنصري. وقد أدى التمييز العنصري الصهيوني إلى إنعدام التكامل الاجتماعي الداخلي في

إسرائيل، وتوصلت الدراسة إلى إنّ إسرائيل تفتقر إلى ما يسمى ((بالوحدة الوطنية)) داخلها، لأنها تفتقر إلى مقومات الإندماج الاجتماعي التي تفرض على الإنسان أن يعايش أقرانه في المجتمع.

الدراسات الأجنبية:

دراسة ميلمو، 2014 (Milmo, 2014).

Terrorism fuelled by state violence, extra-judicial killings and ethnic tensions

الإرهاب: يشعله عنف الدولة، والاقتصاص بدون قضاء، والتوترات العرقية. أشارت الدراسة إلى العوامل الرئيسية الثلاثة لتفريخ الإرهاب وهي : أرتفاع مستويات العداء بين الجماعات العرقية أو الدينية المختلفة، وتفشي العنف الذي ترعاه الدولة مثل القتل خارج نطاق القضاء، ووجود خلفية من العنف بسبب وجود صراع منظم أو جريمة منظمة. أن الوفيات الناجمة عن الإرهاب تحتاج إلى تقييم ضمن سياق أوسع وهو نطاق الجريمة وبالذات جرائم القتل، حيث تُزهق تلك الجرائم 40 مرة من الأرواح كل عام أكثر مما يزهقه الإرهاب. وتشير الإحصائيات إلى أن 5 % فقط من الوفيات الإرهابية وقعت داخل البلدان الغنية حتى عندما تدرج أحداث مثل هجمات 9/11 في الولايات المتحدة، وتفجير 7/7 في لندن في رصيد تلك الإحصائيات.وفي بريطانيا، كانت هناك 188 حالة وفاة جراء جرائم القتل أو القتل الخطأ لكل حالة موت إرهابية "مذهلة" بين عامي 2000 و2011.

دراسة فيلبيسكو، 2010 (Filipescu, 2010) بعنوان:

The Representation of Palestinians in the News: A Critical Discourse Analysis of Israeli News Reporting

تمثيل الفلسطيني في الأخيار: تحليل الخطاب في الإعلام الإسرائيلي.

هدفت الدراسة إلى تحليل الخطاب في الإعلام الإسرائيلي، وقد خلصت الدراسة في تحليلها للصورة التي يرسمها الإعلام الإسرائيلي للفلسطيني، سواء في أوقات الحرب أي فترتي الإنتفاضتين الفلسطينيتين (1984و2000)، حيث الفلسطيني يقدم على أنه "إرهابي، ويشكل تهديداً أمنياً،

ومصدر تهديد على الأمن والأمان، ويمنع السلام. والخطاب الإعلامي الإسرائيلي محكوم بالبيئة السياسية والجمهور، ولا يتغير حسب حالة السلم أو الحرب.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها من بين الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع إرهاب الدولة والفكر المتطرف الذي يقوم عليه الفكر الصهيوني في ممارساته اليومية تجاه الشعب الفلسطيني. إذ لاحظ الباحث أن الدراسات المتعلقة بالإرهاب، الذي تمارسه الدولة ضد الغير، سواء داخل الإقليم أو خارجه، لا يمثل حالات تعد غير وافية فقط، إنما هناك، وعلى المستوى النظري، ندرة في إطار البحث في هذه الظاهرة. من هنا فإن الدراسة الحالية تحاول أن تلقي الضوء على السياسات الإرهابية التي تمارسها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية في فلسطين محاولة منها لتغير حقيقتها الديموغرافية وهويتها الوطنية والعروبية .

منهجية الدراسة :

للتثبت من صحة الفرضية التي تقدمنا بذكرها، عمدت الدراسة إلى استخدام المناهج التالية:

المنهج التاريخي: والذي يساعد في تكوين رؤية أعمق للواقع أو نتائج الأحداث، وهذه الرؤية التاريخية تجعله أقدر على النظرة الشاملة المترابطة للوقائع والجزئيات والتفاصيل في أي موقف (القصبي، 2007: 225). وقد تم توظيف المنهج لتتبع وبيان الجذور التاريخية للفكر السياسي الصهيوني والمرتكزات التي قام عليها هذا الفكر.

المنهج التحليلي النظمي: يعتبر هذا المنهج أن النظام السياسي كوحدة التحليل الرئيسية ويضم وحدات أو أنظمة فرعية، ويشهد عملية التحويل بمعنى التفاعلات والعلاقات والأنشطة التي تتحول من خلالها المدخلات والمؤثرات في بنية النظام وأنسجته إلى مخرجات وقرارات وسياسات.

المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام هذا المنهج في وصف إرهاب الدولة والممارسات الإسرائيلية القانونية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بإرهاب الدولة.

المنهج القانوني: الذي استخدم في تحليل السياسات والقرارات والقوانين الإسرائيلية التي كرست مفهوم وممارسات إرهاب الدولة.

منهج اتخاذ القرار: والذي ساهم في تفسير وتحليل القرارات التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية فيما يتعلق بإرهاب الدولة.

الفصل الثاني

الإرهاب في الفكر الديني والسياسي الصهيوني

الفصل الثاني

الإرهاب في الفكر الديني والسياسي الصهيوني

يعود الفكر الإرهابي لدى اليهود إلى التعاليم الدينية اليهودية التوراتية، إذ تركز تلك التعاليم في التوراة المتداولة والتي يؤمن بها الشعب اليهودي، على العداء للشعوب الأخرى ويثير فيهم كل أشكال العنصرية والعصبية والاستعلاء والكراهية، وتبلغ الدعوة التوراتية ذروة التطرف والعنف حين تحض على استباحة بلاد الأمم والشعوب واستحلال دمائهم وأموالهم، وقد ترسخ الإرهاب الإسرائيلي من خلال السياسات الإسرائيلية والقوانين التي تفرضها على الشعب الفلسطيني. ويتناول الفصل الثاني الإرهاب في الفكر الديني والسياسي الصهيوني من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: البعد الديني للإرهاب في الفكر الصهيوني.

المبحث الثاني: البعد السياسي للإرهاب في الفكر الصهيوني.

المبحث الأول

البعد الديني للإرهاب في الفكر الصهيوني

قامت الديانات السماوية على فكرة واحدة تمثلت في التوحيد والسلام والتسامح، إلا أن الديانة اليهودية تدعو إلى العنف والقتل والتهجير، فالنصوص التوراتية تحتوي على العديد من الشواهد التي تؤكد على التربية العدوانية والتي ترتكز على العنف والإرهاب الذي يتحول بفعل هذه التعاليم إلى طقوس وشعائر يتعبد فيها ويمارس اليهود من خلالها فعل تطرفهم وعدوانيتهم تجاه الشعوب. وهي تتمحور حول العناوين التالية: (سوسة، 1972 :147 – 148)

- الأمر بالاستباحة والتحريم: لقد جمعت قوانين الحرب في العهد القديم في سفر التثنية، وفيه تحدد لليهود كيفية الاستيلاء على المدن وأسلوب التعامل مع أهل البلاد في الإصحاحات التالية (20/10، 14/21، 10/23، 16/23، 5/24). وقد أصبحت هذه الأسفار مرجعاً ومصدر إلهام ووحي للقادة الصهاينة فيما بعد، وهي تُنفذ كما الطقوس والشعائر، وهكذا طبق يشوع بن نون ما ورد فيها: "وقتلوا كل ما في المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم بحد السيف"(عد 31: 17).
- الأنبياء القدوة والسيف: أنبياء التوراة القدوة عند الصهاينة تتميز بالقسوة والعنف، فموسى عندما أنتصر على المديانيين، وجاءوا بالسبايا والغنائم قال لهم :"فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر أقتلوها، لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر أبقوهن لكم حيات"(السفر 17/3)، ويوصي الرب موسى قائلاً:"فتطردون كل سكان الأرض من أماكن وتمحون جميع تصاويرهم، وتبيدون كل أصنامهم المسبوكة وتخربن جميع مرتفعاتهم"(البار، 1989 :150).

- الروح الإستئصالية: تعرف التربية عند اليهود بأنها ذات نزعة إستئصالية تجاه الأغيار، وتظهر بوضوح في العديد من النصوص التوراتية مثل:" هو ذا شعب كلبؤة يقوم، وكشبل ينهض، لا يربض حتى يأكل الفريسة ويشرب دم الصرعى"(الإصحاح 23، فقرة 24)، وفي سفر التثنية ورد:"الرب إلهك يطر هؤلاء الشعوب من أمامك ويدفع ملوكهم إلى يدك فتمحو أسمهم من تحت السماء"(سفر التثنية الإصحاح 23، الفقرة :19-20.)، وتظهر عملية الإستئصال الدموية للشعوب المغايرة بأنها أمر الهي: "أما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً فلا تستبق منها نسمة" (الإصحاح 13)، لا مهرب من تنفيذ الأمر الإلهي، فالتحذير من مغبّة المخالفة واضح فيما ورد:"إن لم تطردوا أهل الأرض من وجهك، كان من تبقونه كإبرة في عيونكم وكحربة في جنوبكم، يضايقونكم في الأرض التي أنتم تقيمون بها" (العدد 33/ 55). فإن عبارة القتل والإفناء والإستئصال تتكرر في الأسفار التوراتية عند كل حديث عن قتال أو احتلال لمدينة وقرية، ويعدد التوراة عدد الملوك الذين قتلهم يشوع وأفنى شعوبهم فيقول :"جميع الملوك واحد وثلاثون" (سفر يشوع 12: 24)، وليس غريباً أن يعمد الصهاينة إلى التذكير الدائم بهذه الوقائع وتصويرها على أنها بطولات يمكن استعادتها بقالب عصري وحديث، بل ويجري تلقينها للأطفال، ليس كأساطير، بل كوقائع وكتاريخ يجب تمثله والاستفادة من عبره ودروسه (الهباهبة، 2015 :74).

- تشريع القتل وتطهيره: ذكر التلمود أن قتل غير اليهودي لا يعتبر جريمة عند اليهود بل فعل يرضي الله، وجاء أيضاً : "أقتل الصالح من غير الإسرائيليين ومحرم على اليهودي أن ينجي أحداً من باقي الأمم من هلاك، أو يخرجه من حفرة يقع فيها، لأنه بذلك يكون قد حفظ حياة أحد الوثنيين"(الكنز المرصود، 84-85)، وجاء في موضع آخر منه : "أنه من العدل أن يقتل اليهودي بيده كل كافر لأن من يسفك دم الكافر كمن يقدم قرباناً إلى الله، وأن من يقتل مسيحياً

أو أجنبياً أو وثنياً يكافأ بالخلود في الفردوس والجلوس هناك في (السراي الرابعة)، أما من قتل يهودياً فكأنه قتل الناس أجمعين، ومن تسبب بخلاص يهودي فكأنه خلص الدنيا بأسرها (الكنز المرصود في قواعد التلمود (91)) (برنايتس، 1991: 147-148).

تقوم النصوص التلمودية بتثبيت مفاهيم التوراة وعقائدها، كذلك بتأصيل ذهنية اليهودي ونظرته لسواه من (الأغيار)، فهو يسقط عنهم الصفة الإنسانية، وبعد هذا الحذف أو الإسقاط العقائدي النظري يصبح القتل والإستئصال المادي منهجاً سلوكياً يكمل الإيمان، بل تتحول إلى نوع من الطقوس والشعائر عند الملتزمين بأصول الدين اليهودي، فالمذبحة التي قام بها باروخ غولدشتاين عام 1994 في الخليل والتي قتل فيها 27 شخصاً وجرح أكثر من خمسين من المصلين المسلمين في قلب الحرم الإبراهيمي أثناء تأديتهم الصلاة، هذه المذبحة كانت ترجمة لهذا المناخ الفكري الذي يعتبر "كل من يسفك دم شخص غير يهودي، عمله مقبول عند الله كمن يقدم قربانا إليه" (فضح التلمود) صفحة (146)، حسبما هو منصوص عليه في التلمود، وقد تحول غولدشتاين بفعلته هذه إلى بطل قومي. ومنها مذبحة مخيم جنين 29\3- 9\4\2002 (الجزيرة نت، 2016).

قامت أوروبا المسيحية في القرون الوسطى بشن هجوم ضد اليهود مما دفع ذلك رجال الدين اليهود إلى تزييف وتحريف التوراة، وذلك ليحتوي على الكراهية والعدوانية تجاه المسيحيين (خان، 1972 :33). أما اليهود المحافظون* والإصطلاحيون* فلا يقبلون بالسلطة الإلزامية الكلية للتلمود، رغم إعترافهم بالدور العظيم الذي لعبه التلمود في تحديد وحسم عقائد اليهودية بقولهم "إن الذي جعل اليهود يتشبثون بتعاليم التلمود هو الإنهيار المفاجئ لشوكتهم، وإغلاق مدارسهم دفعة

---

* فرقة يهودية حديثة نشأت في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين .

* حركة إصلاحية يهودية نشأت في القرن الثامن عشر الميلادي.

واحدة، الأمر الذي جعلهم يبحثون عن تعاليم جديدة للمرحلة القادمة، ووجدوها في التلمود الذي يعلمهم على مواصلة الحياة بالانغلاق والسيطرة على المجتمع تمهيداً لإقامة إمبراطورية عالمية" (حسين، 2002 :17). ففي سياق ذلك، أشار الباحث الدكتور أفابيان إلى التلمود وأثره في الحياة اليهودية بقوله: "إن الحياة اليهودية حتى هذا اليوم، مؤسسة إلى حد كبير، على التعاليم والأسس التلمودية، فطقوسنا وكتاب صلواتنا واحتفالاتنا وقوانين زواجنا، بالإضافة إلى قوانين وأسس أخرى كثيرة مستخرجة مباشرة من التلمود. والتلمود هو الذي تعزى إليه الصفات التي يتميز بها اليهودي" (خان، 1972 : 33).

أشار رجال الدين اليهود من خلال تزوييرهم للتوراة وتحريفه إلى التحريض على الإرهاب والعنف ضد غير اليهود، وذلك بهدف إلقاء الخوف والرعب في نفوس الناس كي تترك أرضها وممتلكاتها تحت وطأة الإرهاب والإبادة وسفك الدماء، وترحل أمام اليهود لكي تخلي المناطق التي يريدها اليهود بعد أن ينفِّذ اليهود فيها حملات الإبادة والتدمير وحرق القرى والمدن حتى تكون خالية من أصحابها، وتقول: "بنو الغرباء يبنون أسوارك، وملوكهم يخدمونك، يقف الأجانب ويرعون غنمكم ويكون بنو الغربة حراثيكم وكراميكم، أما أنتم فتدعون كهنة الرب. تأكلون غنى الأمم وبمجدهم تفتخرون"، وتنطلق عنصرية الشعب الإسرائيلي من التعاليم اليهودية المشبّعة بالعنف والانتقام والتمييز والاستعلاء والإبادة الجماعية التي تنص على "أن اليهودي وحده هو الإنسان وأن كل شيء مسخر لخدمته، وأن اليهود جزءٌ من العزة الإلهية، وإن الدنيا وما فيها ملك لهم، لهم عليها حق التسلط".وتنص التوراة على "أن اليهود هم شعب الله المختار"، حيث جاء في سفر التثنية: "اختارك الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض" (الموعد،2001 :127-128).

ففي ظل ذلك، أشار الحاخام أيار بانيل أن "الشعب المختار فقط يستحق الحياة الأبدية وأما باقي الشعوب فمثلهم كمثل الحمير، وخلق الله الأجنبي على هيئة الإنسان ليكون لائقاً لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا لأجلهم"(حسين، 2016 :21)، ويعتبر التلمود أن قتل غير اليهودي لا يعد جريمة عند اليهود، بل فعل يرضى عنه الله. من هنا، استغلت الصهيونية الديانة اليهودية وتعاليمها العنصرية واستخدمتها لمصلحتها ولمصلحة الدول الاستعمارية الأوروبية واعتمدت عليها كركيزة أساسية في زعمها، فاليهودية قومية على الرغم من فقدانها لأهم مقومات القومية وهي الأرض واللغة والتاريخ، إلا أنها أستغلت أكذوبة الحق التاريخي المزعوم لليهود في فلسطين لكي تكسب أوساطاً واسعة من اليهود وتحملهم على الهجرة إليها، وإقامة دولة اليهود فيها كمقدمة لفرض هيمنة إسرائيل على البلدان العربية. وعلى هذا فإن مقولة شعب الله المختار جاءت كدعوة لليهود للاعتقاد بتفوقهم وتميزهم على غيرهم من شعوب العالم، مما دفع إيمان اليهود بتفوق "المفكرين الصهاينة"، إلى الترويج للأفكار والمقولات العنصرية وعدم ولاء اليهودي للبلد الذي يعيش فيه. وسارت أوساط يهودية واسعة في اتجاه الترويج إلى تفوق اليهود وعبقريتهم، ومقاومة الإندماج، والهجرة إلى فلسطين، لاستعمارها وتحقيق الاستعمار الاستيطاني اليهودي في قلب الوطن العربي. وفي السياق ذاته، وبالرغم من ذلك، إلا أن المفكرون الصهاينة رفضوا إندماج الشعب اليهودي مع الشعوب الأخرى انطلاقاً من مفاهيم ومقولات عنصرية يهودية، فرفض ليون بينسكر(*) في كتابه: "التحرر الذاتي" فكرة الإندماج بسبب يهوديته قائلاً: "إنَّ الشعب اليهودي عنصر متميز عن الشعوب وغير قابل للذوبان أو الإندماج في كيان أية أمة" (حسين،2016: 22). وعلى هذا الأساس أستخدمت الصهيونية الترويج إلى مقولة تفوق اليهود وتميزهم وعبقريتهم لكي تقاوم الإندماج وتحقق الإنعزال

(*) ليون بينسكر (مواليد 13 ديسمبر 1821 – مات 9 ديسمبر 1891) طبيب وناشط صهيوني رائد ومؤسس وقائد حركة محبي صهيون.

والفصل والإنغلاق العنصري، لتحقيق الهدف الصهيوني الأساسي وهو تهجير اليهود إلى فلسطين، وترحيل العرب منها لتحقيق الإنغلاق العنصري بإقامة غيتو يهودي كبير في المنطقة، وتظهر عنصرية الصهيونية ووحشيتها في كتاب هرتزل: "دولة اليهود"، حيث يقول: "إن دولة اليهود ستكون حصناً للتفوق الحضاري في مواجهة الهمجية الآسيوية" (حسين،2016: 23).

أشار الاحتلال الصهيوني في ظل سيطرته على الأراضي الفلسطينية إلى "أن فلسطين أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"، وبالتالي تجاهلت وجود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، كذلك أعتبر حزب الماباي (حزب العمل)، إن السيادة على فلسطين تعود لجميع اليهود في العالم، لذلك يجب ترحيل العرب منها لإفساح المجال أمام المهاجرين اليهود، وقد نجحت الصهيونية في تأسيس شركة "الكيرن كيمت"، للاستيلاء على الأراضي العربية والتي تعتبر من أكبر المؤسسات اليهودية عنصرية، حيث تحرِّم بيع الأراضي التي بحوزتها إلى العرب وتعتبر أن الأراضي التي تملكها لليهود فقط ولا يجوز تأجيرها، أو بيعها لغير اليهود على الإطلاق (حسين،2016: 24). ولقد طبق الكيان الصهيوني منذ تأسيسه هذا المبدأ العنصري، إذ لم تنتقل قطعة أرض واحدة من ملكية الشركة إلى أحد المواطنين العرب، كما منعت العمال العرب من العمل في الأراضي التابعة لها، وحرّمتْ على اليهود استخدام العمال العرب، وفي حال إخلال المستعمر اليهودي بهذا الشرط تسترجع منه الأرض أو تفرض عليه عقوبات مالية كبيرة (العتيبي، 2005: 56-57).

قام الاحتلال الصهيوني، في ظل تحقيق هدفه لتهويد الأراضي الفلسطينية والعمل في الأراضي اليهودية، برفع شعار "العمل العبري"*، إذ وصلت العنصرية بالعمال اليهود عام 1905،

* يقصد به قُصر التشغيل في المصانع والورشات الزراعية والصناعية والتجارية المختلفة على العمال والموظفين اليهود فقط وبالتالي منع العرب من العمل والانخراط في هذه المؤسسات والمصانع التابعة لأصحابها اليهود. يعود تاريخ هذا المبدأ إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع بداية تبلور المشروع الصهيوني وبدء العمل بموجب هذا المبدأ مع بداية الهجرة اليهودية الثانية بين السنوات 1904-1914 التي تميزت بطابعها الاشتراكي العمالي.

حداً قاموا فيه بقلع أشجار الزيتون من غابة هرتزل في مزرعة بن شيمس التي زرعها العمال العرب وأعادوا زراعتها لكي لا تدنس ذكرى هرتزل، بزرع غابته من قبل العمال العرب. وأنتقلت عدوى العنصرية من المنظمة الصهيونية العالمية وشركة كيرن كيمت والعمل العبري إلى الأحزاب اليهودية التي تأسست فيما بعد في فلسطين وخارجها، وخاصة حزبي حيروت والماباي (أي الليكود والعمل) وبقية الأحزاب الدينية (الموعد،2001 :130-131). فقد بلور حزب الماباي (العمل) موقفه العنصري من العرب إبان الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920م في اعتباره أن "الحقوق في فلسطين تعود لليهود الذين يسكنونها ولكل يهود العالم الذين ينوون القدوم إليها، بينما يملك العرب الفلسطينيون حق السكن فيها فقط، ويفقدون هذا الحق في اللحظة التي يتركون فيها البلد". وأعتبر حزب الماباي (حزب بن غوريون، وديان ورابين وبيرس)، أن السيادة على فلسطين تعود لليهود فقط، ويجب ترحيل العرب وحملهم على ترك فلسطين ومغادرتها وعدم السماح لهم بالعودة إليها(حسين،2016: 25). كما قام النشاط الصهيوني في فلسطين على تهويد الأرض العربية وإقامة المستعمرات اليهودية عليها، وطرد الفلاحين العرب منها واستبعادهم من العمل والإنتاج فيها لتحقيق شعار "العمل العبري"، ومقاطعة المنتجات العربية وتهويد السوق والاعتماد على القوة لتنفيذ هذه الأسس، مما يبين ذلك سياسة التمييز العنصري التي بدأت الصهيونية في تطبيقها منذ وقت مبكر داخل فلسطين.

وفي ضوء ذلك، قام الهستدروت(*) بلعب دوراً مهماً ورئيسياً في تحقيق العمل العبري ويقصد به مقاطعة المنتجات العربية، إذ رفع الصهاينة شعار: "لا تشتروا من تاجر أو من بائع خضار أو فواكه عربي"، "لا تتعاملوا مع طبيب أسنان عربي". وبالتالي تكون الصهيونية هي أول من أدخل

(*)**الهستدروت:** هو اختصار ل (الاتحاد العام للعمال اليهود)، وقد تأسس في ديسمبر عام 1920 أي في عهد الانتداب

سلاح المقاطعة الاقتصادية في المنطقة العربية، فقد دمرت عنصرية الصهيونية اندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية واستخدمت كافة أساليب الضغط والابتزاز والترغيب تجاههم لإجبارهم على الهجرة إلى فلسطين العربية وترحيل العرب منها إلى البلدان العربية المجاورة، وذلك للمحافظة على النقاء العنصري للمجتمع اليهودي، وأصرت على إقامة دولة عنصرية لليهود على أرض فلسطين العربية بقوة السلاح، وبدعم وتأييد كاملين، من بلدان أوروبا الاستعمارية كبريطانيا، وأصبح الإستعمار الاستيطاني اليهودي ملتصقاً بالطابع العنصري للصهيونية (حسين،2002 :28).

من خلال ما سبق، يمكن الإستنتاج بأن ما ورد في التلمود، يعتبر تأكيداً لنزعة العنف اليهودي على شعوب الأرض باعتبار أنهم الشعب المختار وأن الله أصطفهاهم دون سواهم من شعوب الأرض، لذلك، كانوا حريصين على أن لا يطلع على التلمود غيرهم.

المبحث الثاني

البعد السياسي للإرهاب في الفكر الصهيوني

يتمثل البعد السياسي للإرهاب في الفكر الصهيوني بتثبت الأفكار التي أتبعها الصهاينة، مما ترتب عليها من ممارسات إرهابية منظمة غايتها ترويع الفلسطينيين وإبعادهم عن أراضيهم، ما يمهد بالتالي الإستيلاء عليها كاملاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، عمل المنظرون الصهاينة على تهيئة المناخ الفكري المناسب لإقناع اليهود بوجودهم غير المرغوب فيه في المجتمعات الأوروبية ما سيكون له دور كبير في نزوح المئات منهم إلى فلسطين، بإعتبارها الوطن الحقيقي لهم، الذي سيخلصهم من الشتات. ويتضح التشابه بين النازية والصهيونية في قانون العودة الصهيوني، ومن المعروف أن جميع أجنحة الصهيونية تعاونت في مرحلة ما قبل عام 1948م على إنجاز أهم عنصر متضمن في الصيغة الصهيونية الأساسية، أي التخلص من السكان الأصليين وتغييبهم، وثمة أدبيات ثرية في هذا الموضوع توثق النية الصهيونية المبيتة لطرد العرب، وتبين الطرق المختلفة التي لجأت إليها قوات المستوطنين لطرد الفلسطينيين، وقد وصف حاييم وايزمان خروج العرب بشكل جماعي "هربا من الإرهاب الصهيوني" بأنه تبسيط لمهمة إسرائيل ونجاح مزدوج، إذ يمثل انتصاراً إقليمياً وحلاً ديموجرافياً نهائياً، بمعنى أنه تم الاستيلاء على الأرض وتم تفريغها من سكانها حتى يتسنى للشعب الذي لا أرض له أن يهاجر إليها ويستوطنها (الزعبي، 1977 :74).

لم تقتصر دعوة اليهود إلى قتل الشعوب في الكتب المقدسة فقط، بل هناك بروتوكولات حكماء صهيون تتضمن الكثير من وسائل الإرهاب من أجل السيطرة على ثروات وشعوب العالم كافة وتكوين الدولة العالمية الموحدة: ومنها "أن أكثر الناس ميالون إلى الشر، والوسيلة الوحيدة للحصول على أفضل النتائج في الحكم استعمال العنف والإرهاب وليس استعمال المناقشة العلمية الهادئة،

فالمجتمع البشري البدائي قبل التاريخ خضع للقوة العمياء التي تطورت فيما بعد إلى القانون، فالقانون ليس إلا القوة المقنعة، وقانون الطبيعة يقضي بأن الحق هو القوة (عطار، د.ن، 1110-111.)، هذا فضلاً عن أن الماسونية الوجه السري الآخر للصهيونية تدعو إلى تدمير الإنسان وقيمه تمهيداً للسيطرة على العالم (الزعبي، 1977 :76).

ولا ريب أن عنف الصهيونية يقوم على أساس رفض الصهاينة قبول الواقع والتاريخ العربي في فلسطين باعتبار أن الذات الصهيونية واليهودية هي مركز هذا الواقع ومرجعيته الوحيدة، ولذا يستبعد الصهاينة العناصر الأساسية غير اليهودية أي العنصر العربي المكون لواقع فلسطين وتاريخها وجغرافيتها من وجدانهم ورؤيتهم، وهكذا فإن الإرهاب الصهيوني ما هو إلا محاولة تستهدف فرض الرؤية الصهيونية بكل أبعادها التاريخية والدينية والسياسية على الواقع بالقوة والعنف (المسيري، 2001 :41).

يستنتج مما سبق أبرز المميزات التي يتميز بها العنف الصهيوني وهي (المسيري، 2001: 42).:

- أن الصهيونية لم تكن حركة استعمارية فحسب، بل كانت حركة استيطانية إحلالية، وهو ما يعني إخلاء الأرض في فلسطين من سكانها الأصليين، ولا يمكن أن يتم هذا إلا من خلال الإرهاب والعنف.
- أن الصهيونية قد عملت على الفصل بين اليهود والاغيار مما يؤدي إلى الإزدواجية في المعايير بحيث تجعل الآخر مباحاً وتجعل استخدام العنف أمراً مقبولاً.

ومن أبرز الكتّاب الصهاينة الذين دعوا في كتاباتهم إلى الهرب من المنفى والهجرة إلى فلسطين، الكاتب مناحيم موردخاي كابلان والذي عبر عن ذلك في مقالته "مستقبل يهود أمريكا" عندما كتب يقول :" إنه من الواجب أن يرتكز أي نوع من التعليم اليهودي لأبنائنا على قبول

العذاب والنفي نصيباً لنا في هذه الحياة، ليس منه إلا مهرب واحد هو الهجرة إلى أرض إسرائيل، لذلك يجب أن يكون الهدف الرئيسي للتعليم اليهودي هو تنمية الحنين لدى الطفل للعيش على أرض إسرائيل" (كابلان، 1978: 409) . وأنطلاقاً من هذه النظرة الفلسفية، فإن الصهيونية ترغب في عدم اندماج اليهود بغيرهم، بل تعمل من أجل اغترابهم عن غيرهم لكي يهاجروا إلى فلسطين متأثرين بالفكر الإرهابي الصهيوني الذي نادى به زعماؤهم ليعملوا على تحقيق مخططات الحركة الصهيونية في نفي العرب بأساليب إرهابية كتلك التي أتخذها يشوع بن نون ومن جاؤوا من بعده. ولقد أستغلت الحركة الصهيونية الإضطهاد الذي واجهه اليهود في أوروبا، فعملت على تعميق الحقد والنقمة والكراهية نحو الأغيار في نفوس أبناء اليهودية رغم أنه يتبادر إلى الذهن بعد أن ذاقوا مثل هذا الشقاء أنه ينبغي أن يكونوا قد قطعوا على أنفسهم عهداً ألا ينزلوا بغيرهم تظهيره، فالإرهاب هو شكل من أشكال العنف، وليس كل عنف إرهاباً ولكن كل أشكال الإرهاب عنف. والإرهاب استخدام القوة القهرية بهدف التخويف وإملاء الشروط، ويكون بالسلاح أو التهديد به، وينشأ الإرهاب من بنية الدول التي تعتمد على العنف والاغتصاب والاستعمار والاحتلال والهيمنة والتي تنكر حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية (حسين، 2002: 10).

من هنا، يتضح الهدف الرئيسي من الإرهاب الإسرائيلي والذي يكمن في تحقيق سياسة الإكراه، فالإرهاب اليهودي هو وسيلة قامت عليها إسرائيل لتحقيق مكاسب سياسية أيضاً فهو موجه إلى الدول العربية لإجبارها على إلغاء أو تعديل قراراتها السياسية بما يتفق مع المخططات والمصالح الإسرائيلية، ويكون ضحاياه بالدرجة الأولى من المواطنين، وأفراد القوات المسلحة والمنشآت الاقتصادية العربية. ويقود الإرهاب الإسرائيلي إلى تخريب الموارد القومية والتأثير على خطط التنمية وموارد السياحة والاستثمار، وبالتالي فالإرهاب الإسرائيلي أحد المخاطر الهامة التي

تهدد الأمن القومي العربي وتضعف القوة القومية العربية، وله أهداف مرحلية وإستراتيجية تتجسد بالحروب العدوانية والمذابح والإبادة الجماعية ومصادرة الأراضي العربية وإقامة المستعمرات اليهودية عليها(خان، 1972 :33).

يعتبر إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني، من أخطر الظواهر الإرهابية التي عرفها المجتمع الدولي، وذلك للعدد الهائل من الضحايا البشرية التي تقتل والخسائر المادية الفادحة التي تصيب البنى التحتية للاقتصاديات العربية وانتهاك كافة المبادئ والعهود والمواثيق الدولية. ويقود إلى التوتر وعدم الاستقرار وعرقلة التطور والتقدم في المنطقة، وذلك للحيلولة دون وحدة العرب وتقدمهم وتحررهم، ولإخضاعهم وإذلالهم وتهويد أراضيهم ونهب ثرواتهم وقمع نضالهم الوطني ومنعهم من ممارسة حقوقهم الوطنية والقومية والدينية في مدينة القدس العربية (حسين، 2002: 22).

ففي ضوء ذلك، أشارت أول وثيقة للكيان الصهيوني الصادرة في 14 أيار 1948 إلى "إن مذهب الصهيونية سيكون الأساس للأيديولوجية والسياسة الإسرائيلية"، مما أكد أن عنصرية الصهيونية أي التفوق والتميز والإنغلاق اليهودي قد أصبح عقيدة رسمية لدولة اليهود وجزءاً لا يتجزأ من مواقفها وممارساتها وأهدافها، وبالتالي أصبحت عنصرية الصهيونية سياسة رسمية في إسرائيل، وأصرت على إقامة دولة لليهود مغتصبة على أرض فلسطين العربية بقوة السلاح والهجرة اليهودية وترحيل العرب وتحقيق الاستعمار الاستيطاني. وأصبح الاستعمار الاستيطاني اليهودي (والمستعمرات اليهودية) ملتصقاً بالطابع العنصري للكيان الصهيوني، وتنطلق عنصرية الكيان الصهيوني من مصدرين أساسيين: (شاحاك، 1996 :56).

الأول: الإنطلاق من الاختيار والتميز والنقاء والتفوق والانغلاق اليهودي التي وردت في التوراة والتلمود.

الثاني: التراث العنصري الذي تأثر به المؤسسون الصهاينة في أوروبا في القرن التاسع عشر.

وبالتالي فإن عنصرية الكيان الصهيوني لها خبرات وتجارب وصفات ومقولات وجذور عنصرية قديمة وأبعاد إجرامية تاريخية لا تتوفر في النظم العنصرية الأخرى التي ظهرت في تاريخ البشرية(حسين، 2002: 128-129).

وقد برر الكيان الصهيوني إبادتهم للشعب الفلسطيني وسلب أراضيهم وممتلكاتهم، بأنهم أحفاد شعوب مديان وعي وأريحا وموآب، كما يعتبر الكيان الصهيوني أن أراضي فلسطين التي أحتلتها العصابات اليهودية المسلحة والجيش الإسرائيلي بالحروب العدوانية والمجازر الجماعية من العرب أصحابها الأصليين وسكانها الشرعيين لا تعود ملكيتها لغير اليهود وإنما لليهود فقط من جراء الوعد الذي وعده "يهوه"[(*)] لإبرام (شاحاك، 1996 :57-58). وتغرس هذه الخرافات والأكاذيب والأطماع اليهودية في حدائق الأطفال وفي المدارس والمعاهد والجامعات وأجهزة الشرطة والمخابرات والجيش الإسرائيلي. وتعتبر أن الأرض التي أحتلتها بالقوة من أصحابها العرب هي أرض أنتقلت من غير اليهود إلى اليهود، وبالتالي يحق لليهود إنطلاقاً من مزاعمهم التوراتية والتلمودية امتلاكها.وتظهر مدى خطورة الكيان الصهيوني على الإزدهار والاستقرار والسلام في المنطقة وعلى الأراضي والممتلكات والمنجزات والثروات العربية في أن مفهوم الحدود التوراتية التي زعمتها التوراة ويؤمن بها قادة وشعب إسرائيل ويهود العالم هي حدود الأرض الممتدة من "النيل إلى الفرات"(شاحاك، 1996 :59).

لقد أرتبطت الحركة الصهيونية منذ نشأتها بالعنصرية والإرهاب، وبلغ الإرهاب اليهودي ذروته عشية أغتصاب العصابات الإرهابية اليهودية لجزء من فلسطين العربية وتأسيس الكيان الصهيوني. ويعتبر الإرهاب الصهيوني من أهم المرتكزات الأساسية لتنفيذ المشروع الصهيوني، فهو ليس مجرد

[(*)]هو أحد أسماء الله المذكورة في التوراة وفي العهد القديم في الكتاب المقدس.

وسيلة قبلية للعقلية اليهودية الرجعية المغرّقة بسفك الدماء والانتقام ولا هو رد فعل عشوائي على أضرار لحقت بالمشروع الصهيوني، وإنما هو عقيدة ومخطط ورسالة أبدية ودائمة ومستمرة يوجهها المفكر والمسؤول الإسرائيلي السياسي والعسكري للعرب والمسلمين وجميع الشعوب غير اليهودية (حسين، 2002: 18). ففي ظل العنصرية الصهيونية، أختارت العصابات الإرهابية اليهودية العديد من القرى والبلدات العربية لتكون النموذج العملي والدرس التطبيقي لما ورد في التوراة والتلمود من وحشية وهمجية لحمل العرب على الخروج من منازلهم وترحيلهم. وكانت مذبحة دير ياسين نقطة تحوّل في ترحيل العرب من ديارهم وإحلال مهاجرين يهود محلهم. فقد ورث الجيش الإسرائيلي أساليب وتجارب المنظمات الإرهابية اليهودية. وأصبح قادة المنظمات الإرهابية رؤساء وزارات ووزراء وقادة في الجيش والمجتمع الإسرائيلي. وتابعت إسرائيل ارتكاب الإرهاب الرسمي المنظم تجاه العرب وبدعم وتأييد كاملين من يهود العالم والدول الاستعمارية وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية، التي تبرر الهولوكوست الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بالدفاع عن النفس (دوهلنج، 1968 :46).

لقد أمتد الإرهاب الصهيوني على بحق الشعب الفلسطيني ليتجاوز المذابح والإبادة الجماعية، والتي تجسّدت في حروب عدوانية توسعية واستيطانية في أعوام 1948، 1956، 1967، 1978، 1982، 1993، و1996. وتجاوز الإرهاب الإسرائيلي أيضاً الجانب العسكري ليمتد إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، وبالتالي تعرّض أبناء الشعب العربي في فلسطين ولبنان وسورية والأردن ومصر إلى أبشع صور الإرهاب والعنصرية والإبادة الجماعية التي لا مثيل لها في التاريخ الحديث (حسين، 2002: 13). حيث قدمت الصهيونية أفكار غير صحيحة لأعضائها عن واقع الحال في فلسطين فأفهمتهم أن فلسطين أرض الأجداد، محتلة من قبل قوات

الإستعمار البريطاني، وأن الحركة الصهيونية تعمل جاهدة لتحرير هذه البلاد من الاستعمار، وأغفلت الحركة ذكر السكان العرب الأصليين، وعندما حضر اليهود إلى فلسطين واجهوا الواقع وهو أن فلسطين عامرة بسكانها العرب ولا مفر من المواجهة الحقيقية بينهم وبين العرب (حسين، 2002: 18).

يعتبر الإرهاب الصهيوني من أهم المرتكزات الأساسية لتنفيذ المشروع الصهيوني، فهو ليس مجرد وسيلة قبلية للعقلية اليهودية الرجعية المغّرقة بسفك الدماء والانتقام ولا هو رد فعل عشوائي على أضرار لحقت بالمشروع الصهيوني، وإنما هو عقيدة ومخطط ورسالة أبدية ودائمة ومستمرة يوجهها المفكر والمسؤول الإسرائيلي السياسي والعسكري للعرب والمسلمين وجميع الشعوب غير اليهودية. وأختارت العصابات الإرهابية اليهودية وأدى تغلغل العنصرية والاستعمار الإستيطاني وتهويد الأرض والمقدسات العربية إلى بروز العديد من المنظمات الإرهابية اليهودية ومنها:

حركة كاخ: وتعتبر من أكبر الحركات العنصرية الإرهابية في إسرائيل وفي أوساط يهود العالم. ويتواجد ثقلها في أوساط الشباب في المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة. ويقوم هدفها الأساسي في طرد العرب وترحيلهم من فلسطين باعتبارها على حد زعمهم "أرض إسرائيل" وأن الوجود العربي فيها يلوث جوهر اليهودية وروحها. ويتزعمها باروخ مزرال المقيم في مدينة الخليل. ويؤمن حوالي 33% من الشباب الإسرائيلي بمبادئ هذه الحركة العنصرية (المسيري، 2001: 44).

حركة كاهاناحي: أنشقت عن حركة كاخ العنصرية، وأسسها بنيامين كاهانا ابن الحاخام الإرهابي مائير كاهانا، وتقوم لجنة "تأمين الطرق في الضفة الغربية" المتفرعة عنها بالاعتداء على الفلسطينيين وقتلهم والإستيلاء على أراضيهم. وتفرعت عنها أيضاً "حركة أمناء جبل الهيكل" التي

تطالب وتعمل على تدمير المسجد الأقصى المبارك وإقامة هيكل سليمان المزعوم على أنقاضه. وتفرعت عنها "جماعة قمع الخونة" التي تعمل على تصفية العناصر اليهودية التي تقف ضد مبادئ حركة كاخ العنصرية.

منظمة ايل: وهي منظمة يهودية إرهابية مسلحة ينتمي إليها الإرهابي اليهودي إيغال عامير، الذي قتل الجنرال اسحق رابين ويتزعمها افيشاي دفيف. ويوجد مقر لها في مستعمرة كريات أربع الواقعة على مشارف الخليل وفروع أخرى في العديد من المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية. ويرتكب أعضاؤها الاعتداءات المستمرة على سكان الخليل. وتهدد الإسرائيليين الذين يسيرون في عملية التسوية بالمصير الذي لاقاه رابين.

منظمة سيف داوود: أشتهرت هذه المنظمة الإرهابية بأن أعضاءها يلبسون الزي العربي ويندسون في وسط التجمعات العربية للقيام بارتكاب جرائمهم الوحشية. وتوجه نشاطاتها ضد العناصر القيادية الفلسطينية التي تقود المظاهرات ضد عنصرية إسرائيل تجاه المواطنين العرب في الأراضي المحتلة عام 1948. وتقوم بتصفيتهم. وأغتالت العديد من العرب منهم ثلاثة أفراد من عائلة واحدة (عائلة بطابطا) في بلدة ترقوميا في جبل الخليل.

حركة غوش ايمونيم: برزت هذه الحركة الفاشية في أعقاب حرب حزيران العدوانية عام 1967. وتعتبر أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل من العرب جزء من الأرض التوراتية التي وهبها يهوه "لشعبه المختار". وتعمل بشكل أساسي في أوساط المستعمرين اليهود في المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة. لذلك يعمل أعضاؤها بالدرجة الأولى على ترسيخ المستعمرات وجمع التبرعات من اليهود من أجل تمويل الدفاع عنها وترشيحها. ويصف الكاتب اليهودي دان عومر الحركة بأنها "تشكل المخزون البشري للفاشية اليهودية الجديدة".

واصلت الحكومات الإسرائيلية بعد قيام الدولة الإسرائيلية على تطوير الأفكار والبرامج والنهج بشكل أوسع وأرسخ ضد الشعب الفلسطيني، حيث أمتلكت هذه الدولة امكانات هائلة مالية، عسكرية وإعلامية فشنت الحروب الإرهابية التدميرية ومارست أبشع اشكال الممارسات العنصرية الغاشمة ضد أهل فلسطين فأقترفت وما تزال سلسة بلا نهاية من الجرائم الحربية، المستخدمة في ذلك أجهزة وأدوات محترفة للإرهاب: وهي بالعناوين:

- الجيش الإسرائيلي.
- جهاز الموساد السري الإرهابي.
- جهاز الشاباك – المخابرات العامة – الإسرائيلية.
- التنظيمات الإرهابية اليهودية.
- ثم دولة المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة (حسين، 2002 :25).

يتضح مما سبق، أن الإستراتيجية الصهيونية، التي تعمل على تجميع أكبر عدد من يهود العالم وإسكانهم على الأراضي الفلسطينية بدلاً من الشعب الفلسطيني، تشكل أبشع أنواع وأشكال العنصرية الصهيونية والقائمة على الدين اليهودي، ولأن ذلك قاد إسرائيل لارتكاب أبشع المجازر الجماعية والحروب العدوانية والاعتداءات اليومية برا وبحراً وجواً لترحيل العرب، والاستيلاء على أملاكهم وأراضيهم وإخضاعهم لفرض هيمنة إسرائيل على الاقتصادات والبلدان العربية.

الفصل الثالث

مظاهر إرهاب دولة إسرائيل للشعب الفلسطيني

الفصل الثالث

مظاهر إرهاب دولة إسرائيل للشعب الفلسطيني

مارس الكيان الصهيوني العديد من الحركات الصهيونية والأعمال الإرهابية قبل قيام دول إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بهدف إجبارهم على هجر ديارهم والنزوح من أراضيهم تمهيداً لإفراغ الأرض من سكانها الأصليين لإحتلالها. وعلى هذا سينصرف هذا الفصل إلى معالجة الأساليب والممارسات الصهيونية الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني قبل وبعد قيام ما يسمى بدولة إسرائيل. ويتناول الفصل الثالث مظاهر إرهاب دولة إسرائيل للشعب الفلسطيني من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأساليب والممارسات الإرهابية الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل.

المبحث الثاني: فتناول الأساليب والممارسات الإرهابية الصهيونية بعد قيام دولة إسرائيل.

المبحث الأول

الأساليب والممارسات الإرهابية الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل

تعرضت الدولة الفلسطينية منذ زمنٍ بعيد إلى العديد من الحروب والغزوات، ومنها الاحتلال الصهيوني، والذي كرس جهوده في تحقيق أفكاره الصهيونية متجاهلاً حقوق الآخرين، نابذاً وراء ظهره القيم والمبادئ، مقنعاً نفسه ومن يتبعه بأنه شعب الله المختار، مستشهدين على ذلك بنصوص من التوراة المزيفة والتلمود الذي كتبته أيديهم، ثم أمنوا بها. فإن إنكار الصهاينة لحق الفلسطينيين والعرب في الأراضي التي يحتلونها نابع من معتقد فكري يقوم على أساس ديني، يأمرهم باستعادة إرثهم وتحرير هذه الأرض من العرب (المحتلين) وإعادة الرب وإسرائيل في صهيون، ففكرة إصطفاء الرب لهم جعلتهم غير متقبلين لوجود أحد غير اليهود على هذه الأرض، الأمر الذي يفرض عليهم وجوب إفراغ الأرض وترحيل من عليها. فالتوراة أعطت اليهود، على حد ما يزعمون، خيارين متناقضين لاستعادة الأرض ((فإذا أنتم أفنيتم الشعوب تسكنون الأرض، أما إذا لم تبيدوهم تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم مناخس في جنوبكم))، ففكرة الإستيطان على الأراضي الفلسطينية قد بدأت بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر في أوروبا، حيث بدأ أصحاب المذهب البروتستانتي الجديد بترويج فكرة تقضي بأن اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الحضاري الغربي، وإنما هم شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين، يجب أن يعودوا إليه، وكانت أولى الدعوات لتحقيق هذه الفكرة ما قام به التاجر الدنماركي أوليغربولي عام 1695، الذي أعد خطة لتوطين اليهود في فلسطين، وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبا في ذلك الوقت. وفي عام 1799، و كان الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت أول زعيم دولة يقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين أثناء حملته الشهيرة على مصر وسوريا (العابد، 1967: 21). والملحق رقم (1+ 2+ 3) يوضح ذلك.

أنطلقت الدعوات للمشروع الإستيطاني اليهودي على الأراضي الفلسطينية في القرن التاسع عشر، وقد تولى أمر هذه الدعوات عدد من زعماء اليهود وغيرهم، أمثال:اللورد شاتسبوري، الذي دعا إلى حل المسالة الشرقية عن طريق إستعمار اليهود لفلسطين، بدعم من الدول العظمى ساعده في ذلك اللورد بالمرستون"1784-1856"، الذي شغل عدة مناصب منها، وزير خارجية بريطانيا، ثم رئيس مجلس وزرائها، حيث قام بتعيين أول قنصل بريطاني في القدس عام 1838 وتكليفه بمنح الحماية الرسمية لليهود في فلسطين، كما طلب من السفير البريطاني في القسطنطينية بالتدخل لدى السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين (السعدي، 1985 :305) . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي وبعد ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية عملية، سعت هذه الحركة إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وكان من أبرز نشطائها لورنس أوليفانت 1888-1820 والذي كان عضواً في البرلمان الإنجليزي، وعمل أيضاً في السلك الدبلوماسي الإنجليزي، والذي أعتقد بضرورة تخليص اليهود من الحضارة الغربية بتوطينهم في فلسطين، وذلك بإدخالهم كعنصر لإنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها الاقتصادية، لما يتمتع به اليهود من ذكاء في الأعمال التجارية ومقدرته على جمع الأموال، ومن أجل ذلك قام في عام 1880م بنشر كتاب بعنوان "أرض جلعاد" أقترح فيه إنشاء مستوطنة يهودية شرقي الأردن شمال البحر الميت، لتكون تحت السيادة العثمانية بحماية بريطانية، وكذلك شجع استعمار اليهود في فلسطين والمناطق المجاورة عن طريق إقامة مستعمرات جديدة ومساعدة القائم منها (تلمي، 1988 :112_113) .

وبالإضافة إلى أوليفانت، مونتفيوري (1784-1885) والذي سعى إلى إستئجار 200 قرية في الجليل لمدة 50 عاماً مقابل 10%-20% من إنتاجها، إلا أن هذه المحاولة قد فشلت أمام رفض الحاكم المصري لبلاد الشام آنذاك، ثم نجح في الحصول على موافقة السلطان العثماني بشراء عدد من قطع الأراضي بالقرب من القدس ويافا، وأسكن فيها مجموعة من العائلات اليهودية،

إلا أن هذه الخطوة أخفقت أيضاً تحت تحفظ السلطات العثمانية لمشاريع الإستيطان في فلسطين، كما بذل القس الإنجليزي وليم هشلر جهوداً في جمع تبرعات مادية وإرسالها إلى الجمعيات الصهيونية لتشجيع الاستيطان في فلسطين تحت الحماية البريطانية" (بدر، 1985: 15).

ساهم المبشرون الأمريكيون في عودة الشعب اليهودي إلى الأراضي الفلسطينية، إذ وقف القس جون ماكدونالد راعي الكنيسة المسيحية في عام 1814داعياً إلى أن اليهود يجب أن يعودوا إلى أرض صهيون، ولقد تبعه العشرات من المبشرين الذين دعوا إلى نفس الفكرة، ففي النصف الأول من القرن التاسع قام أحد قادة البروتستانت بالهجرة إلى فلسطين وأنشأ هناك مستوطنة زراعية يهودية لتدريب المهاجرين اليهود على الزراعة، وكذلك قامت السيدة كلواندا مانيور زوجة أحد كبار التجار من البروتستانت بالهجرة إلى فلسطين عام 1850 وملكت مساحات شاسعة من الأراضي وهبتها لإقامة المستوطنات اليهودية وهكذا ساعد البروتستانت اليهود في دخول فلسطين، وقام الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الاليانس) الذي تأسس عام 1860 باستئجار 2600 دونم لمدة 999 عاماً،أقيمت عليها مدرسة زراعية بدعم من البارون روتشيلد لتدريب اليهود المهاجرين على الزراعة (السيد وآخرون، 1999: 71-72).

تأسست عام 1870 مستوطنة صهيونية يطلق عليها (مكفا إسرائيل)، والتي تشير إلى أمل إسرائيل في لواء القدس والتي أنشأت مدرسة كانت تهدف إلى تزويد المستوطنين اليهود بالخبرة الزراعية وتقديم التسهيلات لهم. هذا ويعتبرها المؤرخون اليهود أول مستوطنه زراعية يهودية في فلسطين. أما في عام 1878 فقد قامت مجموعة من اليهود بشراء 3375 دونم من أراضي قرية ملبس وتم تسجيلها باسم النمساوي سلومون، واستمرت المحاولات اليهودية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية حتى عام 1881 الذي يعتبره المؤرخ اليهودي والترلاكور بداية التاريخ الرسمي للإستيطان اليهودي في فلسطين بعد أن وصل حوالي 3000 يهودي من أوروبا الشرقية، تمكنوا من

إنشاء عدد من المستوطنات في الفترة من 1882–1884، وتوالت فيما بعد عمليات الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية بشتى الوسائل منها الشراء أو الاستئجار لمدة طويلة، وقد لعبت المؤسسات اليهودية التي أنشئت لهذا الغرض ومن بينها:منظمة بيكا التي أسسها روتشيلد، والوكالة اليهودية التي أنبثقت من المؤتمر الصهيوني العالمي الأول عام 1897، والصندوق القومي اليهودي "الكيرن كايمت" وصندوق التأسيس اليهودي"الكيرن هايسود" والشركة الإنجليزية الفلسطينية. وبالرغم من إن المستوطنات لم تظهر بشكل منتظم خلال القرن التاسع عشر، إلا أنه في عام 1878، تمكن مجموعة من يهود القدس من تأسيس مستوطنة بتاح تكفا، وفي عام 1882 ثم إنشاء ثلاث مستوطنات ،هي مستوطنة ريشون ليتسيون وزخرون يعقوب وروش يبنا،ثم مستوطنتي يسود همعليه وعفرون عام 1883، ومستوطنة جديرا عام 1884، وفي عام 1890 أقيمت مستوطنات رحوبوت ومشمار هيارون وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عام 1898 أقر قانون المنظمة الصهيونية العالمية التي أخذت على عاتقها كافة الشؤون المتعلقة بالاستيطان بعد أن وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية الزراعية إلى"22" مستوطنة، سيطرت على 200 ألف دونم ارتفعت إلى 418 ألف دونم (تلمي، 1988 : 115).

تشكلت في عام 1897 المنظمة الصهيونية العالمية بزعامة هرتسل والذي ساهم بوضع حجر الأساس للمشروع الصهيوني، حيث كان الأساس الأيديولوجي الذي أعتمدته الحركة الصهيونية، منذ بدء نشاطها أواخر القرن التاسع عشر هي مقولة تنص على "إن المشروع الصهيوني هو عودة شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب" (بدر، 1985: 15). من هنا، فقد عملت المؤتمرات الصهيونية العالمية بدءاً من المؤتمر الأول على تنفيذ برامجها التي تمحورت حول برنامج المؤتمر الأول عام 1897،" ويدعو هذا البرنامج إلى العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة، وتغذية وتقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي

اليهودي، واتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية، فقد سعت الحركة الصهيونية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى امتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي باعتبار ذلك إحدى الركائز الضرورية لإقامة دولة يهودية على أنقاض فلسطين العربية، ولقد ساعد نظام ملكية الأراضي الذي كان سائداً في فلسطين ومناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية آنذاك الصهاينة على تحقيق بعض مخططاتهم في امتلاك الأراضي الفلسطينية وتهويدها (السيد وآخرون، 1999: 71-72).

مراحل الإستيطان الصهيوني في فلسطين

أولاً: الاستيطان الصهيوني في فلسطين في العهد العثماني

ترجع معظم الدراسات التاريخية المتعلقة بالمحاولات الأولى للاستيطان اليهودي في أراضي فلسطين إلى النشاطات التي قام بها اليهودي "منتي فيوري" ، وقد أشترى في عام 1855م أرض في مدينة القدس، وتم بناء أول حي سكني يهودي في فلسطين، وعرف بأسم حي "مشكانوت شعنا نيم" وعرف فيما بعد بأسم "يمين موسى"، وفي عام 1860، اشترى اثنان من المتوملين اليهود قطعتي ارض في فلسطين الأولى قرب أراضي قالونا والثانية حول بحيرة البرية، وفي العام نفسه تم بدأ بناء أول 20 منزل يهودي ولم تسكن إلا في عام 1862، وبذلك بدأت الخطوات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين، وقامت جمعية "الهيكل الألماني" برئاسة كريستوف هوفمان ببناء بعض المستوطنات في فلسطين، وخاصة في يافا وحيفا (النحال، 1981 :51)

وفي عام 1878، تمكنت مجموعة من يهود القدس، بعد حصولهم على دعم من الخارج، من الاستيطان في السهل الساحلي لفلسطين وتأسيس مستوطنة "بتاح تكفا" على جزء من أراضي ملبس قرب يافا، وشهدت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى موجتين رئيسيتين من الهجرات اليهودية، الأولى وقعت في الفترة ما بين (1882-1903) ، وقد تراوح عدد المهاجرين اليهود ما بين (25-

30) ألف مهاجر يهودي الى فلسطين واليها يرجع الفضل في التمهيد لإرساء الأسس التي قامت عليها حركت الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين، لذا فقد تم في عام 1882م إنشاء ثلاث مستوطنات هي "ريشون ليتسيون، وزخرون يعقوب، وروش ليتاح "كما أنشأت في عام 1883، مستوطنتان أخريان هما "يسود همعله" و"نيوز يونا" وقد أقيمت المستوطنات السابقة بأساليب التحايل مستغلين ضعف الأنظمة والقوانين ومستخدمين الرشوة للموظفين الأتراك.

وتم في عام 1884،إنشاء مستوطنة جديدة، غير أنها تعرضت لخسائر فادحة ولم تستطع الاستمرار لولا تدخل "أدمون دي روتشيلد"، حيث أنقذ هذه المستوطنات، ومكنها من أن تقيم في عام 1890، ثلاث مستوطنات أخرى هي رحوبوت، ومشما رهارون، والخضيرة"، وقد عهد وريتشيلد بإدارة مشاريعه إلى المنظمة التي تدعى أيكا، وهي منظمة الاستيطان الزراعي أسسها البارون النمساوي الأصل دي هيرش، وقد تولت هذه المنظمة العمل الاستيطاني في فلسطين وتمكنت بين سنتي 1899 إلى 1908، من تأسيس عدة مستوطنات جديدة بالإضافة إلى إعادة تنظيم مستعمرات روتشيلد، ورغم ذلك فقد فشلت في توقعاتها وذكرت في تقرير لها عام 1899، بأنه "يصعب تحويل اليهود في فلسطين إلى مزارعين ومعظمهم يعيش في خمول قاتل" (بدر، 1985: 25).

وقد أطلق على الإستيطان اليهودي أسم "الاستيطان الروتشيلدي"، وذلك نسبة إلى المليونير اليهودي "دي روتشيلد" الذي أشرف على بناء وإدارة هذه المستوطنات، وقد تولى إنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين خلال العهد العثماني حتى وصل عددها إلى (39) مستوطنة يسكنها 12 ألف مستوطن، وبلغ عددها حتى عام 1914 "47" مستوطنة منها أقيمت بدعم من المنظمة الصهيونية بإشراف "مكتب فلسطين"، وقد عمل الصهاينة على إقامة هذه المستوطنات بالتدريج، حتى لا يلفتون إليهم أنظار سكان فلسطين حيث كانوا يقيمون من مستعمرة إلى ثلاث مستعمرات سنوياً، وذلك خلال الفترة الواقعة بين عام 1870 إلى 1918 (العابد، 1967 :21). وعلى الرغم من إن الدولة

العثمانية لم ترحب في الاستيطان اليهودي في فلسطين، إلا أن نظام حيازة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني، قد شهد على إقامة تلك المستوطنات ، حيث ظهرت طبقة من ملاكي الأراضي من العرب، وغير الفلسطينيين الذين كانت تجذبهم الأسعار المرتفعة إلى بيعها. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قد أصدرت في عام 1882، قانوناً اعتبرت بموجبه دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير قانوني ثم أصدرت في عام 1888، قانوناً آخر يمنع دخول اليهود (من غير سكان الإمبراطورية) إلى فلسطين ، لمدة ثلاثة أشهر، غير أن الصهيونية قد لجأت إلى رشوة موظفي الدولة العثمانية وتحايلت بطرق غير مشروعة لتهجير اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها (جارودي، 1999 :183-184).

ظل النشاط الإستيطاني مستمراًر في أواخر الحكم العثماني، إذ تم إقامة "15" مستعمرة خلال الفترة 1907- 1914، وبذلك أصبح مجموع المستعمرات الصهيونية أربعين مستعمرة يسكنها حوالي 12000 لاجئ يهودي، وبالرغم من الظروف الملائمة للإستيطان التي وفرها لهم وعد بلفور والانتداب البريطاني، إلا أن معدل قدوم المهاجرين بقي في البداية ضئيلاً. ونشطت المؤسسات الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى خصوصاً بعد تمكن المنظمة الصهيونية العالمية من استصدار وعد بلفور الشهير عام 1917 الذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني،حيث لعبت حكومة الانتداب دوراً كبيراً في تمكين اليهود من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية وذلك باتخاذها العديد من الإجراءات ، منها فتح الأراضي الأميرية وجعلها أراضي ملكية وسن قانون أملاك الغائبين، وقد حرصت هذه المؤسسات الصهيونية على أن تكون هذه الأراضي في مناطق متباعدة من أجل توسيع رقعة "الدولة اليهودية" (ياغي، 2003 :153).

ثانياً: الإستيطان في ظل الانتداب البريطاني

تعتبر مرحلة الانتداب البريطاني في فلسطين المرحلة المهمة في القيام بعمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث كانت بريطانيا ملتزمة بتنفيذ "وعد بلفور" الذي يهدف الى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ونتيجة لذلك أصبح الاستيطان اليهودي يتم تحت رقابة دولة عظمى عملت على مساندته بكافة الوسائل ، فإذا كان الاستيطان في مراحله الأولى قد اتصف بالعشوائية، والاتجاه نحو مواجهة المشاكل التي تتعلق باليهود خارج فلسطين فإنه في هذه المرحلة خضع للاعتبارات السياسية والإستراتيجية منذ بدايتها، حيث أقيمت العديد من المستوطنات في المناطق الإستراتيجية والمهمة في فلسطين ، وكانت على شكل مجتمعات مغلقة تشبه "الغيتو"، معتمدة على سياسة العمل السري لتأسيس نفسها ومشكلة نواة للوجود الصهيوني في فلسطين (بدر، 1985 :15) .

عملت سلطات الانتداب البريطاني على مساعدة اليهود على الاستيطان في فلسطين، بمختلف الوسائل وسهلت عملية نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المنظمات الصهيونية، من أجل استيطانها، فقد منحت بريطانيا الوكالة اليهودية أراضي حكومية واسعة مساحتها (195) ألف دونم، في مناطق مختلفة من فلسطين بما فيها أراضي من السهل الساحلي الفلسطيني، أعطيت لبلديات تل أبيب، وبتياح تكفا، من أجل توسيع رقعة المستوطنات فيهما ، كذلك قد وضعت حكومات الانتداب البريطاني في عام 1921، (175) ألف دونم من أملاك الحكومة تحت تصرف المنظمات الصهيونية من أجل إقامة المستوطنات عليها لتوطين المهاجرين، وهو ما أدى بدوره إلى قيام ثورة 1921م التي قمعتها القوات البريطانية بشدة، حيث انضم المستوطنون إلى جانب الانجليز في قمع الثورة (السعدي، 1985 :305).

مع صدور الكتاب الأبيض في عام 1930، قررت المنظمة الصهيونية الإسراع في عمليات الاستيطان في فلسطين في مناطق جديدة لم يستوطن فيها اليهود سابقاً لتشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة في حالة حصول تقسيم لفلسطين، فأقيمت في الفترة من عام 1936 –1939 "53" مستوطنة كان يطلق عليها "خوما ومجدال "أي سياج وبرج نتيجة للطابع العسكري لتلك المستوطنات التي تزامن إنشاؤها مع نشوب ثورة عام 1936 الفلسطينية، وروعي في اختيار مواقع تلك المستوطنات أن تكون بمثابة سياج يشرف على المستوطنات الأخرى، وتعمل في القوت نفسه كمناطق مراقبة بالنسبة للقرى العربية، وتركز بنائها في مرج بن عام والأطراف الشمالية للجليل الأعلى، كما ظهر اتجاه لبناء المستوطنات في مناطق معزولة وذلك لخلق شعور لدى اليهود بقابلية السيطرة على كل أجزاء فلسطين.

وفي أعقاب مشروع "بيل" لتقسيم فلسطين في عام 1937، بدأ الاهتمام الصهيوني بإقامة مستعمرات في صحراء النقب (جنوب فلسطين)، حيث ظهر أهتمام الحركة الصهيونية في إقامة المستوطنات جنوب فلسطين ، في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الثانية وسنة 1948، تحسباً لإمكانية حصول صِدام عسكري مع مصر في المستقبل، حيث بلغ عدد المستعمرات المقامة في النقب بحلول عام 1948، أكثر من "27" مستوطنة، لذا فإنه مما يميز السياسة الاستيطانية خلال فترة الانتداب اتجاه الحركة الصهيونية نحو توزيع المستوطنات الزراعية توزيعاً استراتيجياً على حدود الدول العربية المتاخمة لها، حيث أقامت "12" مستوطنة على حدود الأردن و"12" على حدود لبنان و"8" على حدود مصر و"7" على حدود سوريا، وقد أدخل على الاستيطان الزراعي خلال هذه الفترة نوع جديد أطلق عليه اسم "الموشاف عفوديم" أي قرية العمال، وهي قرية زراعية ذات طابع تعاوني، تقوم العائلات فيها باستغلال الأرض بالتساوي وقد انتشر هذا النوع من الاستيطان الزراعي حتى

بلغ مجموع المستوطنات التي أقيمت حتى عام 1946، "68" مستوطنة يسكنها (18411) الف مستوطن (العابد، 1967 :21).

أستطاعت الحركة الصهيونية خلال هذه الفترة، أي فترة الانتداب البريطاني، من امتلاك ما يزيد عن 30% من مجموع الأراضي الزراعية في فلسطين"، وقد بلغت مساحة الأراضي التي يمتلكها الصهاينة مع نهاية فترة الانتداب عام 1947، 1.82 مليون دونم، وهو ما يعادل 6% من مساحة فلسطين، والبالغة 27 مليون دونم، في حين كان مجموع من الأراضي عند بداية الانتداب لا يزيد عن 2% فقط، فقد قامت المنظمة الصهيونية في الفترة التي سبقت قيام الدولة الإسرائيلية بشراء أراضي جديدة لاسيما تلك التي تتفق ونظرتهم الإستراتجية، وواصلت تكثيف الاستيطان اليهودي في السهل الساحلي بين حيفا ويافا، كما أشترت قطعاً كبيرة من الأراضي في القسم الشمالي من فلسطين وبنوع خاص في سهل الحولة، وإلى الجنوب من بحيرة طبريا على طول نهر الأردن .وكانت هناك كذلك صفقات شراء أراضي عند مصب نهر الأردن في البحر الميت، وعلى ضفته الغربية، وتوسعت أملاك اليهود في منطقة القدس، وفي ضواحي بئر السبع، كما تم شراء المزيد من الأراضي في النقب الشمالي وفي منطقة غزة، وقد بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في الفترة الواقع بين عامي 1939- 1948، "79" مستوطنة مساحتها الإجمالية 2.052.000 دونماً.

كان للإنتداب البريطاني على فلسطين الدور البارز في تعزيز الوجود الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال وعد بلفور والمؤسسات الحكومية التابعة له، خصوصاً مؤسساته السياسية والعسكرية التي فتحت بوابات فلسطين على مصراعيها أمام الهجرة اليهودية. ولم يشدد المستوطنون الصهاينة قبضتهم على الأرض، ولم يتزايد عددهم، إلا بعد تعاونهم الكامل مع حكومة الانتداب. وعندما زادت المقاومة العربية في فلسطين، عام 1930 وبعده، قامت بريطانيا بحماية الصهاينة بشكل علني وسري. وقد وصف بن جوريون موقف حكومة الانتداب والحكومة

البريطانية أثناء هذه الفترة العصيبة بأنه أكبر نجاح سياسي منذ صدور وعد بلفور. وأستطاعت العصابات الصهيونية الإستيلاء على فلسطين عبر طريقتين رئيستين، أولاهما الحرب العسكرية المؤيدة بالدعم الغربي والأوربي، لما يربط الأولى من علاقة تعاقدية نفعية بالثانية ، فكانت حرب 1948 عملية عسكرية كبرى لنهب الأرض الفلسطينية وطرد أصحابها الأصليين، وتمكنت العصابات من احتلال 77 % من أرض فلسطين وتدمير معظم القرى الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرته، وتهجير أغلب أهلها. وبلغت القرى المدمرة 478 قرية من أصل 585 قرية كانت قائمة في الأرض المحتلة (الموسوعة الفلسطينية، 1990 :70).

أما ثانيهما فكانت بواسطة التحايل على الأنظمة والقوانين، فقد أعتبرت حكومة الكيان الصهيوني نفسها وريثاً لحكومة الانتداب البريطاني التي ورثت بدورها الحكم العثماني، إلا أنها تجاوزتهما من حيث امتلاك الأراضي، عندما أدخلت فيما أسمته أراضي الدولة كل ما كان يعرف سابقاً باسم (الأميري) و(الموات) و(المشاع) وحتى الأراضي التي تركها أصحابها في الحرب سواء في الريف أم في المدن، ووظفت مؤسساتها التشريعية في ترسيخ عملية تهويد الأرض الفلسطينية التي كانت هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني، فأعلنت إقامة مجلس الدولة المؤقت الذي ألغى جميع القوانين البريطانية التي تضع قيوداً على هجرة اليهود وامتلاكهم للأراضي الفلسطينية، ووضع نظام القانون والإدارة الذي نقل إلى حكومة الاحتلال صلاحيات حكومة الانتداب البريطانية، وكذلك ألغى أنظمة نقل ملكية الأراضي لعام 1940 بأثر رجعي لإضفاء الشرعية القانونية على جميع مشتريات اليهود التي تمت في مناطق كانت محظورة بموجب تلك الأنظمة، وعين قيماً على الأملاك العربية المتروكة وفق قانون المناطق المتروكة لعام 1948 الذي أعطى للحكومة الحق في نزع ملكية ومصادرة أية ممتلكات منقولة وغير منقولة في أية منطقة متروكة. ولتعزيز هذا القانون وسد الثغرات القانونية أقر الكنيست قانون أملاك الغائبين في عام 1950، الذي أتهدف أساساً أراضي من

وصفهم القانون بالغائبين، فاستطاع بموجبه اليهود من الاستيلاء على منازل الغائبين وحوانيتهم وأموالهم ومشاغلهم ومخازنهم وحتى على أثاث بيوتهم (الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، 2009).

ويخلص الباحث إلى إن المشروع الإسرائيلي الذي أسس لكيان محتل مغتصب قام منذ خطوته الأولى على الإرهاب, فالأطماع بفلسطين جاءت تلبي أطماعًا للمنظمات الصهيونية, وفي الوقت عينه جاءت تلبي رغبة استعمارية غربية وأميركية لاحقًا في زرع جسم غريب عميل لهم يهدد أمن الأمة العربية والمنطقة عمومًا, ويقوم بحراسة مصالحهم، وإن دولة إسرائيل قامت على الإرهاب من الأساس, فقد قامت المستعمرات على شكل تجمعات ممولة من الغرب ومدعومة منه, وتوافدت الهجرات اليهودية إلى أرض فلسطين في إطار تركيز مواقع استيطانية مسلحة تمهيدًا لإقامة الدولة المغتصبة، ولقيام الدول قاعدة هي توافر أرض يعيش عليها شعب, هذا الشعب ينظم سلطة ودستورًا ويقيم مؤسسات ومنها مؤسسات عسكرية لحماية أمن الدولة, أما دولة العدو فقد قامت بشكل مخالف لسنن قيام الدول, حيث تشكلت عصابات مسلحة ومالية لاغتصاب أرض, وقامت هذه العصابات بتهجيرها باتجاهين: تهجير أهل البلد من أرضهم وممتلكاتهم وتشريدهم وقتل بعضهم بغرض زرع الرعب فيهم, وتهجير يهود من مناطق عديدة في العالم من خلال الضغط أو إفتعال حوادث أمنية وإقناعهم بأن يأتوا ليستوطنوا في فلسطين المحتلة.

المبحث الثاني

الأساليب والممارسات الإرهابية الصهيونية–الإسرائيلية بعد قيام دولة إسرائيل

من أهم الأدوات التي استخدمتها إسرائيل في ممارسة إرهاب الدولة تجاه الشعب الفلسطيني ما يلي (خان، 1972 :33):

– سياسة الاستقطاب والتوسع الجغرافي الاسرائيلي في فلسطين :

أقر الكنيست الإسرائيلي الصهيوني منذ قيام إسرائيل عام 1948 في ظل إعطاء طابع رسمي وقانوني لعملية السيطرة على الأراضي العربية في فلسطين ما يقارب من مئة وخمسين قانوناً ومرسوماً خاصاً بذلك ومن أهم هذه القوانين ما يلي(غارودي, 1997: 99–112):

– قانون حق العودة لليهود الى فلسطين:

ظهر قانون العودة منذ اليوم الأول من تأسيس إسرائيل أي في عام 1948، ولا تزال تصدر إسرائيل القوانين والقرارات التي تصادر بموجبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأراضي والممتلكات والمياه العربية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة، لمصلحة المستعمرات اليهودية والمستعمرين اليهود. وتظهر سياسة التمييز العنصري الرسمية لإسرائيل في العديد من القوانين الأساسية لتدعيم الاستعمار الاستيطاني وترحيل العرب ومصادرة أراضيهم وتهويد فلسطين والمحافظة على النقاء العنصري للكيان الصهيوني وممارسة الاضطهاد القومي والتمييز العنصري تجاه العرب. وتمارس إسرائيل سياسة التمييز العنصري تجاه العرب في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي النظام الإداري والقضائي. فالعرب في إسرائيل محرومون من ممارسة حقوقهم السياسية كأقلية قومية وكجزء من الشعب العربي الفلسطيني، ولا تعترف إسرائيل

بأية حقوق قومية لهم، حيث أكد ذلك الجنرال اسحق رابين، رئيس وزراء العدو الأسبق وقال: "إن إسرائيل لا تعترف بالعرب كأقلية قومية في البلاد."(كنعان، 1983 : 195).

تجسد قانون العودة الصادر عام 1950 بإعطاء جميع اليهود خارج إسرائيل الحق بالعودة والعيش على الأراضي الفلسطينية، وذلك بسبب دينهم اليهودي ويمنع الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة إلى وطنه الذي رحلته (شردته) منه إسرائيل وأقرته الأمم المتحدة في القرار رقم 194 ويقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وينص قانون العودة في فقرته الأولى أن "كل يهودي له الحق في العودة إلى البلاد كيهودي عائد." وعلق بن غوريون، مؤسس إسرائيل، على قانون العودة قائلاً: "إن إسرائيل ليست دولة يهودية، لأن اليهود يشكلون الأكثرية فيها فقط، بل هي دولة اليهود حيثما وجدوا، ودولة كل يهودي يرغب الإقامة فيها"(غارودي، 1984 : 99)

ويتضح من نص قانون العودة أنه موجه إلى جميع اليهود في العالم لعودتهم إلى فلسطين بغض النظر عن جنسيتهم وعن عدم وجود أية علاقة أو صلة بينهم وبين فلسطين، وإنما على أساس كونهم يهوداً، مما يشكل أبشع أنواع الاستعمار الاستيطاني وأسوأ أنواع العنصرية والتمييز العنصري (شاحاك، 1988 :103). ويهدف القانون إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستعمارها، وموجه ليهود العالم فقط، ولا ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين لكونهم من العرب. ويمنح القانون أي مهاجر يهودي المواطنة الإسرائيلية فور وصوله أرض فلسطين (غارودي، 1984 :99). ويقود قانون العودة إلى زيادة طاقات إسرائيل العسكرية وتحقيق الاستعمار الاستيطاني. وبالتالي يخدم قانون العودة حروب إسرائيل العدوانية والتوسع والاحتلال وبناء المستعمرات اليهودية وتهويد الأراضي العربية المحتلة، وتغيير وجهها العربي. ويعكس هذا القانون الفكر والممارسات

العنصرية المسيطرة على إسرائيل، ويظهر بجلاء سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل تجاه الشعب العربي الفلسطيني. ويعطي هذا القانون لليهودي وضعاً متميزاً من غيره من البشر، إذ له الحق أن يأتي إلى فلسطين ويحصل فوراً على الجنسية، لأنه يهودي وبغض النظر عن المكان الذي ولد فيه. ويجسد القانون التفرقة العنصرية تجاه الفلسطينيين كونهم عرباً وليسوا يهوداً، وينكر عليهم حقهم في العودة إلى وطنهم، وخاصة اللاجئين منهم الذين شردتهم إسرائيل عام 1948 وأرغمتهم على ترك مدنهم وقراهم من جراء المجازر الجماعية التي مارستها تجاههم. وبالتالي سنت إسرائيل هذا القانون العنصري لتهويد فلسطين العربية وتفريغ أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين منها (وثائق اللجنة العربية لمكافحة الصهيونية والعنصرية، 1995: 245).

شكّل قانون العودة أنتهاكاً فاضحاً لكافة العهود الدولية المتعلقة بتحريم العنصرية والتمييز العنصري. ويخدم تهويد فلسطين على حساب سكانها الأصليين وأصحابها الشرعيين لمصلحة اليهود، الغرباء عنها والدخلاء عليها(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973 :6)، وأقرت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1950/3/20 قانون أملاك الغائبين لمصادرة الأراضي والممتلكات العربية لأكثر من مليون لاجئ فلسطيني أجبرتهم إسرائيل على الرحيل من وطنهم فلسطين لإحلال مهاجرين يهود محلهم. ويعتبر الغائب بموجب هذا القانون كل مواطن ترك مكان إقامته الاعتيادي إلى خارج فلسطين قبل الأول من أيلول عام 1948. واعتبرت إسرائيل بموجب هذا القانون (الذي يشمل العرب فقط ولا ينطبق على اليهود) سكان مناطق في الجليل والمثلث كانت تحت سيطرة الجيوش العربية قبل الأول من أيلول 1948، واحتلتها إسرائيل أو ضمتْ إليها بموجب اتفاقية رودس التي وقعتها مع الأردن (كمدينة أم الفحم) من الغائبين. وأستولت إسرائيل على أراضيهم وممتلكاتهم وأنتقلت ملكيتها وملكية أراضي وأملاك اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين داخل فلسطين إلى القيّم على أملاك

الغائبين. وقام القيّم اليهودي بتسليمها إلى مستعمرات يهودية مجاورة ولشركات يهودية. وأسكن في المنازل العربية مهاجرين يهوداً (حسين، 2014 :26).

وقد تمثل الهدف الرئيسي من هذا القانون، قانون العودة، بإستيلاء اليهود على الأراضي والممتلكات العربية وتأسيس مستعمرات ومنشآت يهودية تجسيداً للهدف الصهيوني باحتلال فلسطين وتهويدها. وأعتمدت إسرائيل على هذا القانون لمصادرة معظم أراضي وأملاك المواطنين العرب الذين لم يغادروا فلسطين، ومصادرة أملاك الوقف الإسلامي والتي تقدر بحوالي 16/1 من مجموع مساحة فلسطين. ويؤكد المؤرخ الإسرائيلي أهارون كوهين عنصرية القوانين الإسرائيلية في كتابه "إسرائيل والعالم العربي" ويقول: "إنَّ القوانين الإسرائيلية تعاقب العرب، ليس بسبب مخالفات ارتكبوها، أو مؤامرات حاكوها، وإنما بسبب مخالفات كان يمكن أن يرتكبوها، أي أنها تعاقبهم بسبب كونهم عرباً"(كوهين، 1964 :509). كذلك يؤكد شيرشيفسكي الطابع العنصري لقوانين الأراضي ويقول: "إن سرقة الأراضي من الناس، السكان الذين يعيشون في الدولة، وهم مواطنون. يوجد فرق واحد بينكم وبينهم، هم عرب وأنتم يهود"(جريدة هآرتس الإسرائيلية، 1955). وأقر الكنيست في 1981/2/24 قانوناً عنصرياً تجاه العرب وهو "قانون طرد الغزاة من أرض إسرائيل"، وهو من أكثر القوانين بشاعة، وعنصرية في العصر الحديث، ولا مثيل له على الإطلاق في العالم حتى إبان الحكم النازي في ألمانيا (حسين، 2014 :27).

أدت سياسة إسرائيل بمصادرة الأراضي العربية إلى تدهور أحوال مواطنيها العرب المعيشية وأوضاعهم الاقتصادية، حيث حوّلت قوانين الأراضي العنصرية الفلاح العربي إلى عامل يعمل في المستعمرات والمدن اليهودية، ويعاني من الاضطهاد القومي والتمييز العنصري والاستغلال بصفته عربياً. ويتقاضى أجراً أقل بكثير من أجر العامل اليهودي على العمل نفسه. وهو أول من يتعرض

للتسريح والطرد عند ظهور بوادر الأزمات الاقتصادية (شاحاك، 1988 :99). كذلك أدت ممارسات إسرائيل العنصرية والتضييق الاقتصادي على العرب، ومصادرة الأراضي العربية إلى استفحال أزمة السكن في الأحياء والقرى العربية. وذلك بسبب عدم سماح السلطات الإسرائيلية للعرب بالبناء وبسبب النمو السكاني. وأدى ذلك إلى تفاقم أزمة السكن في يافا واللد والرملة وعكا وحيفا وحتى في القدس القديمة، للتضييق على السكان العرب ولتصفية الأحياء العربية وتفريغها من العرب ليتسنى لها تهويدها. وأصدرت إسرائيل بتاريخ 1982/12/28 قانوناً عنصرياً آخر "قانون البناء والتخطيط"، وذلك لمنع القرى والتجمعات العربية من التوسع على الرغم من الازدحام السكاني الذي تعانيه، لحمل الشباب منهم على الهجرة خارج فلسطين. ووصلت العنصرية في المجتمع الإسرائيلي حداً لم يستطع فيه محمد وتد، عضو الكنيست السابق عن حزب المابام من استئجار شقة أو غرفة في تل أبيب(حسين، 2014 :101).

تفرض إسرائيل باستمرار في الأراضي العربية المحتلة العقوبات الجماعية على القرى والمدن والمخيمات، على الرغم من علمها ببراءة المواطنين، ولكن انتقاماً وحشياً لحادثة قام بها فرد أو أكثر ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية وينتمون إلى الجماعة التي فرضت عليها العقوبة الجماعية. وتعتبر مثل هذه العقوبات القاسية تحدياً سافراً لكافة المبادئ والمفاهيم الإنسانية، لأنها تعاقب مجموعة كبيرة من المواطنين العرب على أعمال لم يرتكبوها، وتعرف إسرائيل بأنهم منها براء. ولكنها تفرض العقوبات الجماعية لتحافظ على الاحتلال ومصادرة الأراضي العربية وبقاء المستعمرات اليهودية، ولكي ترعبهم وتنزل الخوف واليأس في نفوسهم، وتحملهم على عدم مقاومة قوات الاحتلال، وتزيد من قهرهم وإذلالهم، ولإجبار السلطة الفلسطينية على الاستسلام والركوع على طاولة التنازلات (غارودي، 1984 :161).

وفي ظل الإرهاب الصهيوني الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، يقوم الكيان الصهيوني بمجموعة من العقوبات الجماعية المتمثلة بتدمير مجموعة من المنازل أو الأحياء أو القرى العربية، حيث قامت بتدمير مجموعة أحياء في بلدة حلحول على أثر مقتل ضابط من ضابط الاحتلال على أيدي رجال المقاومة. ودمرت عشرات الآلاف من المنازل انتقاماً لأعمال قام بها أفراد من عائلات أصحاب هذه المنازل أو حتى كانوا من المستأجرين لها. ودمرت قرى يالو وزيتا وبيت نوبا وحي المغاربة للقضاء على عروبة هذه القرى والأماكن. وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعمليات الإرهاب الجماعي لقرية أو عدة قرى أو لمدينة أو حتى للضفة الغربية وقطاع غزة، وتفرض منع التجول والحصار الغذائي والدوائي. وتخرّب المحاصيل الزراعية وتدمر المؤسسات والمنازل الفلسطينية بطائرات ف –16 الأميركية وبأحدث الصواريخ والقنابل الفتاكة. وترتكب حملات التفتيش والاعتقال الجماعي. وتقتحم المنازل وتحطم محتوياتها وتخرج المواطنين منها وتجمعهم في الساحات العامة لساعات طويلة وتعرضهم للضرب والإهانة والإذلال والعطش وحرارة الشمس المحرقة. ويشارك المستوطنون اليهود سلطات الاحتلال في ممارسة العقوبات الجماعية على القرى والمدن العربية وتكسير زجاج نوافذ المنازل والسيارات وإلحاق الأذى المادي والجسدي والنفسي بالعرب لكونهم عرباً لترحيلهم وإحضار مهاجرين يهود جدد (شاحاك، 1988 :33).

وتظهر وحشية وهمجية الاستعمار الاستيطاني اليهودي أكثر من أي نوع من أنواع الاستعمار الاستيطاني الأوروبي بارتكاب المجازر الجماعية وممارسة إبادة الجنس البشري وفرض العقوبات الجماعية بحق الشعب الفلسطيني وتهويد مقدساته وتغيير معالم القدس العربية الجغرافية والديمغرافية. وإنَّ ممارسات إسرائيل اليومية تجاه العرب والعنصرية في قوانينها، وممارستها للعنصرية والتمييز العنصري والاستعمار الاستيطاني والإرهاب كسياسة رسمية، تؤكد يومياً صحة

قرار الأمم المتحدة 3379 الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية، ولكن الولايات المتحدة الأميركية أجبرت الأمم المتحدة في نهاية عام 1991 على إلغائه مكافأة لإسرائيل على تصعيدها للإرهاب والإبادة الجماعية للفلسطينيين والاستعمار الاستيطاني ولانتهاكها للعهود والمواثيق الدولية كافة (حسين، 2002 :172).

- **الأداة الاقتصادية وممارسة أسرائيل لأرهاب الدولة :**

تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني الريفي من خلال تحطيم الاقتصاد التقليدي، الذي يعد من أهم الأسس الاقتصادية التي يعتمد عليها الفلسطينيون في معيشتهم، وتحويلهم من مزارعين، وملاكين، إلى طبقة من العمال المأجورين، تسهيلاً لاقتلاعهم من وطنهم. فالنسبة الكبيرة من الفلسطينيين الذين بقوا في بيوتهم وأراضيهم بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، هم من الفلاحين الذين تشكل زراعة الأرض مورد عيشهم الرئيسي، وقد عمدت إسرائيل إلى مصادرة المساحات الشاسعة من أراضيهم الزراعية الخصبة. وفي الوقت نفسه باشرت بانتهاج سياسة "تضخيم الضرائب" على الأرض، بهدف إجبار الفلاحين الفلسطينيين على التخلي عن أراضيهم، فالفلاح في هذه الحالة هو مضطر إلى بيع أرضه ليتخلص من الضريبة الباهظة وإلاّ تصادر منه في حال عدم دفعها (كيلاني, 2002: 64-67).

وتقرر السلطات الإسرائيلية في بعض الأحيان أرقاماً كبيرة في تقديرها لأسعار الأراضي التي يملكها الفلسطينيون، مما يستتبع ارتفاع قيمة الضرائب الواجب دفعها على هذه الأراضي، ويكمن الهدف من ذلك بإرغام المواطن العربي على بيع أرضه، أو ما تبقى له من أرض لتسديد الضرائب، هذا وقد اتخذت إسرائيل، في الوقت ذاته، إجراءات تهدف إلى تطوير الزراعة اليهودية على حساب الزراعة العربية، وذلك من خلال تقديم الدعم والمساعدات المالية للمزارعين اليهود،

والحفاظ على أسعارها، وضمان تسويقها، في الوقت الذي تعمل فيه السلطات الإسرائيلية على إهمال وضع المزارعين العرب. وقد أدت مجمل هذه الإجراءات العنصرية التي قامت بها الصهيونية في إسرائيل، في المجال الاقتصادي، ضد العرب الفلسطينيين، إلى تحويل المجتمع العربي الفلسطيني من مجتمع زراعي إلى طبقة عاملة مستغلة (القشطيني, 1981: 95–97) .

- **الأداة الثقافية وممارسة أسرائيل لأرهاب الدولة:**

قامت السلطات الإسرائيلية في ظل سياستها العنصرية بالسيطرة على المجال الثقافي والذي أتضح بتدني نسبة المتعلمين، والمتخصصين في مختلف فروع العلم للشعب الفلسطيني ، إذ أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي 2016/2015، بأن عدد المدارس في فلسطين بلغ 2,897 مدرسة (بواقع 2,193 مدرسة في الضفة الغربية و704 مدراس في قطاع غزة)، منها 2,135 مدرسة حكومية، و353 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و409 مدارس خاصة. وبلغ عدد الطلبة في المدارس ما يزيد على 1.20 مليون طالب وطالبة، (حوالي 596 ألف ذكر، 604 آلاف أنثى)، منهم 697 ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية، و503 آلاف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع 788 ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و299 ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و113 ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة. أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر 3.3% في العام 2015، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.5% و5.1% للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال عام 2015 للأفراد 15 سنة فأكثر 2.9% مقارنة مع 3.6% لغير اللاجئين". وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية 14 جامعة في فلسطين للعام الدراسي 2015/2014، منها 5 جامعات

في قطاع غزة، و9 جامعات في الضفة الغربية. فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس 18 كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي 6 كليات جامعية في قطاع غزة، و12 كليات جامعية في الضفة الغربية. أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها 15 مركز في الضفة الغربية و5 مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة 20 كلية، منها 13 كلية في الضفة الغربية و7 كليات في قطاع غزة. (صحيفة الأيام، 2016)

نتيجة للسياسة العنصرية الإسرائيلية تجاه الشعب الفسطيني، فقد أثرت أوضاع التعليم المهملة والمتردية في المراحل الابتدائية والإعدادية سلباً في أوضاع التعليم الجامعي، فالطلبة الجامعيون الفلسطينيون يشكلون (1%) فقط، من مجموع الطلبة الجامعيين في إسرائيل، وذلك نتيجة للعقبات التي تضعها السلطات الاسرائيلية في طريقهم للحيلولة دون تخصصهم في مجالات التعليم العالي إضافة إلى أن أوضاع العائلات الفلسطينية المتردية تحد من عدد الخريجين الجامعيين فيها. والنسبة الضئيلة من المتخرجين الجامعيين تبقى من دون عمل، نتيجةً لسياسة التمييز العنصري في إسرائيل ضدهم. (كيالي, 1976: 98).

إضافة إلى ذلك تعمل إسرائيل على محاربة التقدم الثقافي، وطمس الثقافة العربية، ودفع الطاقات المثقفة نحو هجرة أراضيها، وتحويل أبناء فلسطين المحتلة إلى جيش عامل في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي. وكثيراً ما تلجأ السلطات الإسرائيلية إلى إغلاق المدارس والجامعات العربية عقاباً على النشاطات السياسية، أو تحسباً للتظاهرات أو منعاً للطلاب من التجمع في مكان واحد.وفي الواقع إن الإجراءات العنصرية اليهودية، في أوساط الفلسطينيين لم تقتصر على الشؤون التعليمية، بل تعدتها إلى الشؤون والنشاطات الثقافية البحتة، فإسرائيل تفرض الرقابة المشددة، على الندوات الفكرية والأدبية والسياسية، وتحقق مع القائمين عليها، أو تمنع قيام الندوات، وتحارب

المثقفين، وتبعد بعضهم، أو تفرض الإقامة الجبرية عليهم، أو تعتقلهم، وتشدد رقابتها على الصحف العربية، يضاف إلى ذلك الرقابة المشددة والواسعة، التي تشمل العروض المسرحية، ومعارض الرسوم، والاجتماعات ذات الطابع الثقافي، وخاصة رقابة الكتب التي كتب وقيل عنها الكثير (كنعان, 1983: 264) .

- **الأداة الاجتماعية وممارسة أسرائيل لأرهاب الدولة**

شملت السياسة العنصرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين جميع مجالات الحياة، ففي مجال الخدمات ما يزال القسم الأكبر من القرى الفلسطينية محروماً من مشاريع مياه الشرب، والكهرباء، والطرق المعبدة، وأكثر من ربع السكان العرب يعيشون في أماكن لم تصلها الكهرباء، في حين تصل الكهرباء إلى المستوطنات اليهودية قبل أن يصل إليها المهاجرون اليهود . كما وتفتقر أكثر القرى الفلسطينية في إسرائيل إلى المراكز الصحية وإذا ما وجد مركز صحي في قرية عربية، فإن هذا المركز يفتقر إلى وجود العدد الكافي من الأطباء (كيلاني, 2002: 66). وفي مجال البناء والتطوير، فإن القرى والمخيمات الفلسطينية في إسرائيل تعاني من سياسة ترمي إلى ضغطها وتضييق الخناق عليها، في محاولة لإيصال سكانها إلى حالة من الاختناق، ومن ثم دفع شبابها إلى الفرار منها بحثاً عن مساكن أكثر اتساعاً وأكثر راحة وأماناً، خارج إسرائيل (القشطيني, 1981: 95-97).

ونتيجة لهذا الوضع من ناحية، وازدياد عدد سكان القرى من ناحية ثانية، فقد اضطر العديد منهم إلى إقامة المساكن من دون رخص بناء، مما دفع السلطات الإسرائيلية إلى الرد على هذه الظاهرة بإصدار القرارات القاضية بهدم المساكن التي أقيمت دون ترخيص . وفي مجال التوظيف

أيضاً، فإن المناصب المهمة، والمراكز الحساسة والوزارات والمؤسسات الحكومية حكراً على اليهود فقط، أما العرب الفلسطينيون إذا تم توظيف بعضهم، فهم يوظفون في الوظائف الثانوية فقط .

الإعتداء على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس :

تزايد النشاط الإسرائيلي، على مستوى الجمعيات اليهودية وعلى المستوى الرسمي على حدّ سواء، لتحقيق تقسيم دائم للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، على غرار المسجد الإبراهيمي، وقد بلغ ذروته خلال أيلول 2015، وهو ما شكل سبباً مباشراً لانطلاق انتفاضة القدس. وجاءت انتخابات الكنيست في آذار 2015، والحكومة التي تشكلت على أساسها في أيار 2015 لتمنح جماعات "المعبد" (التي تخطط للاستيلاء على الأقصى) تأثيراً سياسياً أكبر؛ إذ حصلوا على ثمانية حقائب وزارية، منها حقيبة الاستيطان وحقيبة شؤون القدس، وحصلوا على مقعدٍ في الحكومة المصغرة "كابينت"، وهو النفوذ السياسي الأكبر الذي يعرفونه في تاريخ "إسرائيل" منذ تأسيسها (الحمزة، 2016 :24).

وفي السياق ذاته، بلغ عدد الحفريات والأنفاق في منطقة المسجد الأقصى، منذ عام 2012، على 47 حفرية. أما في عام 2014، فقد أحصت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث ما يقارب 357 اعتداء نفذها مستوطنون على المساجد والكنائس والأديرة، إضافة إلى دمار كلي أو جزئي لَحِق بأكثر من 270 مسجداً خلال عملية الجرف الصامد أو العصف المأكول على قطاع غزة. أما في سنة 2015 فقد أحصى مشروع مراقبة الأنشطة الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية 265 اعتداءً على المقدسات (حسين، 2016 :3)، وكثفت قوات الاحتلال القيود التي تفرضها على المصلين في المسجد الأقصى، وفرضت إجراءاتٍ مشددة من حول المسجد الأقصى والبلدة القديمة تمكنت خلالها، ولأول مرة، من الحد من أعداد المصلين في المسجد لمستويات لم يشهدها منذ بدء

احتلاله. كما بدأت سلطات الاحتلال بتشديد إجراءات الدخول على النساء بدءاً من أيلول/ سبتمبر 2015، وأعلن عن قائمة من نحو مئة سيدةٍ فلسطينية ممنوعة من دخول المسجد. وتعرّضت مقبرة مأمن الله خلال سنتي 2014–2015 لاستمرار القضم التدريجي، حيث لم يبق من مساحتها إلاّ أقل من العُشر. كما تمّ إغلاق مقبرة الرحمة أمام الدفن في أيلول/ سبتمبر 2015(الحمزة، 2016 :26).

يتضح مما سبق أن إسرائيل تمارس عملياتها الإرهابية في فلسطين منذ أن قام الانجليز وتنفيذاً لسياستهم ضدّ الإسلام وضدّ الشعوب وضدّ الشرق بمنحهم السلطة في فلسطين الإسلامية عام 1948م وقبل هذا التاريخ. فقد سعوا إلى تحقيق أهدافهم دوماً من خلال القيام بالأعمال الإرهابية كما حدث في قضية دير ياسين. فقد كانوا يدخلون إلى القرية فيقومون بقتل الرجال والنساء والأطفال أو يقتلون الرجال ثمّ يلقون النساء في الصحارى، وبعد ذلك يقومون بإحراق البيوت. فدولة (اسرائيل) قامت منذ تشكيلها في قلب العالم الإسلامي بتحقيق أهدافها عن طريق ممارسة الإرهاب. إذن فالأعمال التي يقوم بها هؤلاء الصهاينة هي النموذج الواضح والكامل لإرهاب الدولة.

الفصل الرابع

الآثار والنتائج المترتبة على ممارسة إرهاب الدولة في إسرائيل

الفصل الرابع

الآثار والنتائج المترتبة على ممارسة إرهاب الدولة في إسرائيل

مارس الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني سياسة خطيرة تميزت بالإبعاد والتهجير والترحيل الجماعي والفردي، وذلك بعد أن مهد لتلك السياسة عدد كبير من المفكرين والسياسيين الصهاينة من خلال كتاباتهم وآرائهم منذ بدء نشاطات الحركة الصهيونية في مطلع القرن العشرين. فبعد هزيمة الجيوش العربية أمام العصابات الصهيونية عام 1948، وجدت هذه العصابات مثل "الهاجاناة" "والأرغون" "واشتيرن" "والبالماخ" فرصتها لطرد وتشريد الفلسطينيين من خلال ارتكابها سلسلة من المجازر وهدم القرى الفلسطينية، لتشرد نحو 750 ألف فلسطيني عن مدنهم وبلداتهم وقراهم إلى مخيمات اللجوء، منتهكة بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية. وظل الكيان الصهيوني معتمداً سياسة التهجير والترحيل الجماعي بحق أبناء الشعب الفلسطيني؛ ففي عام 1967، وفي أعقاب احتلالها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية، أبعدت الآلاف من المواطنين الفلسطينين. (الأمين، 2016 :42) ويتناول الفصل الرابع الآثار والنتائج المترتبة على ممارسة إرهاب الدولة في إسرائيل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول الاثار والنتائج المترتبة على الصعيد الجغرافي

المبحث الثاني الاثار والنتائج المترتبة على الصعيد الديموغرافي.

المبحث الأول

الآثار والنتائج المترتبة على الصعيد الجغرافي

سيطر الكيان الصهيوني على 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم وذلك في عام 1948، كما سيطر على أكثر من 90% من مساحة غور الأردن والذي يشكل ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، و 40% من مساحة الضفة الغربية تم تحويلها لأراضي دولة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بنقل ملكية الأراضي التي كانت تديرها السلطات الأردنية والأراضي المسجلة بأنها أراضي دولة منذ العهد العثماني، ونقلت سلطة التصرف بهذه الأراضي لها، وجمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عمليات تسجيل الأراضي للفلسطينيين، وألغت جميع التسجيلات غير المكتملة وبهذا حرمت السكان الفلسطينيين من حق التصرف في ملكية أراضيهم (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2016 :43).

شكلت مساحة الأراضي في تلك الفترة حوالي 527 ألف دونم، إلا أن في عام 1973 قام الكيان الصهيوني بإضافة أكثر من 160 ألف دونم كأراضي دولة، وأستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسياستها الهادفة لنهب الأرض الفلسطينية، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالإعلان عن أكثرَ من 900 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية كأراضي دولة بين الأعوام 1979-2002. وتستغل إسرائيل أكثر من 85% من مساحة فلسطين التاريخية والبالغة حوالي 27,000 كم عام 2017، ولم يتبقَ للفلسطينيين سوى حوالي 15% فقط من مساحة الأراضي الفلسطينية، وقد أقام الاحتلال منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة، بعرض يزيد عن 1,500م على طول الحدود الشرقية للقطاع، وبهذا يسيطر على حوالي 24% من مساحة

القطاع البالغة 365 كم²، كما تسيطر إسرائيل على أكثر من 90% من مساحة غور الأردن، والذي يشكل ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2016 :44-45).

يرى الكيان الصهيوني الأراضي المحتلة على أنها حقل مفتوح للاستغلال الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالمناطق المسماة "ج"* والتي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة حسب اتفاقيات أوسلو والتي تمثل أكثر من 61% من مساحة الضفة الغربية. وتعتبر هذه المنطقة المخزون الإستراتيجي للموارد والثروات الطبيعية والتي يحرم على الفلسطينيين استغلالها بسبب القيود الإسرائيلية، حيث تنتشر في هذه المنطقة المستعمرات الإسرائيلية والبؤر الاستعمارية والقواعد العسكرية بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع والذي عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية، يضاف إلى ذلك المساحات الشاسعة والتي تعتبرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مناطق عسكرية مغلقة لا تسمح للتواجد الفلسطيني فيها، وتدير سلطات الاحتلال الإسرائيلية في هذه المناطق مواقع سياحية في غور الأردن كمغارات سليمان ومحمية عين الفشخة ومحمية وادي القلط في غور الأردن, وتستغل الشواطئ الفلسطينية للبحر الميت وتحرم الفلسطينيين من تطوير السياحة في هذه المنطقة (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2008 :3)، بالإضافة إلى تخصيص أراضي فلسطينية في غور الأردن كمكبات للنفايات يتم فيها التخلص من مياه الصرف الصحي للمستعمرات الإسرائيلية وكمكبات للنفايات الصلبة الناتجة عن المناطق الصناعية في المستعمرات الإسرائيلية، كما وتقوم بعلميات الحفر للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في عدة أنحاء من الضفة الغربية (وكالة جراسا الاخبارية، 2015).

---

* المناطق ج، "هي أراضٍ فلسطينية تشكل 61% من مساحة الضفة وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية، ما يستلزم موافقة السلطات الإسرائيلية على أي مشاريع أو إجراءات فلسطينية بها".

عملت الحكومات الإسرائيلية خلال الفترة 1948- 2016 على زيادة أعداد مستوطناتها في الضفة الغربية، إذ تركز الكيان الصهيوني مع بداية الاحتلال عام 1967 في معسكرات الجيش الأردني، ثم بدأت تمتد المستوطنات لتصل إلى الأراضي الفلسطينية بكاملها، فصادرت الأراضي التي تقع ضمن الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين، ووزعت هذه المستوطنات في بداية الاحتلال عام (1967م) على المرتفعات الشمالية والمرتفعات الوسطى والجنوبية بالإضافة إلى التركيز على منطقة الأغوار ضمن خطة "ألون" الأمنية. ثم بدأت بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية وأقامت عليها مستوطناتها وسعت باستمرار لزيادة أعداد المستوطنات والمستوطنين، واتضح حجم التوسع خلال سنوات الاحتلال من الزيادة السريعة في أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية منذ احتلالها عام (1967م) وحتى عام 2016(حسين، 2016 :53). والملحق رقم (4) يوضح ذلك.

وفي ظل سيطرة الكيان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، فإنه يسعى باستمرار إلى تهويدها وتغيير طابعها العربي، عملاً على ضمها وتطبيق القانون المدني الإسرائيلي عليها، فسلطات الاحتلال تسعى إلى تنفيذ خطة معدّة منذ سبعينيات القرن العشرين، والتي تهدف لتقطيع أوصال محافظات الضفة الغربية المحتلة، عن طريق إنشاء معازل (كانتونات) كمرحلة أخيرة من مراحل احتلال الضفة والسيطرة على كامل أراضيها. ففي ضوء ذلك، شهد عامي 2014-2015 استمرار الوتيرة المنتظمة المنهجية للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى نحو 750 ألف مستوطن سنة 2015، يقطنون في 196 مستوطنة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس (دنيا الوطن، 2015 :3).

وشكلت ذكرى يوم الأرض في الأراضي الفلسطينية رداً على قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة 21 ألف دونم من أراضي الجليل والمثلث والنقب في الثلاثين من آذار عام 1976، حيث يحيي الشعب الفلسطيني ذكرى يوم الأرض سنوياً، والذي كان من أبرز نتائجه استشهاد ستة من الشبان الفلسطينيين نتيجة أعمال القتل الإرهابية التي قامت بها قوات الإحتلال، وقد أصبح هذا اليوم ذكرى لتخليد وتجسيد تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه وتخليداً لشهداء يوم الأرض. وأفاد "الاحصاء" بأن 40% من مساحة الضفة الغربية تم تحويلها لأراضي دولة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لافتاً إلى أنه بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعملية سرقة الممتلكات الفلسطينية وذلك بنقل ملكية الأراضي التي كانت تديرها السلطات الأردنية والأراضي المسجلة بأنها أراضي دولة منذ العهد العثماني، ونقلت سلطة التصرف بهذه الأراضي لها، وجمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عمليات تسجيل الأراضي للفلسطينيين، وألغت جميع التسجيلات غير المكتملة، وبهذا حرمت السكان الفلسطينيين من حق التصرف في ملكية أراضيهم (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2016 :41).

ففي نفس الوقت التي يقوم به الكيان الصهيوني بهدم مباني الشعب الفلسطيني، ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين، تقوم بالمصادقة على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس، حيث قامت سلطات الاحتلال خلال العام 2016 بهدم نحو 309 مباني تشتمل على مساكن ومنشآت تجارية وصناعية وزراعية، كما تم اصدار نحو 227 أمر هدم. ومن أبرز عمليات الهدم التي قامت بها سلطات الاحتلال في القدس: هدمها المدرسة الوحيدة في تجمع أبو نوار شرق بلدة العيزرية والتي تتكون من 6 غرف صفية، بالإضافة إلى هدم مسجد قيد الإنشاء في بلدة صور باهر. وعليه، فهناك

48% من مساحة المستعمرات الإسرائيلية مقامة على أراضٍ ذات ملكية خاصة للفلسطينيين، وبلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2015 في الضفة الغربية 413 موقعاً، منها 150 مستعمرة و119 بؤرة استعمارية (الحمزة، 2016 :5). والملحق رقم (5) يوضح ذلك.

من هنا، يمكن الإشارة إلى أن ما نسبته 48% من مساحة المستعمرات الاسرائيلية مقامة على أراضٍ ذات ملكية خاصة للفلسطينيين، وقد صادقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في العام 2016 على 115 مخططاً استيطانياً جديداً يشمل على بناء أكثر من 5,000 وحدة سكنية في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، في الوقت الذي لا تسمح فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين من البناء وتضع كافة العراقيل الأمر الذي يشدد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين خاصة في القدس والمناطق المسماة (ج) والتي تزيد مساحتها عن 60% من مساحة الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي، حيث تمت المصادقة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي على 4 مخططات هيكلية فقط في التجمعات الفلسطينية من أصل 97 مخططاً تم تقديمها للمصادقة عليها خلال أخر 5 سنوات، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع والذي عزل أكثر من 12% من مساحة الضفة الغربية، أما فيما يتعلق بعدد المستعمرين في الضفة الغربية، فقد بلغ 617,291 مستعمراً نهاية العام 2015، ويتضح من البيانات أن حوالي 47% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس، حيث بلغ عددهم حوالي 292,555 مستعمراً منهم 214,135 مستعمراً في القدس (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967)، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستعمراً مقابل كل 100

فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستعمراً مقابل كل 100 فلسطيني (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2016 :42).

وتعود بداية الإستيطان اليهودي في فلسطين إلى عام 1859 عندما اشترى اللورد موزس مونتفيوري مساحة من الأرض خارج أسوار القدس، وبدأ البناء فيها لتكون حيا لليهود سمي باسمه، ثم تمكن من بناء سبعة أحياء أخرى حتى سنة 1892، ثم تواصلت سياسة توسيع الاستيطان التي التهمت أراضي الفلسطينيين. ومع عقد المؤتمر الصهيوني الأول في سنة 1897 كان عدد المستوطنات في فلسطين قد بلغ 17 مستوطنة تمتلك 140 ألف دونم. أما المستوطنات الجديدة فهي: بئير طوفيا على أراضي قرية قسطينة (1887)، و"رحوفوت" على أراضي قرية ديران (1890)، و"حديرا" على أراضي قرية الخضيرة (1890)، و"عين زيتيم" على أراضي قرية عين الزيتون (1891، لكنها خلت من المستوطنين قبيل حلول عام 1900)، و"غان شموئيل (1896)، و"مئير شافيه" (1889)، و"بات شلومو" (1889)، و"مشمار هايردن" (1890)، و"محنايم" (1896) و"متيولا" (1896)، علاوة على مستعمرة "موتسا" القريبة من القدس (1894) ومستعمرتي "بني يهودا" و"هرطوف". في المؤتمر الصهيوني الخامس (1901)، أُقر تأسيس الصندوق القومي اليهودي وسُجّل كشركة في بريطانيا سنة 1907، وكذلك في كولون بألمانيا في 1907/4/8، وأُضيف هذا الصندوق إلى "صندوق الاستيطان اليهودي" الذي أقره المؤتمر الصهيوني الثاني (حسين، 2016 :53).

حملت الهجرة اليهودية الأولى خلال الفترة (1882–1903) إلى فلسطين نحو 30 ألف مهاجر، وحملت موجة الهجرة الثانية (1904–1914) نحو 40 ألف مهاجر، وفيها ظهر شكل

جديد من الاستيطان هو الكيبوتس* والموشاف* . وموجة الهجرة الثالثة (1919–1923) فقد كانت استمراراً للموجتين السابقتين، لكن بعد توقف دام أربع سنوات هي سنوات الحرب العالمية الأولى. وكان عدد السكان اليهود في فلسطين نحو 23 ألفاً في سنة 1882، وأرتفع إلى 85 ألفاً عام 1914، ثم هبط إلى 55 ألفاً في سنة 1918. وفي سياق موجة الهجرة الرابعة (1924–1932)، أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين في سنة 1922، وفُتحت أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية. ودامت موجة الهجرة الخامسة من 1932 حتى 1938، أي إلى عشية الحرب العالمية الثانية بعد صدور الكتاب الأبيض* في عام 1938 الذي حاولت بريطانيا من خلاله تطمين الفلسطينيين وامتصاص انتفاضتهم التي دامت ثلاث سنوات (1936–1939). أما موجة الهجرة السادسة (1939–1948)، فرفعت عدد اليهود في عام 1948 إلى نحو 650 ألفاً بعدما كانوا قبل ثلث قرن نحو 55 ألفاً فقط. وهؤلاء تمكنوا من تأسيس ما يسمى بدولة إسرائيل في 1948/5/14، وصار ما قبل ذلك التاريخ تاريخاً وما بعده تاريخاً آخر (الحمزة، 2016 :6).

ما بعد النكبة

أقامت سلطات الاحتلال حتى 1948/5/14 نحو 285 مستعمرة أنتشرت في فلسطين، في معظمها، على امتداد حدود التقسيم، من المطلة في الشمال عند الحدود اللبنانية إلى عين جدي في الجنوب عند أطراف البحر الميت. وبعض هذه المستعمرات دُعيت "الناحل"، أي التي يقطن فيها ما يسمى "الرواد الشبان المقاتلون"، مثل مستعمرة "يوطفتا" التي بُنيت في عام 1950 مقابل وادي

---

* **الكيبوتس:** هو تجمع سكني تعاوني تضم جماعة من المزارعين أو العمال اليهود الذين يعيشون ويعملون سوياً، ويبلغ عددهم ما بين 40 و15000 عضو.

* **الموشاف:** مصطلح عبري يشير إلى قرية زراعية تُكَونُ فيه الأسر وحدات اقتصادية تدير قطعة الأرض بشكل خاص بها، وتعود ملكية أراضي الموشاف للصندوق القومي اليهودي. وقد أقيم أول موشاف عمالي عام 1921 في شمال مرج ابن عامر.

* **الكتاب الأبيض:** في هذا الكتاب التخلي عن فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية، لصالح تأسيس دولة فلسطينية مستقلة تكون محكومة من قبل العرب الفلسطينيين واليهود بناء على نسبة كل منهما لإجمالي سكان فلسطين في سنة 1949. كما كان هذا الكتاب يحوي على قيود على حقوق اليهود في شراء الأراضي من العرب.

عربة، و"غونين" على الحدود السورية (1951)، و"ناحل عوز" (1951)، مقابل قطاع غزة. وحتى نهاية سنة 1958 كانت إسرائيل صادرت نحو مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، وهي إما أملاك خاصة، أو أملاك مشاع للقرى، أو أملاك اللاجئين. وفي سنة 1957، على سبيل المثال، صادرت السلطات الإسرائيلية مساحات من أراضي الرينة وعين ماهل وإكسال لإنشاء مستعمرة "نتسيرت عليت" (الناصرة العليا)، لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد الذين تقاطروا إلى إسرائيل بعد حرب السويس في سنة 1956(حسين، 2016 :57).

وكان الهدف، في البداية، يقضي بزيادة أعداد اليهود في الناصرة العليا حتى تتفوق على عدد العرب في مدينة الناصرة، ثم يجري توحيد المدينتين، فيتولى رئاسة البلدية أحد اليهود. ثم عمدت السلطات الإسرائيلية، في سياق خطة بعيدة المدى، إلى تأسيس مدن استيطانية، مثل "معالوت" التي أُقيمت في سنة 1958 على أراضي ترشيحا ومعليا وسحماتا والبقيعة، و"كرمئيل" (1961)، على أراضي دير الأسد والبعنة ونحف. ويمكن إيجاز مراحل الاستيطان الإسرائيلي، في ما عدا قطاع غزة والجولان، على النحو التالي:

المرحلة الأولى (1967–1977) إبان حكم حزب العمل الإسرائيلي، حيث بدأ الاستيطان أولاً في القدس، فجُرف حي المغاربة وطُرد سكانه، وأعيد بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة.

المرحلة الثانية (1977–1990)، إبان حكم حزب الليكود، وفي هذه المرحلة صارت المستعمرات مدناً كبيرة، ووصل عددها إلى نحو 150 مستعمرة، وعدد سكانها إلى 90 ألف مستوطن. ولم يحل اتفاق كامب دايفيد عام 1978 بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في سنة 1977، ولا اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية سنة 1979، دون اتساع الاستيطان وانتشاره في جميع أنحاء الضفة الغربية ومدينة القدس.

المرحلة الثالثة (1990–2000)، التي شهدت تدفق اليهود الروس على إسرائيل، ولم يتمكن مؤتمر مدريد في سنة 1991، ولا المفاوضات التي أعقبته، ولا حتى اتفاق أوسلو الموّقع في 1993/9/13، دون استشراء الاستيطان، فوصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى 200 ألف مستوطن، وعدد المستوطنين في القدس إلى 172 ألفاً. أما المرحلة الرابعة (2000–)، فقد شهدت بناء الجدار العازل بذريعة حماية المستعمرات. وفي هذه الفترة أنسحبت إسرائيل من قطاع غزة سنة 2005، ودمرت 21 مستعمرة وأجلت منها 8500 مستوطن، لكن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ في نهاية سنة 2015 نحو 400 ألف مستوطن، وتظهر الأرقام تطور عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 240 ألفا عام 1990 إلى نحو ثمانمئة ألف مستوطن عام 2016. وبلغ عدد المستوطنين 324432 عام 1997 ثم ارتفع الرقم إلى 377903 عام 2000، ثم إلى 450162 عام 2004، وقفز إلى 714281 عام 2014، وبلغ الرقم 796164 عام 2016 وفي القدس نحو 240 ألفاً، واحتلت المستوطنات 42% من مساحة الضفة الغربية التي خرّقتها الكتل الاستيطانية الكبرى، مثل كريات أربع في الخليل، التي بدأ البناء فيها في سنة 1968، ومثل غوش عتسيون، جنوبي بيت لحم، التي بدأ البناء فيها في 27 أيلول/ سبتمبر 1967(الحمزة، 2016 :7).

وكانت مساحة هذه الأراضي في ذاك الوقت ما يقارب 527 ألف دونم أي نحو 9% من إجمالي مساحة الضفة، ثم ارتفعت إلى نحو سبعمئة ألف دونم، أي 12% من المساحة مع نهاية عام 1973 حيث أضافت سلطات الاحتلال أكثر من 160 ألف دونم كأراضي دولة. واستمرت سياسة نهب الأراضي، ففي عام 1968 جمدت إسرائيل عمليات تسجيل الأراضي للفلسطينيين وأصدرت أوامر عسكرية فرضتها على المواطنين الفلسطينيين ما أدى بين الأعوام 1979–2002 إلى الإعلان عن أكثر من تسعمئة ألف دونم جديد (166%) من أراضي الضفة كأراضي دولة.

يتضح مما سبق، أن السياسة الإرهابية الاسرائيلية في دولة فلسطين ترتبت على ممارستها ومؤسساتها نتائج طالت الجانب الجغرافي للعديد من المناطق الجغرافية، حيث أنها مارست سياستها الإرهابية بحجة بناء بنيه تحتيه وشوارع تابعه لدولة الاحتلال، حجة بناء غير مرخص، وحجة اعمار وتطوير وتحضير، وحجة ومزاعم اراضي دوله واراضي ما يسمى بدائرة اراضي اسرائيل، وإن كل هذه الحجج تُوظَّف لهدم بيوت الفلسطينيون والاستيلاء على أراضيهم بهدف دعم المشروع الاستيطاني والاحلالي الصهيوني، وحصر الفلسطينيون على أصغر قطعه جغرافيه ممكنة في فلسطين ومد الوجود الصهيوني على اكبر مساحه جغرافية ممكنة، ويهدف مشروع تهويد الجليل والنقب عام 1976، والتي تمول جزء كبير منه أمريكا والصهيونية العالمية، إلى السيطرة الصهيونية على ما تبقى من جيوب جغرافية وديموغرافية فلسطينية في الجليل والنقب من خلال محاصرة الوجود العربي بالمستوطنات والمستوطنين، حيث تستولي إسرائيل على أراضي عرب النقب وتمنحها لمستوطني مستوطنات الافراد الصهاينة الذين يستولون على مساحات شاسعه من النقب بدعم من الدولة الاستيطانية الاسرائيلية.

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على الصعيد الديموغرافي

بعد أحداث النكبة في فلسطين أي بعد تسعة وستين عاماً ، أرتفع عدد الشعب الفلسطيني، إقدر عددهم في العالم نهاية عام 2016 بحوالي 12.70 مليون نسمة، وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف 9.1 مرة منذ أحداث نكبة 1948. فقد عبرت أحداث نكبة فلسطين وما تلاها من تهجير عن مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، وتشريد نحو 800 ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن تهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقاءهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي، وذلك من أصل 1.4 مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام 1948 في 1,300 قرية ومدينة فلسطينية. وأن الإسرائيليين قد سيطروا خلال مرحلة النكبة على 774 قرية ومدينة، حيث قاموا بتدمير 531 قرية ومدينة فلسطينية، كما أقترفت القوات الإسرائيلية أكثر من 70 مذبحة ومجزرة بحق الفلسطينيين وأدت إلى استشهاد ما يزيد عن 15 ألف فلسطيني خلال فترة النكبة. وتظهر المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين تشكل ما نسبته 42% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية العام 2016، كما بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأول من يناير للعام 2015، حوالي 5.59 مليون لاجئ فلسطيني. يعيش حوالي 29% من اللاجئين الفلسطينيين في 58 مخيماً تتوزع بواقع 10 مخيمات في الأردن، و9 مخيمات في سوريا، و12 مخيماً في لبنان، و19 مخيماً في الضفة الغربية، و8 مخيمات في قطاع غزة.

أولاً: السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة:

بعد عام 1948 دخلت الأراضي الفلسطينية مرحلة جديدة من حيث تقسيمها إلى ثلاث مناطق جغرافية منفصلة عن بعضها هي فلسطين المحتلة عام 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة. واستقبلت الضفة الغربية وقطاع غزة أعداد كبيرة من المهاجرين الذين طردتهم العصابات الصهيونية من قراهم ومدنهم. وتشير التقديرات أن الضفة الغربية استقبلت حوالي 57% من مجموع سكانها اللآجيئين، في حين قطاع غزة استقبل ضعفي سكانه، الأمر الذي اثر على توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية في كلتا المنطقتين (منصور والقصيبي، 1990: 820). والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين 1922 – 2005.

جدول رقم (4-1)

يوضح تطور عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين 1922 – 2016

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	معدل النمو%
1922	257.5	28.8	286.3	***
1931	322.2	48.0	370.2	3.2
1946	465.8	71.0	536.8	3.0
1952	742.3	190.0	932.3	12.3
1961	801.4	369.2	1.170.6	2.8
1967	803.6	434.1	1.237.7	0.1
1970	677.1	367.7	1.044.8	5.2 –
1975	758.1	418.5	1.176.6	2.5
1980	818.1	441.9	1.260.0	1.4
1985	938.4	527	1.465.4	3.3
1990	1.058.4	642.7	1.701.1	3.2
1995	1.534.928	840	2.374.928	7.9
2000	2.011.457	1.137.990	3.149.447	6.5
2003	2.228.759	1.286.109	3.514.868	3.9
2005	2.372.216	1.389.789	3.762.005	3.5
2016	2.11	1.82	3.93	4.81

المصدر: أنطوان منصور وجورج القصيبي: 1990، الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني بيروت ص 820.

يتضح من خلال الجدول السابق، أن نسبة معدل النمو للسكان في فلسطين غير منتظم بسبب الظروف السياسية التي مرت عليها، فبعد أن كان مجموع السكان في فلسطين 286.3 ألفاً عام 1922 أرتفع إلى 536.8 ألفاً عام 1946، أي معدل نمو 3.6% . ثم أرتفع عدد السكان عام 1952 إلى نحو 932.3 ألف نسمة ، أي بزيادة 395.5 ألف نسمة وبمعدل نمو 12.3 % سنوياً، ويعود ذلك الارتفاع إلى هجرة أعداد كبيرة من فلسطيني النكبة بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان. ثم ينخفض معدل النمو إلى سالب 5.2 % عام 1970، ويعود ذلك على هجرة كثير من الفلسطينيين بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. ثم يعود معدل النمو إلى الارتفاع الكبير عام 1995 ليسجل 7.9 % ويعود ذلك على قدوم عدد كبير من المهاجرين مع قدوم السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو. وأخيرا يعود معدل النمو إلى وضعه الطبيعي ليسجل معدل النمو 3.5 % سنويا، وهذا أيضا معدل مرتفع إذا ما قيس بالمقياس العالمي (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاءات، 2006).

مرت على الضفة الغربية نتيجة سيطرة سلطات الاحتلال ممارسته الإرهاب منذ عام 1948، آثار هامة على الوضع السكاني، والاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، وعند دراسة العوامل السابقة تبين أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم تشكلان وحدة طبيعية و اقتصادية أو سياسية مستقلة ، بل كانتا جزءاً من فلسطين التاريخية قبل عام 1948، وقد أدت نكبة 1948 إلى نزوح أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني إليهما ، ففي تعداد 1944 بلغ عدد سكان الضفة الغربية حسب الحدود القديمة حوالي 436.970 نسمة، ارتفع هذا العدد عام 1949 إلى 778.700 نسمة، أي بزيادة 341.730 نسمه، أي نحو (15.3% سنويا)، الأمر الذي أدي إلى تغير في الأوضاع الديموغرافية، حيث أوجدت تلك الهجرة تجمعات سكانية جديدة عرفت باسم المخيمات التي لا

تتلاءم وظروف الاستقرار البشرى. إلا أن قسما كبيرا من السكان قد هاجر من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ذلك للاستقرار في البلدان العربية بحثاً عن العمل. فبعد أن كانت نسبة المهاجرين تشكل 36% من جملة السكان عام 1948 أنخفضت إلى 27% عام 1952. والجدول التالي يوضح توزيع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة للعام 2005 (منصور والقصيبي، 1990: 823).

جدول رقم (4-2)

توزيع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة للعام 2015

المحافظة	عدد السكان	% من سكان الضفة	% من فلسطين
جنين	254.218	10.7	6.5
نابلس	373.517	15.7	9.9
سلفيت	62.125	2.6	1.6
طولكرم	167.873	7.0	4.4
قلقيلية	94.210	3.9	2.5
رام الله	280.508	11.8	7.4
القدس	398.333	16.7	10.5
بيت لحم	174654	7.3	4.6
أريحا	42.268	1.7	1.2
الخليل	524.510	22.1	13.9
مجموع لضفة الغربية	2.372.216	100.00	63.1
شمال غزة	265.932	19.1	7.0
مدينة غزة	487.904	35.1	12.9
دير البلح	201.112	14.4	5.3
خانيونس	269.601	19.4	7.1
رفح	165.240	11.8	4.3
قطاع غزة	1.389.789	100.00	36.9
فلسطين	3.762.005	*****	100.00

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

1. تحتل محافظة الخليل المركز الأول على مستوى محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان لتسجل 13.9% ويعود ذلك:

- مركزها الديني حيث بها الحرم الإبراهيمي (مدفن إبراهيم وابنه إسحاق وزوجته سارة).
- قريبة من قلب فلسطين المحتلة (شمال النقب) حيث تسمى بسوق البرين.ومدينة صناعية حيث تشتهر بصناعة الأحذية.

2. تسجل محافظة غزة المرتبة الثانية لتسجل 12.9% ويعود ذلك على :

- تعتبر العاصمة الإدارية والاقتصادية لقطاع غزة .
- تضم مخيم الشاطئ ذات الكثافة العالية والعدد السكاني الكبير.
- شهرتها التجارية قديما حيث كان بها سوقا حرة حتى عام 1967.

3. تحتل مدينة القدس المركز الثالث 10.5% ويعود ذلك إلى:

- مركزها الديني حيث تحتوي على أهم المعالم الدينية عند المسلمين والمسيحيين.
- العاصمة السياسية والدينية لفلسطين.
- الصراع الديموغرافي والديني مع اليهود.

4. تحتل مدينة نابلس المركز الرابع حوالي 9.9% ويعود ذلك إلى :

- مكانتها الصناعية والزراعية و التجارية.
- مركزها المتوسطي للضفة الغربية.

5. أما مدينة رام الله فتحتل المركز الخامس 7.4 ويعود ذلك على:

- تمثل العاصمة الإدارية والسياسية للسلطة الفلسطينية .
- مركزها الحضاري .
- مكانتها التجارية .

6. أما المحافظات الزراعية أي التي يغلب عليها النشاط الزراعي فنجد خانيونس 7.1 ثم جنين 6.7%، وطولكرم 4.4%، وقلقيلية 2.5% وأخيرا سلفيت 1.6% .

7. أما المحافظات الحدودية والتي تعتبر بوابات لفلسطين نجد رفح تستحوذ على 4.3 ، ويعود ذلك الارتفاع إلى كونها مدينة المخيم أي بها مخيم رفح ، وأخيرا مدينة اربحا 1.2% .

تشير التقديرات الإحصائية الفلسطينية إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2015 نحو 12.366 مليون نسمة؛ نصفهم، أي 6.145 ملايين نسمة (49.7%)، يعيشون في الشتات. والنصف الباقي، أي 6.221 ملايين نسمة (50.3%) يقيمون في فلسطين التاريخية*، ويتوزعون إلى نحو 1.471 مليون نسمة في الأراضي المحتلة سنة 1948، ونحو 4.75 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، يتوزعون إلى 2.899 مليون في الضفة الغربية (61%)، و1.851 مليون في قطاع غزة (39%) (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2010).

أما في الأردن، فقد قُدّر عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2015 بنحو 3.892 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 31.5% من الفلسطينيين في العالم، وغالبيتهم العظمى أصبحوا يحملون الجنسية الأردنية. وقُدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.568 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. وقُدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 685 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.5% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي (صالح، 2016 :8). والجدول التالي يوضح عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية عامي 2014 و2015. والملحق رقم (6) يوضح ذلك.

* **فلسطين التاريخية:** هي جزء طبيعي من بلاد الشام ومنطقة تاريخية في قلب الشرق الأوسط، وهي محاطة اليوم ببلدان عربية وكذلك جزء كبير من سكانها من العرب. أما الجزء الآخر من سكانها هم من اليهود المهاجرين وأبناء شعوب أخرى. تقع شرق البحر الأبيض المتوسط تصل بين غربي آسيا وشمالي أفريقيا بوقوعها، وشبه جزيرة سيناء، عند نقطة إلتقاء القارتين.

الجدول رقم (4-3)

عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية عامي 2014 و2015 (بالألف نسمة)

مكان الإقامة		2014		2015	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	**الضفة الغربية**	2,826.4	23.4	2,898.9	23.4
	قطاع غزة	1,790	14.8	1,850.6	15
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,462.5	12.1	1,471.2	11.9
الأردن*		3,774.9	31.1	3,891.9	31.5
الدول العربية الأخرى		1,566.6	13	1,567.8	12.7
الدول الأجنبية		675.3	5.6	685.4	5.5
المجموع الكلي		**12,095.7**	100	**12,365.8**	100

* بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

وعند الوقوف على النسب والجداول السابقة، يتضح طبيعة السياسات الإسرائيلية الإرهابية التي مورست بحق الشعب الفلسطيني على الصعيد الديموغرافي، تلك السياسات التي نتج عنها وجود نحو 6.017 ملايين فلسطيني في الخارج، هناك نحو 1.989 مليون لاجئ يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 8.156 مليون لاجئ، أي نحو 67.4% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك لسنة 2014. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فبلغ في نهاية عام 2014 نحو 5.589 ملايين نسمة. مع التأكيد على أن هناك

الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا لعدم حاجتهم لخدماتها، أو لعدم وجودهم في أماكن عملها كبلدان الخليج العربي وأوروبا وأمريكا(صالح، 2016 :9).

ويشير الجدول التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل) لكل خمس سنوات في الفترة 1991–2015، مع الإشارة إلى أن سنة 1990 شهدت قدوم 199.516 مهاجراً يهودياً إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل) (صالح، 2016 :55).

الجدول رقم (4-4)

أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل) 1990–2015

السنة	1990–1994	1995–1999	2000–2004	2004–2009
العدد	609.322	346.997	182.208	86.859

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع الكلي
العدد	16.635	16.893	16.560	16.929	24.112	27.850	1.344.365

المصدر: التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014–2015

جدار الفصل العنصري:

أضاف جدار الفصل العنصري عبئاً كبيراً للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية، فقد ساهم الجدار في عزل قرى وأحياء بأكملها عن محيطها الطبيعي، وفصل عائلات عن بعضها البعض وأعاق حركة السير والمواصلات، ويبلغ طول الجدار العنصري الإجمالي حسب مصادر إعلامية إسرائيلية 790كم، وقد تم تنفيذ ما نسبته 60% منه حتى عام 2015 ، فالجدار العنصري المذكور تعدى حدود مدينة القدس، ومع بداية آب 2015، قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بوضع علامات جديدة على الأراضي الفلسطينية في منطقة بيرعونة التابعة لمدينة بيت جالا وذلك

على ما يبدو لإستكمال بناء جدار العزل العنصري في المنطقة، ويأتي هذا العمل عقب مرور شهور تقريباً من إعلان المحكمة العليا الإسرائيلية في 2015/7/6 عن إعطاء الضوء الأخضر لحكومة الإحتلال الإسرائيلي بإستكمال بناء الجدار في منطقة وادي كريمزان، وإمتداد حتى جسر النفق في مدينة جالا، وذلك بعد إنقضاء أعوام من المعارك القضائية في المحاكم الإسرائيلية ضد قرار الحكومة الإسرائيلية بناء جدار العزل العنصري في المنطقة (صالح، 2016 :57).

ويمر هذا الجدار بأراضي الضفة الغربية، مما يعني أنه سيؤثر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية، حيث إن:

- 13 تجمعاً سكانياً يسكنها 11,700 فلسطيني، سيجدون أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام48) والجدار.
- وجود جدار مزدوج: أي جدار آخر يشكل عمقاً للجدار العازل الفاصل سيخلق منطقة حزام أمني، الأمر الذي سيجعل 19 تجمعاً سكانياً يسكنها 128,500 فلسطيني محاصرةً في مناطق وبؤر معزولة.
- يؤدي إقامة هذا الجدار إلى إعاقة حرية حركة الفلسطينيين وقدرتهم على الوصول إلى حقولهم أو الانتقال إلى القرى والمدن الفلسطينية الأخرى لتسويق بضائعهم ومنتجاتهم.
- يؤدي بناء الجدار العازل إلى الفصل بين 36 تجمعاً سكانياً شرق الجدار يسكنها 72,200 فلسطيني وبين حقولهم وأرضهم الزراعية التي تقع غرب الجدار.

الآثار المترتبة على الاقتصاد والبيئة الفلسطينية:

تكمن الآثار المترتبة على الاقتصاد والبيئة الفلسطينية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لها وبناء الجدار بالتالي:

- نتيجة للسياسات الاسرائيلية فإن 37% من القرى الفلسطينية تعتمد على الزراعة ، حيث تعمل إسرائيل على مصادرة الأراضي الزراعية وتجريفها وتقييد حرية حركة المواطنين ستؤدي إلى خسارة 6,500 وظيفة، وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج 22,000 طن من زيت الزيتون كل موسم، و50 طن من الفاكهة، و1000,000 طن من الخضروات، كما ستمنع حوالي 10.000 من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل.
- يؤثر الجدار على مصادر المياه؛ حيث يسيطر الاحتلال على 50 بئراً من المياه خلف الجدار، كما ستفقد الضفة الغربية 200 مليون متر مكعب مياه من نهر الأردن إذا تم إقامة هذا الجدار في الجهة الشرقية.
- بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة والأراضي المجرفة خدمة لهذا الجدار حوالي 187 ألف دونم معظمها في محافظات جنين وقلقيلية والقدس، كما دمرت إسرائيل لأجله عددا من المباني والمنشآت.

ويتضح من الملحق رقم (7)، أن المدن الكبيرة الأكثر إكتظاظاً في إسرائيل هي تل أبيب (8087 نسمة /كم2) ثم القدس (643.6 نسمة/ كم2). أما المدن اليهودية متوسطة الحجم التي تتميز بمعدل إكتظاظ كبير، فهي: بني براك 426.23 نسمة /كم2، تلتها جبعتايم 376.17 نسمة / كم2، ثم بات يام 697.15 نسمة/ كم2، ثم موديعين عيليت 309.12نسمة/ كم2 وبعدها إلعاد 12206 نسمة /كم2. أما بين المدن والقرى العربية فإن قرية جسر الزرقاء هي الأكثر إكتظاظاً (372.8نسمة/كم2)، تليها الناصرة (240.5نسمة /كم2) يافة الناصرة (332.4نسمة /كم2)، ويبين الجدول التالي عدد السكان (العرب، اليهود) في المدن المختلفة في إسرائيل لعام 2013(دنيا الوطن، 2015).

الجدول رقم (4-5)

السكان العرب واليهود في المدن المختلفة في اسرائيل في سنة 2013

المدينة	عدد السكان الكلي	سكان يهود وآخرون	سكان يهود	السكان العرب
حيفا	273.177	244.300	217.800	28.900
عكا	47.397	32.800	29.900	14.600
تل أبيب – يافا	418.590	401.000	381.900	17.600
اللد	71.642	51.100	45.600	20.600
الرملة	69.034	53.400	50.400	15.600
نتسيرت عيليت	40.460	32.200	25.7	*8.3*
كرميئيل	44.715	43.600	37.5	*؟؟؟*
معالوت – ترشيحا	23000		18000	5000

*حسب معطيات رسمية مستقاه من موقع مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، 2015.

قام الكيان الصهيوني خلال الفترة 1967-2000 بهدم ما يقارب 500 مبنى للمواطنين الفلسطينيين، وخلال الفترة 2000- 2014 تم هدم 1,342 مبنى في القدس (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967)، مما أسفر عن تشريد ما يقارب 5,760 شخصاً. وتشير البيانات إلى تزايد وتيرة عمليات الهدم الذاتي للمنازل في القدس منذ العام 2000 حيث أقدمت سلطات الاحتلال على إجبار 340 مواطناً على هدم منازلهم بأيديهم خلال الفترة 2000-2014، وشهد العام 2010 أعلى عملية هدم ذاتي والتي بلغت 70 عملية، مقابل 49 عملية هدم في العام 2009 ومثل هذه الممارسات تجسد أبشع أنواع التنكيل والإرهاب الذي تمارسه دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ويشير الشكل التالي إلى عمليات الهدم الذاتي خلال الفترة 2000-2014(صالح، 2016 :60). كما هو موضح بالملحق رقم (8).

تشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستعمراً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستعمراً مقابل كل 100 فلسطيني (صالح، 2016 :66). كما هو موضح في الملحق رقم (9+10).

أصدرت الحكومة الفلسطينية في عام 2016 تقارير إحصائية حديثة أشارت من خلالها إلى وجود مخططات وعطاءات ومنح تراخيص لنحو 27335 وحدة استيطانية جديدة في مراحل البناء والتخطيط والمصادقة، وخصص لها مئات ملايين الشيكلات من أجل إخراجها إلى حيز التنفيذ، منها 19 ألف في مدينة القدس، كما تمت المصادقة على بناء 4416 وحدة في مستوطنة "موديعين" غرب من رام الله، وعن مخطط هيكلي جديد لمستوطنة "مخماش مزراح"، يهدف لتحويل مستوطنات "معاليه مخماش"، و"ريمونيم"، و"بساجوت" و"كوخاف يئير" إلى "ضاحية سكنية كبيرة"، وبناء 2500 وحدة سكنية جديدة، إضافة إلى 98 وحدة سكنية جديدة ستستخدم لإسكان مستوطني بؤرة "عمونا" الاستيطانية التي بنيت على أرض فلسطينية والمقرر إخلاؤها، والإعلان عن مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنات بيت لحم والخليل وسلفيت ونابلس، وأرتفعت وتيرة البناء الاستيطاني في عام 2016 بشكل كبير بنسبة فاقت العام 2015 بنحو 57%، وتركز البناء في مدينة القدس، في حين عملت الحكومة الإسرائيلية على إقرار قانون تسوية الأراضي أو ما يسمى بـ "تبيض المستوطنات" في خطوةٍ منها لشرعة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية.

سعت قوات الإحتلال الإسرائيلية في ظل احتلالها للأراضي الفلسطينية إلى تهجير الشعب الفلسطيني على مستويين: مستوى الداخل الفلسطيني بحيث تفرغ كل فلسطين الانتدابية من الفلسطينيين، والمستوى الإقليمي بحيث يذوب الفلسطينيون في المجتمعات العربية ، وأستخدمت إسرائيل على مدى العصور أسلوب العنف والعمليات العسكرية المباشرة في دفع السكان المدنيين للرحيل عن ديارهم مستغلةً بذلك ظروف الحروب المختلفة التي دارت. ففي الحرب التي أقامت فيها

الحركة الصهيونية دولة إسرائيل على جزء من فلسطين الانتدابية، وقد دفعت القوات الصهوينية المحاربة وبعدها الجيش الإسرائيلي حوالي 80% من سكان المناطق المسيطر عليها من غير اليهود إلى الرحيل إما بقوة السلاح أو باستخدام الحرب النفسية أو غيرها من الأساليب، وعملت السلطات الإسرائيلية بشكل منهجي منذ إقامتها على تجريد الفلسطينيين من أراضيهم سواء المملوكة لأفراد أو لجماعات كالأوقاف. فمنذ بداياتها، سنت إسرائيل قانون أملاك الغائبين الذي استطاعت بموجبه أن تسيطر على أملاك الفلسطينيين الذين أضطروا للجوء خلال الحروب، وأن تنقل حتى ملكيتها.

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

أولاً: الخاتمة:

لايمثل الإرهاب الصهيوني، فكراً وممارسة، ظاهرة حديثة النشأة، إنما تعود جذوره إلى التوراة والتلمود والأيديولوجية الصهيونية، حيث يربط يهود أنفسهم بيهود العهد القديم للدفاع عن ممارستهم للإرهاب والعنصرية والاستيطان ، وذلك لتبرير ارتكاب الإبادة والمجازر الجماعية والحروب العدوانية واغتصاب الأرض والثروات والحقوق العربية لتحقيق وإقامة «إسرائيل» الكبرى.

وقد سعت الدراسة للتثبت من افتراض مفاده:" أن الارهاب الذي تمارسه اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني غايته تحقيق المزاعم التاريخية والدينية التي جاءت بها الحركة الصهيونية لتحويل فلسطين الى دولة يهودية"، حيث تنطلق الأيديولوجية الصهيونية والكيان الصهيوني من استغلال التعاليم التوراتية والتلمودية لتبرير ممارسة الإرهاب والإبادة والعنصرية كسياسة رسمية وكعقيدة دينية. والإرهاب الصهيوني هو الآلية التي تعمل من خلالها أسرائيل على تهجير الشعب الفلسطيني من أرضة، وقد تم هذا من خلال الإرهاب المباشر، غير المنظم وغير المؤسسي، الذي تقوم به المنظمات الإرهابية غير الرسمية ومليشيات المستوطنين من مذابح وتخريب وتمييز العنصري ضد الفلسطينين. والإرهاب المباشر، المنظم والمؤسسي، الذي تقوم به الدولة الصهيونية من خلال أجهزتها ومؤسساتها (التهجير، القوانين والأنظمة للدولة الصهيونية، التفرقة العنصرية هدم القرى، والحصار، القتل، والسجن) وغيرها من الاساليب التي تساعد على تهويد الاراضي العربية وطرد سكانها.

تقوم العقيدة اليهودية على "العهد الإلهي" الذي يقوم على أساس وعد من خلاله الله شعب إسرائيل، بواسطة إبراهيم وإسحاق ويعقوب (إسرائيل)، بمنحه أرض كنعان (فلسطين) والذي يشكل البداية الحقيقية للتاريخ اليهودي وهو الوعد الذي بنيت عليه الفكرة الصهيونية، إن الإرهاب

الصهيوني ليس وليد الظروف والحسابات السياسية والاستراتيجية لقادة الحركة الصهيونية فقط، و إنما يستند إلى عقيدة تستمد جذورها من مصادر الفكر الصهيوني الدينية و السياسية المختلفة بدأ بالتوراة والتلمود وصولا إلى أدبيات الحركة الصهيونية، وإن المشروع الصهيوني يرتكز على ركيزتين أساسيتين: الاستيلاء على أرض فلسطين وطرد أهلها منها، إن البعد الديني للمشروع الصهيوني هو البعد الأكثر أصالة من بين الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية وغيرها، وبالتالي، فان التوراة تعد المصدر الأول للفكر الذي ينظّر للمشروع الصهيوني والنواة الأولى للأفكار الصهيونية وللأفكار الإرهابية التي يؤمن بها اليهود الصهاينة .

والإرهاب الصهيوني مرتبط تمام الارتباط بالدعم الغربي حين قامت حكومة الانتداب بحماية المستوطنين وتأمين موطئ قدم لهم وسمحت بتأسيس البنية التحتية العسكرية المكونة من المستوطنات التعاونية، كما ساعدت المنظمات الصهيونية المسلحة المختلفة ودعمتها، فكانت بمنزلة قوة مسلحة كامنة قامت بالانقضاض على أرض فلسطين وأهلها عام 1948، وبعد إنشاء الدولة، استمرت الدول الغربية في دَعْم الكيان الاستيطاني الإحلالي الصهيوني، رغم ممارساته الإرهابية التي تتسم بكل الجدة والاستمرار، ورغم الحروب العديدة التي شنها على العرب ورغم توسعيته التي لا تعرف أية حدود.

ثانياً: الاستنتاجات:

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- الإرهاب الإسرائيلي هو عملية مستمرة منذ ما يزيد على ثلاثة آلاف عام، ما تغير هو الأسلوب والتقنيات، لأن الإرهاب واحد ونتيجته واحدة بغض النظر عن الزمان والمكان اللذين يرتكب فيهما.

- إن النزعة الإستعمارية التوسعية لدى دولة إسرائيل والتي كانت نتيجتها لغاية اليوم سلسلة من الحروب إبتدأت مع إحتلالها جزء من فلسطين علم 1948 وإستمرت بعدوانية إرهابية مشهودة في حروب 1956 و1967 و1973 وإجتياح لبنان عام 1982 وتدمير البنية التحتية عام 2006، لن تنتهي فصولها، لأن هذه الدولة تفترض بإن الإرهاب الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني وضد الدول المجاورة هو الذي سيحقق لها أهدافها ويساهم في بقاءها.
- إن قيام دولة إسرائيل كان نتيجة لمجموعة من العمليات الإرهابية وإستمرارها هو إستمرار للإرهاب الذي تمارسه الدولة الاسرئيلية كان بمقدور اليهود القدوم إلى فلسطين والعيش بسلام مع أهلها، لكنهم إعتادوا على العمل الارهابي منذ القدم.
- إن تأثير الاستيطان على الفكر السياسي الصهيوني يمتد ليشمل كافة أشكال الخطاب السياسي والحزبي والأمني والإعلامي، ويأتي في مقدمة برامج كافة الأحزاب الصهيونية، وتسعى إسرائيل بشكل دائم لجعله بعيدا عن طاولة المفاوضات أو ضمن نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مع بعض الجهات في المنطقة، أو حتى ضمن الوعود التي تطلقها من وقت لآخر.
- الاستيطان الإسرائيلي هو التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الصهيوني الذي انتهج فلسفة أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل بحجج وادعاءات دينية وتاريخية باطلة، وترويج مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وجلب أعداداً كبيرة من اليهود من مختلف أنحاء العالم، وإحلالهم بدلاً من العرب الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة يهودية في المنطقة العربية.
- إن إقامة المستوطنات، والاستيطان على الأرض الفلسطينية يمثل حجر الزاوية في الإيديولوجية الصهيونية وذلك للأهمية العظمى التي ينطوي عليها الاستيطان. وتكمن هذه

الأهمية في عدة جوانب ديمغرافية وأمنية وسياسية واقتصادية وطائفية ودينية، فإقامة المستوطنات يعمل على جلب المزيد من المهاجرين اليهود وبالتالي تهويد الأرض الفلسطينية، فمنذ أن جاءت حركة الاستعمار الاستيطاني في أواخر القرن التاسع عشر، تمكن المستوطنون اليهود من السيطرة على المناطق الإستراتيجية والموارد المائية، بالإضافة إلى السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة وبمساعدة المؤسسات الصهيونية من جهة، ودعم بريطانيا من جهة أخرى، ومكن المهاجرين اليهود من السيطرة على المقدرات الاقتصادية لفلسطين، مثل: شركات الكهرباء والماء، والشركات الزراعية الصناعية وغيرها.

- ترتب على ممارسة اسرائيل لارهاب الدولة من خلال التطهير العرقي، التهجير المُمنهج للفلسطينيّين ومصادرة أراضيهم من أجل بناء المزيد من المستوطنات، وممارسة اسرائيل للقتل والمجازر والابادة الجماعية للشعب الفلسطيني، تشريد الالف من الفلسطيين واصبحوا يعيشون خارج فلسطين لاجئين ونازحين داخل وطنهم.

ثانياً: التوصيات:

بناء على الاستنتاجات السابقة أوصت الدراسة بما يلي:

- استخدام الوسائل الإعلاميَّة لحَشْد رأْيٍ عالمي يقف ضد عملية تهويد القدس.
- عقد ندوات ومؤتمرات تُشارك فيها المنظَّمات والمؤسَّسات الثَّقافية العربيَّة والإسلاميَّة لدَعْم قضية فلسطين.
- يَجِبُ الاهتِمام بالتَّاريخ القديم لفلسطين لإثبات الهويَّة القوميَّة الفلسطينية، كما تَمَّ الاهتِمام بالفترة الحديثة، وبهذا الاهتمام تهدم الحجَّة الأساسية للصهيونية وهي العودة إلى دولة الأجداد.

- أهمية إجراءا المزيد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع إرهاب الدولة في الفكر الصهيوني لأهمية ابراز الممارسات الصهيونية الإرهابية للشعب الفلسطيني.
- أهمية كشف وفضح ممارسة أسرائيل لارهاب الدولة ضد الشعب العربي الفلسطيني من خلال استخدام وسائل الاعلام العالمية والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الانسان.
- توحيد فصائل الفلسطينية ونبذ الخلاف فيما بينها لما لذلك من أثر على زيادة قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة ارهاب الدولة الاسرائيلي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: المصادر:

- ابن منظور (د.ت). **لسان العرب،** ج8، ج5، بيروت: دار صادر.
- تلمي، أفرايم ومناحم (1988). **معجم المصطلحات الصهيونية،** ترجمة أحمد بركات، عمان: دار الجليل.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1968)، **الوثائق الرسمية، الدورة (22)**، نيويورك: الأمم المتحدة.
- العهد القديم، سفر التثنية، الاصحاح الأول/ 7.
- العهد القديم، سفر العدد، مؤامرة الاصحاح 33/50-53.

ثانياً: المراجع العربية:

1- الكتب:

- إبراهيم، بيسم منسي (2003). **الصهيونية،** عمان: سلسلة أقرأ- الثقافة للجميع.
- إسماعيل، عباس (2008). **عنصرية إسرائيل.** لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة (1969). **الوثائق الرسمية، الدورة (23)**. نيويورك: الأمم المتحدة.

- امون، حسن، ديفس، أوري، نصر دخل الله (1979). **صنع الله، العرب الفلسطينيون في إسرائيل**. ترجمة أحمد الشهابي. بيروت: دار الكلمة للنشر.
- إيفا نونف، بوري (1969). **إحذروا الصهيونية، دراسة موجزة في أيديولوجية الصهيونية وتنظيمها وممارستها**، موسكو: وكالة أنباء نورستي.
- بابية، ايلات (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- البار، محمد (1989). **المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم**. دمشق: دار القلم.
- بدر الدين، إكرام (1991). **ظاهرة الإرهاب السياسي على المستوى النظري**. القاهرة: دار الثقافة العربية.
- بدر، حمدان (1985). **دور منظمة الهاجاناه في إنشاء إسرائيل**، عمان: دار الجليل.
- البديري، هند (1988). **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**. جامعة الدول العربية – الأمانة العامة.
- برنايتس، الأب آي بي (1991). **فضح التلمود، تعاليم الحاخاميين السرية**. بيروت: دار النفائس.
- بن اسرائيل، حدبا (1996). **تصور عن القومية ومدى ارتباطها بالصهيونية ، من كتاب الصهيونية ظاهرة العصر**، تحرير بنحاس جينو سار، تل ابيب: مركز ترتث بن جوريون. بالعبرية.
- بهلوان، سمر (1990). **القضية الفلسطينية**، دمشق: مطبعة دار الكتاب.
- بيرتس، دون (د. ت). **إسرائيل وعرب فلسطين**. واشنطن: معهد دراسات الشرق الأوسط.

- جارودي، روجيه (1999). **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية**، القاهرة: دار الشروق.
- الجيوري، عبد الوهاب (2007). **التلمود وفلسفة العنف**. بغداد.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي (2005). **المحكمة الجنائية الدولية**، الإسكندرية: دار الفكر العربي.
- حرير، عبد الناصر (1996). **الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حسين، غازي (2002) **العنصرية والإبادة الجماعية، في الفكر والممارسة الصهيونية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب
- حسين، غازي، (2016)، العنصرية والابادة، في الفكر والممارسة الصهيونية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- الخالدي، كمال (1984). **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973**، دمشق: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.
- خان، ظفر الإسلام (1972). **التلمود: تاريخه وتعاليمه**. بيروت: دار النفائس.
- دوهلنج، أعسطس (1968). **الكنز المرصود في قواعد التلمود**. ترجمة يوسف حنا نصر الله. بيروت.
- الزعبي، محمد علي (1977). **الماسوني في العراء**، بيروت.
- زكي، أحمد (1977). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان.
- سابين، جورج (1971). **تطور الفكر السياسي، الكتاب الثالث**، ترجمة: راشد البراري، مصر: دار المعارف بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.
- سرية, صالح عبد الله (1974). **تعليم العرب في إسرائيل**، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني.

- السعدي، غازي (1985). **مجازر وممارسات (1936-1983)** عمان: دار الجليل.
- سلطان، حامد (1950). **ميثاق الأمم المتحدة، المجلد السادس**، القاهرة: المجلة المصرية للقانون الدولي.
- سليمان، عبد الله سليمان (د.ت). **المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- السهلي، نبيل (2009). **الفلسطينيون داخل الخط الأخضر – أشجار الصبار في مواجهة سياسة الاحتلال – حقائق ديمغرافية واقتصادية وسياسية.** دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر.
- سوسة، احمد (1972). **العرب واليهود في التاريخ العربي.** للاعلان والنشر والطباعة.
- شاحاك، إسرائيل (1979). **حقيقة بيغن وشركائه – مقتطفات وثائقية.**– ترجمة ومنشورات بيروت: مجلة فلسطين المحتلة.
- شاحاك، إسرائيل (1988). **عنصرية إسرائيل**، دمشق: دار طلاس.
- شاحاك، إسرائيل (1994). **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود.** القاهرة: سينا للنشر.
- شاحاك، إسرائيل (1996). **التاريخ اليهودي المكشوف والمستور.** دمشق: دار البعث للطباعة والنشر.
- شوفاني، إلياس (2002). **إسرائيل في 50عاماً المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس.** دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر.

- صالح، محسن محمد (2016). **الملخص التنفيذي للتقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014-2015**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.
- صالحية، محمد (2009). **القدس – السكان والأرض**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الصياد، عبدالعاطي أحمد (2002). **الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الطائي، عبد القادر (2009). **المدخل لدراسة الإستراتيجية**. عمان: دار المجدلاوي.
- الطنطاوي، حسين (1977). **الصهيونية والعنف – الفلسفة والإستراتيجية**. بيروت: دار المسيرة.
- عامر، صلاح الدين (1977). **المقاومة الشعبية في القانون الدولي العام**. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عايد، خالد (1990). الموسوعة الفلسطينية. بيروت: دراسات القضية الفلسطينية.
- عبرون، بوعز (1996). **الصهيونية نظرة إلى الخلف من كتاب الصهيونية ظاهرة العصر**. تحرير بنحاس جينو سار. تل ابيب: مركز تراث بن جوريون بالعبرية.
- عبيدات، خالد عبد الله (2003). **الإرهاب يسيطر على العالم**. عمان: دائرة المطبوعات والنشر.
- عطار، أحمد عبد الغفور (د.ت). **مؤامرة الصهيونية، على العالم**.
- عليوة، جمال (2004). **فلسفة الإرهاب في الفكر الصهيوني**. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

- العناني، إبراهيم (1975). **التنظيم الدولي، النظرية العامة – الأمم المتحدة**، القاهرة: دار الفكر العربي.
- عورتاني، هشام (2011). **اقتصاديات الصمود: أولويه أساسية قبل وبعد إقامة الدولة**، فلسطين: مركز الديموقراطيه وتنمية المجتمع.
- عوض، عباس محمود (1980). **في علم النفس الاجتماعي**. بيروت: دار النهضة العربية.
- عيسوي، عبد الرحمن محمد (1974). دراسات في علم النفس. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- غارودي, روجيه (1997). **قضية إسرائيل، دراسة في الصهيونية السياسية**، ترجمة نزيه الشوفي، بيروت: المنارة.
- غارودي، روجيه (1984). **إسرائيل– الصهيونية السياسية**، دمشق: مركز الدراسات العسكرية.
- غالي، بطرس بطرس وعيسى، محمود خيري (1974). **المدخل الى علم السياسة، ط4**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الغزال، إسماعيل (1990). **الإرهاب والقانون الدولي**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 363، ملحق منشور مع كتاب "الإرهاب"، (2001م)، الفهم المفروض للإرهاب المفروض، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

- القشطيني، خالد (1981). **الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.
- القصبي، عبد الغفار رشاد (2007). **مناهج البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- القصري, محمد فايز (1981). **الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب**. القاهرة: دار المعرفة.
- الكافي، اسماعيل عبد الفتاح (2014). **الارهاب ومحاربته في العالم المعاصر**، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.
- كمرلمنج، باروخ (1994). **الدين والقومية والديمقراطية في إسرائيل**، القدس: الجامعة العبرية.
- كنعان، جورجي (1983). **العنصرية اليهودية، ملحق رسالة الى يهود العالم**. بيروت: دار النهار للنشر.
- كوهين، ينون (2014). **اللامساواه المكانية الإقليمية: اليهود والعرب في مناطق إسرائيل 1995-2012**. ترجمة جبريل محمد، رام الله: دار مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- كيالي، عدنان (1976).**الصهيونية حركة عنصرية**. بحوث ندوة طرابلس حول الصهيونية والعنصرية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الكيلاني، هيثم (1991). **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مجمع اللغة العربية (2003). **المعجم الوسيط**. بيروت: دار الفكر الجامعي.

- المسيري عبد الوهاب (1999). **اليهود واليهودية**. القاهرة: دار الشروق.
- المسيري، عبد الوهاب (2001). **الصهيونية والعنف، من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، القاهرة: دا ر الشروق.
- المسيري، عبد الوهاب محمد (1983). **الايديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**. الكويت: عالم المعرفة.
- معتوق، فريدريك (1993). **معجم العلوم الاجتماعية**، مراجعة وإشراف، محمد دبس، بيروت: اكاديميا انترناشيونال للطباعة والنشر.
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (2010). **مراجعة لسوق العمل والسياسات الاجتماعية في إسرائيل**. باريس: منشورات OECD.
- مهدي، عبير سهام (2012). **التعصب في الفكر الصهيوني**، عمان: دار الجنان.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1973). قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972. بيروت.
- الموسى، محمد خليل (2004). **استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر**، عمان: المؤلف.
- الموعد، حمد سعيد (2001) **الأبارتيد الصهيوني**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- النابلسي، تيسير (1971). **حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان حزيران 1967**. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني.
- الناقوري، عبد القادر زهير (2008). **المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

- النحال، محمد سلامة (1981). **سياسة الانتداب البريطاني حول الأراضي فلسطين العربية**، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة.
- الهباهبة، مصلح (2015). لقاء في دار الندوة ناقش كتاب جذور الارهاب في النص التوراتي للكاتب.
- الهراوي, عبد السميع (1977). **الصهيونية بين الدين والسياسية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الوعري، نائلة (2007). **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 – 1914**. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع .
- اليازجي، أمل؛ شكري، محمد عزيز (2002). **الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر.
- ياسين، السيد وآخرون (1999) **صراع القرن، الصراع العربي الصهيوني، وإسرائيل عبر مائة عام**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ياغي، إسماعيل (2003). **الإرهاب والعنف في الفكر الصهيوني**، الرياض: مكتبة العبيكان.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- العتيبي، سعد بن بجاد (2005). **الجوانب العدوانية في العقيدة اليهودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- واصل، سامي جاد عبد الرحمن (2003). **إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

3- الدوريات والمجلات:

- الحمزة، محمود (2016). إرهاب الدولة وازدواجية المعايير. **ورقة قُدمت في إطار اللقاء الحواري الأول لـ صالون الكواكبي – مركز حرمون للدراسات المعاصرة** – حول قضايا "الدين والدولة والسياسة" – إسطنبول في يومي 8 و9 تشرين الأول/ أكتوبر.
- خلوف، ناجح (2003). الإرهاب والمقاومة وحقوق الإنسان، **مجلة المنار**، العدد (104).
- سيد، عبد الله، معتز (1989). **الاتجاهات التعصبية**. سلسلة عالم المعرفة، 137، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الشافعي، بشير (1992). **إرهاب الحكومة وإرهاب الأفراد والجماعات**، جريدة الأحرار في 18 / 8.
- شيحة، ميشيل (2003). جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في اسرائيل، دمشق: **مجلة جامعة دمشق**، 2 (19).
- العابد، إبراهيم (1967). العنف والسلام، دراسة في الاستراتيجية الصهيونية، **دراسات فلسطينية**. العدد(10) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، آذار.
- عبده، عبد الملك سعيد (2002). **الإرهاب والعنف وآفاق السلام في الشرق الأوسط**، العدد 37، صنعاء: مجلة الثوابت.
- عرومي، جرج (1996). **الإرهاب بين صيانة القانون وغياب الإصرار الدولي**، جريدة النهار، 20 /7.
- العنزي، رشيد محمد (1991). محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي، **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد الأول، مارس.

- عياش، عبده (2004). هل حققت الصهيونية آمالها باحتلال العراق؟. **مجلة البيان**. العدد (203) آب.
- الكيلاني، هيثم (2000). مستقبل القوة العسكرية الإسرائيلية. **مجلة القدس**: العدد (18) حزيران.
- كيلاني، هيثم (2002). **الإرهاب الصهيوني**. سلسلة الدراسات، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، القيادة القومية، العدد40.
- مجلة الأرض (1987)، العدد 11، آب.
- مجلة معولمات دولية (1998). **مركز المعلومات القومي**. العدد 57، دمشق.
- المسيري، عبد الوهاب (1975). صهيونية هرتزل العلمانية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 3 (4) كانون ثاني، جامعة بغداد.
- المشهداني، أكرم (2006) اليهود زحفوا إلى بغداد!. **مجلة المجتمع**. العدد (1698).
- مصالحة، عمر امين (2007). ارض الميعاد في التوراه ، ......حتى ...... واين؟ **قضايا اسرائيلية**. العدد 26.
- مصطفى، شاكر محمود (1980). هرتزل القديمة- الجديدة وبذور الرواية الصهيونية، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 28-29، جامعة بغداد.
- ياغنال، بيتر (2005). تعداد الجثث في العراق ملف الخسائر البشرية المدنية 2003 – 2005م. بيروت: **مجلة المستقبل العربي**.

المراجع الأجنبية:

- Bawyer Bell,J. (1977). **The Terror out of Zion**,st. Martin's Press, Newyork,.
- Cassese Antonio (1989). **terrorism , politcs and law** , the anchille lauro affair.
- Filipescu, Corina. "The Representation of Palestinians in the News: A Critical Discourse Analysis of Israeli News Reporting" Paper presented at the annual meeting of the The Law and Society Association, Renaissance Chicago HOTEL, Chicago, IL, May 24, 2010
- Inrernational taske force (1987). **prevention of nuclear terrorisme**. leventhal pual and Alexander Yonah (Editors) , Lexington books.
- Israel Cohen. (1951) **A short History of Zionism**.
- Milmo, Cahal (2004) Terrorism fuelled by state violence, extra-judicial killings and ethnic tensions, Study reveals three main causes of fivefold increase in global bloodshed since 2000, Independent news.
- soklow,Nahum.(1963). **History of Zionism:1600-1918**, VO1I London: Longmans and Green.
- The Jewish Agency for Palestine. (1947). **The Jewish Case Before the Anglo-American Committee of Inquiry on Palestine** (Jerusalem: The Jewish Agency for Palestine).

المراجع الإلكترونية:

- الأمين، أيمن (2016). بالتهجير الإحتلال يواجه سكاكين الإنتفاضة. نقلا عن الرابط http://www.masralarabia.com:

- الجرّار، خالدة (2014). أوامر الإبعاد عن البيت: خالدة جرار مثلاً. نقلا عن الرابط: http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3035

- حسين، غازي (2011). العنصرية والإبادة الجماعية في الفكر والممارسة الصهيونية. نقلا عن الرابط: http://www.alhiwartoday.net/node/2414

- حسين، غازي (2014). عنصرية قوانين الأراضي الإسرائيلية. نقلا عن الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/

- الخوالده، محمد ناصر (2007). الإرهاب الجوهر الأساسي في الظاهرة الصهيونية www.palestine.info.anabiclaficer

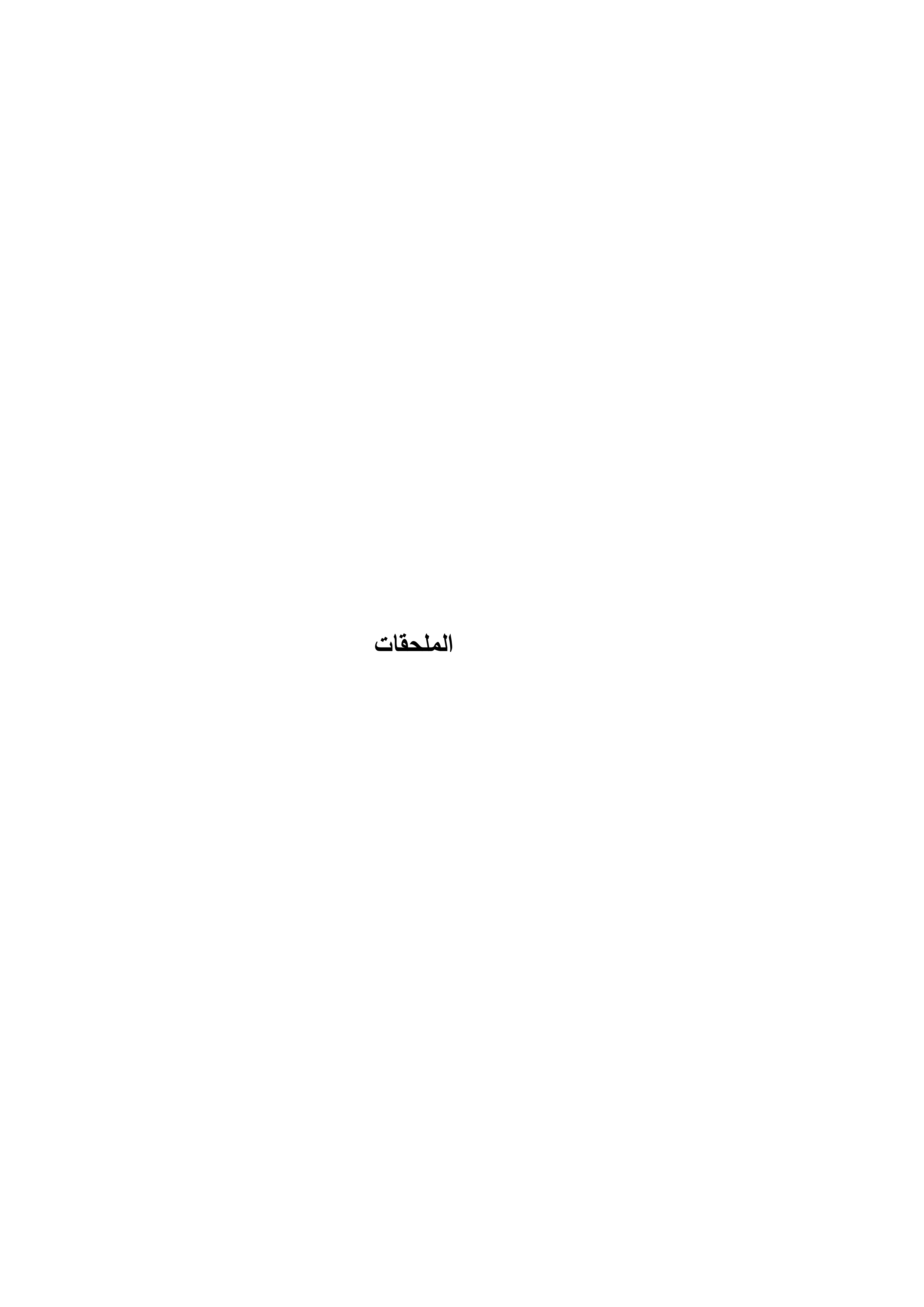
- الزاملي، ماجد أحمد (2014). التشريع الفرنسي الجديد لمكافحة الارهاب، الحوار المتمدن http://www.m.ahewar.org/

- السهلي، نبيل (2012). قوانين إسرائيلية لمصادرة أملاك اللاجئين. نقلا عن الرابط: http://www.almustaqbal.com/v4/

- صحيفة الايام (2016) "الإحصاء" : عدد الفلسطينيين تضاعف 8.4 مرة منذ النكبة، بتاريخ 13-5-2014 نقلا عن الرابط: http://www.al-ayyam.ps.

- عبيدات، هبة الحياة (2013). مشروع قانون "أمن الدولة": إصلاح مطلوب أم ضربة للإصلاح، موقع عمان نت http://ar.ammannet.net/

- علوش، ابراهيم (2003). عن الصهيونية و اليهودية، أحكام علاقة اليهود بالاغيار. نقلا عن **موقع www.alarabnews.com**
- علوي، مصطفى (2015). مستقبل الإرهاب: التنافس بين داعش والقاعدة.المركز العربي للبحوث والدراساتز نقلا عن الرابط: **http://www.acrseg.org/39343**
- المحسن، عبدالكريم صالح (2012). حروب الفرنجه واعادة دورة التاريخ، نقلا عن الرابط: **http://pulpit.alwatanvoice.com/**
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2011). سياسة الإبعاد الإسرائيلية. نقلا عن الرابط: **http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9154**
- موقع السفير فلسطين (2014). أبرز موجات الأبعاد الجماعي. نقلا عن الموقع: **http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3050**
- وكالة جراسا الاخبارية (2015). بيوم الأرض .. إسرائيل تستولي على 85% من أراضي فلسطين. نقلا عن الرابط: **http://www.gerasanews.com/print/180125**

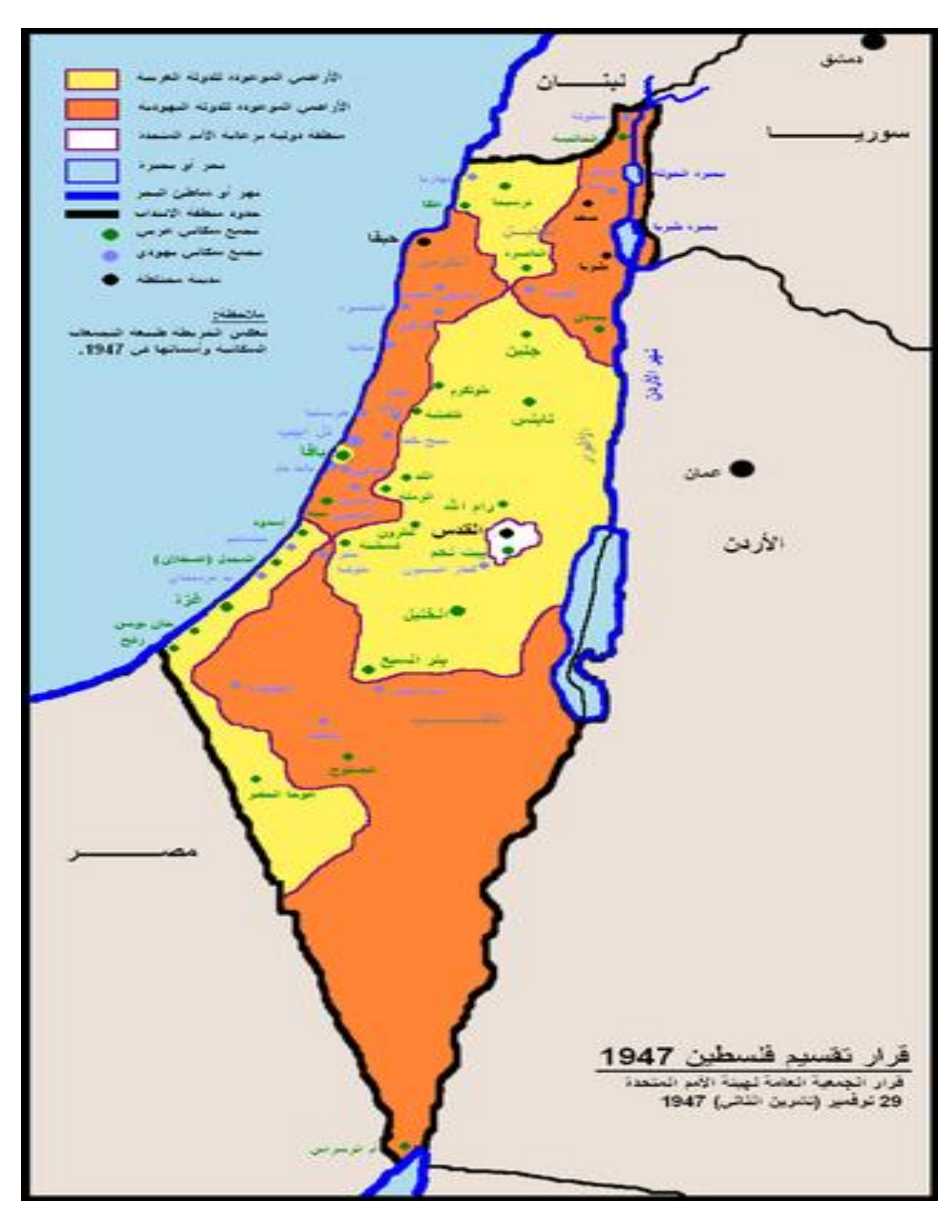


الملحقات

الملحقات

ملحق رقم (1)

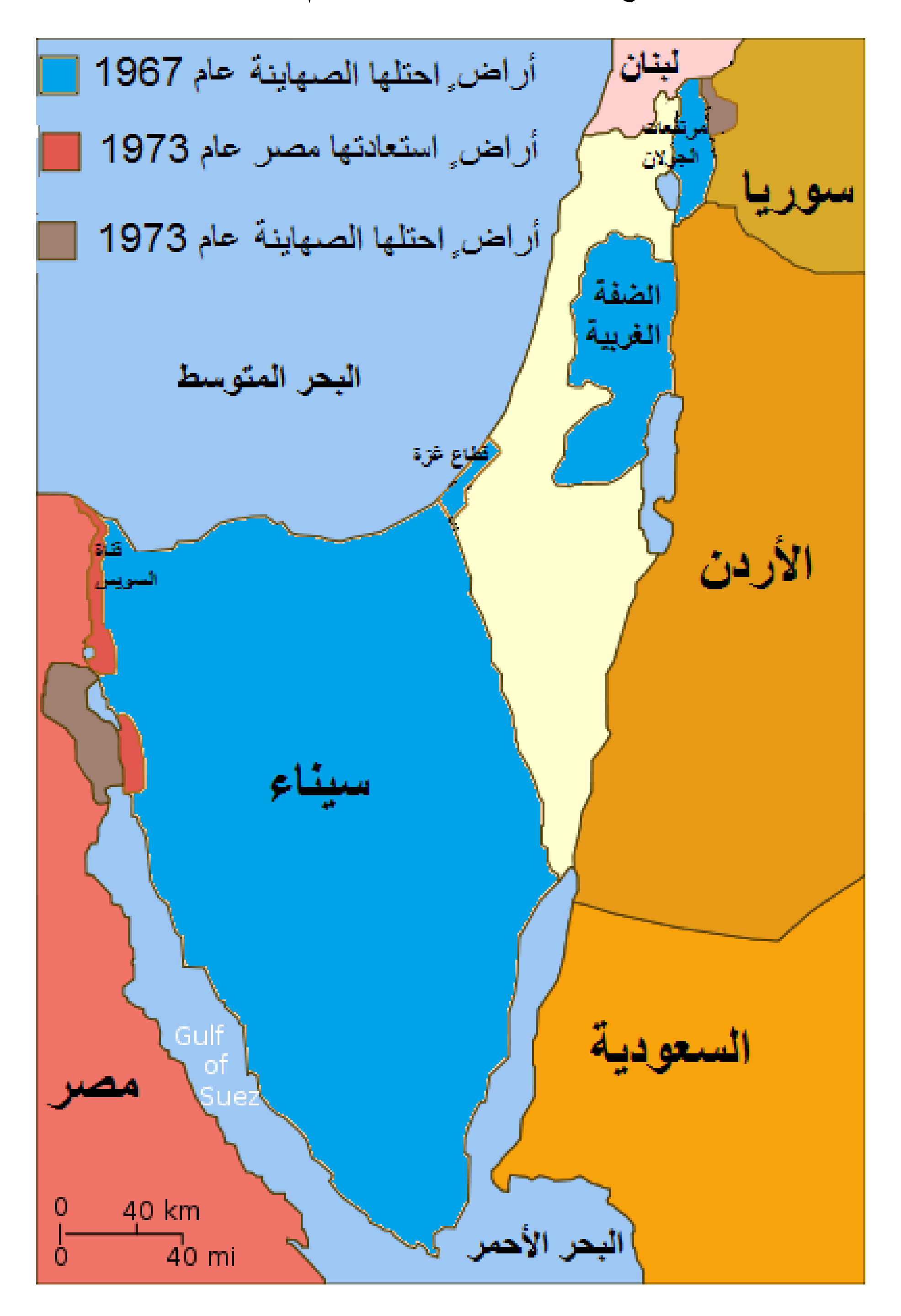
وضع أرض فلسطين بعد حرب عام 1948



المصدر: مكتب الإحصاء الفلسطيني (2015)

الملحق رقم (2)

وضع أرض فلسطين بعد حرب عام 1967



المصدر: مكتب الإحصاء الفلسطيني (2015)

الملحق رقم (3)

الوضع الحالي للأراضي الفلسطينية

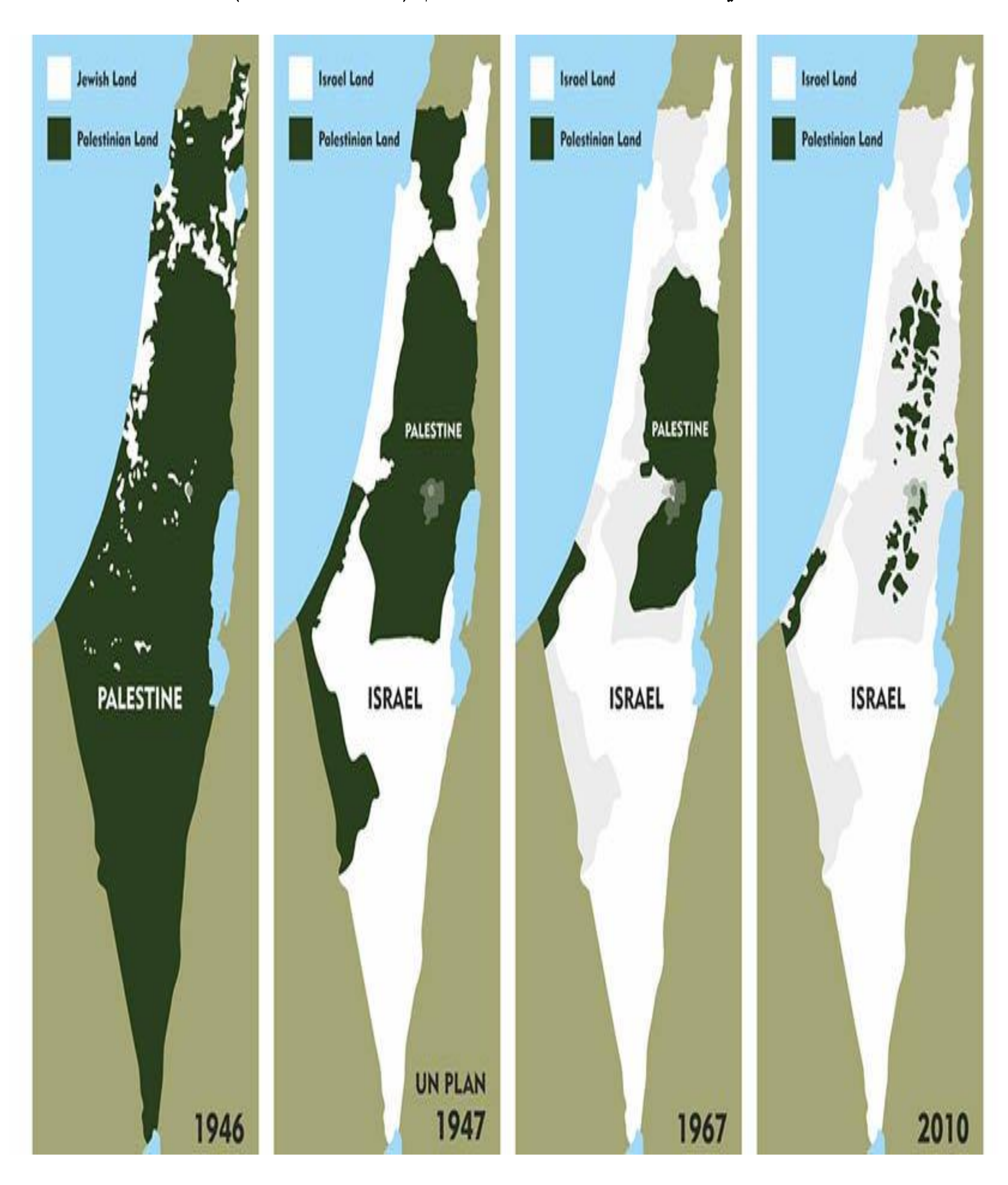


.

المصدر: مكتب الإحصاء الفلسطيني (2015)

الملحق رقم (4)

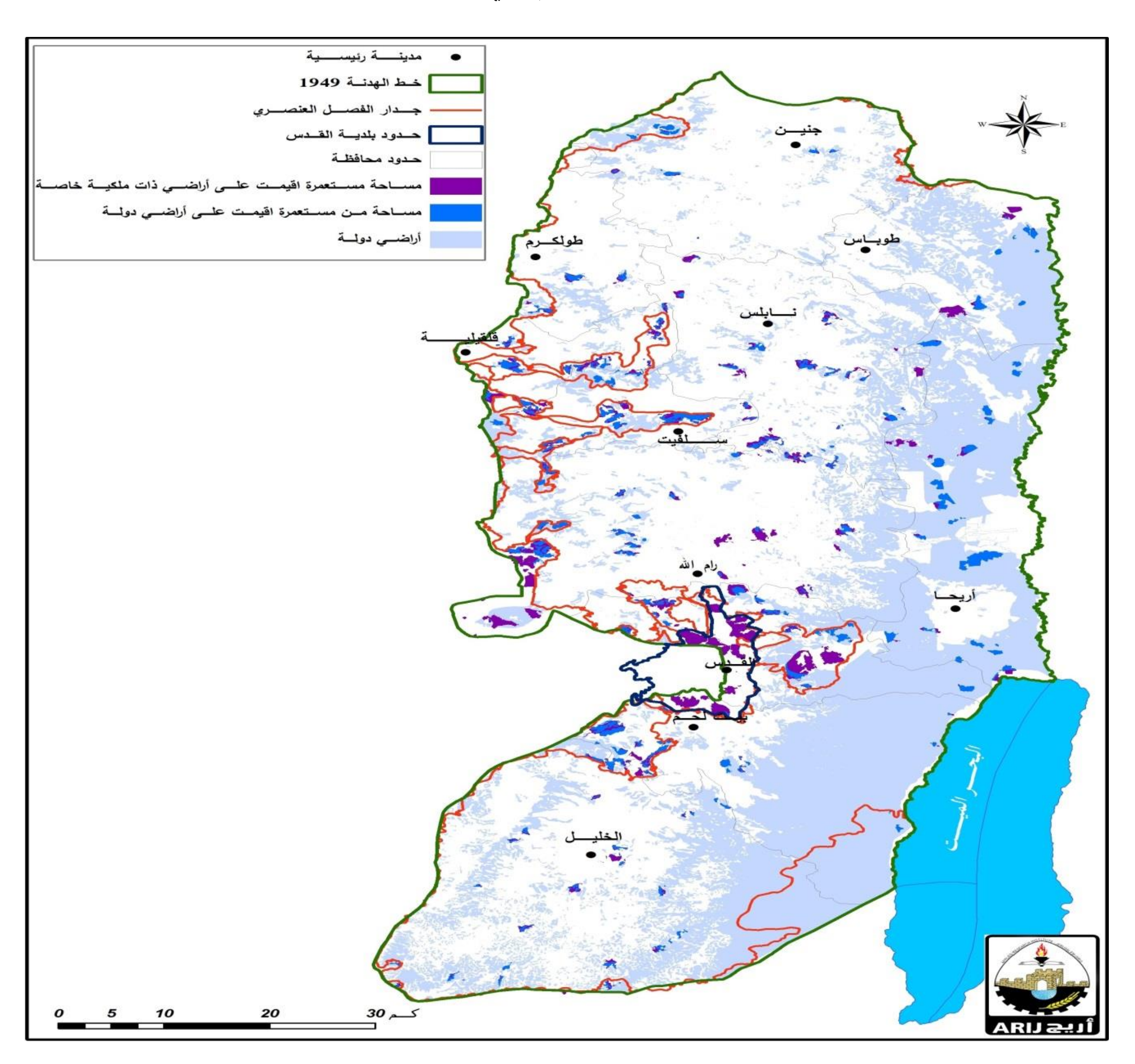
التغيرات في الخريطة الفلسطينية منذ عام (1948-2015)



المصدر: مكتب الإحصاء الفلسطيني (2015)

الملحق رقم (5)

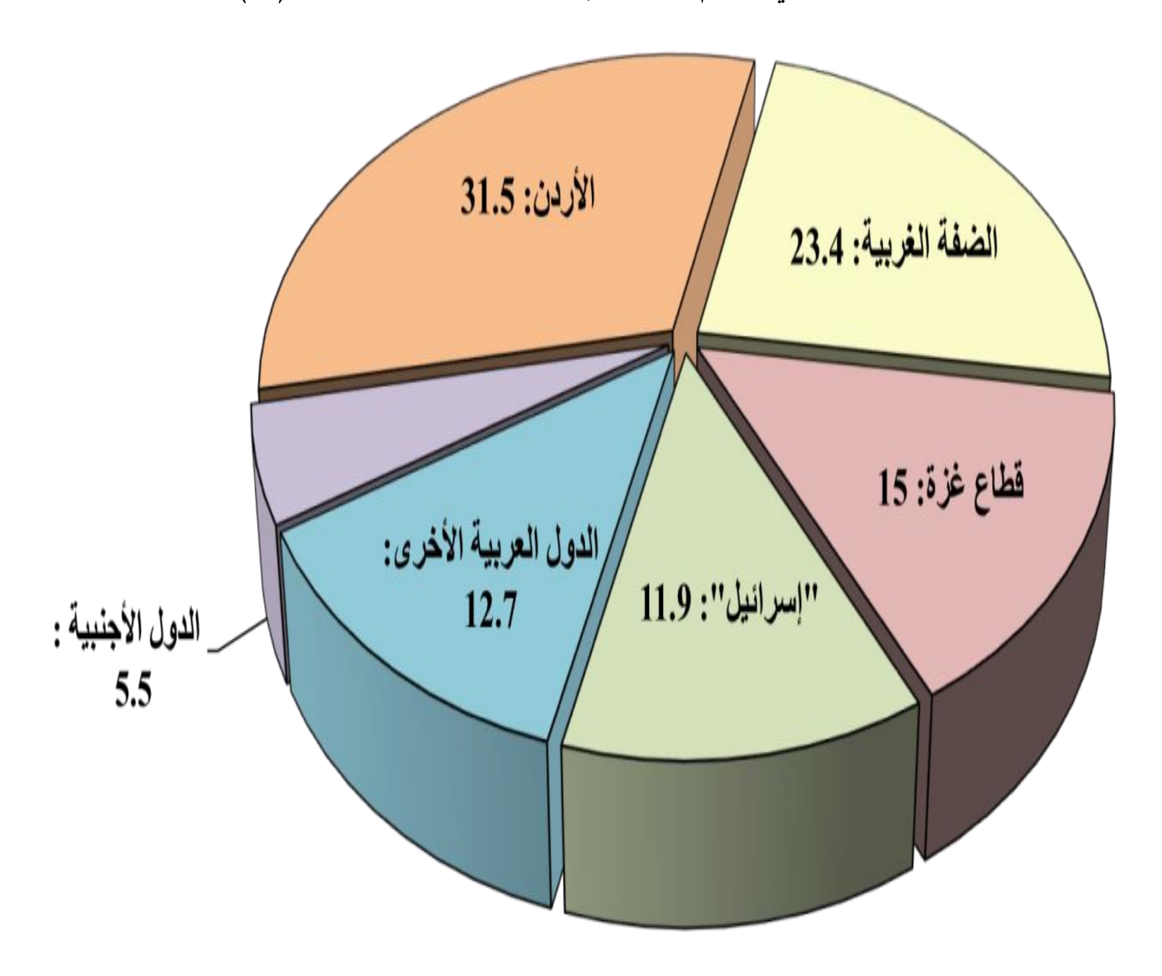
جدار الفصل العنصري في فلسطين



المصدر: مكتب الإحصاء الفلسطيني (2015)

الملحق رقم (6)

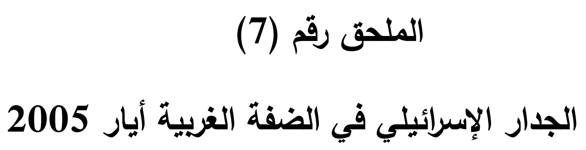
نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2015 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2015

الملحق رقم (7)

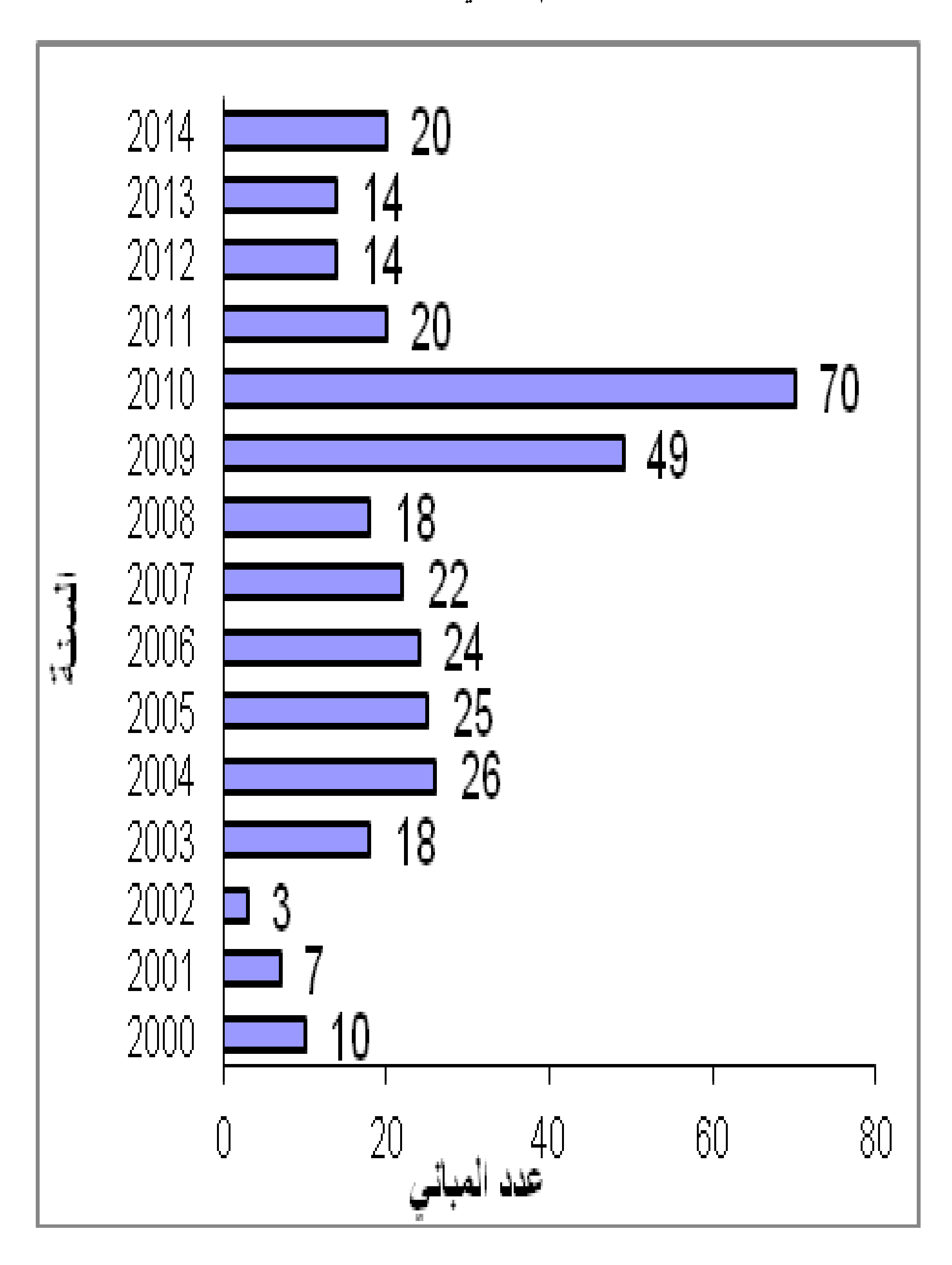
الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية أيار 2005



المصدر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2015

الملحق رقم (8)

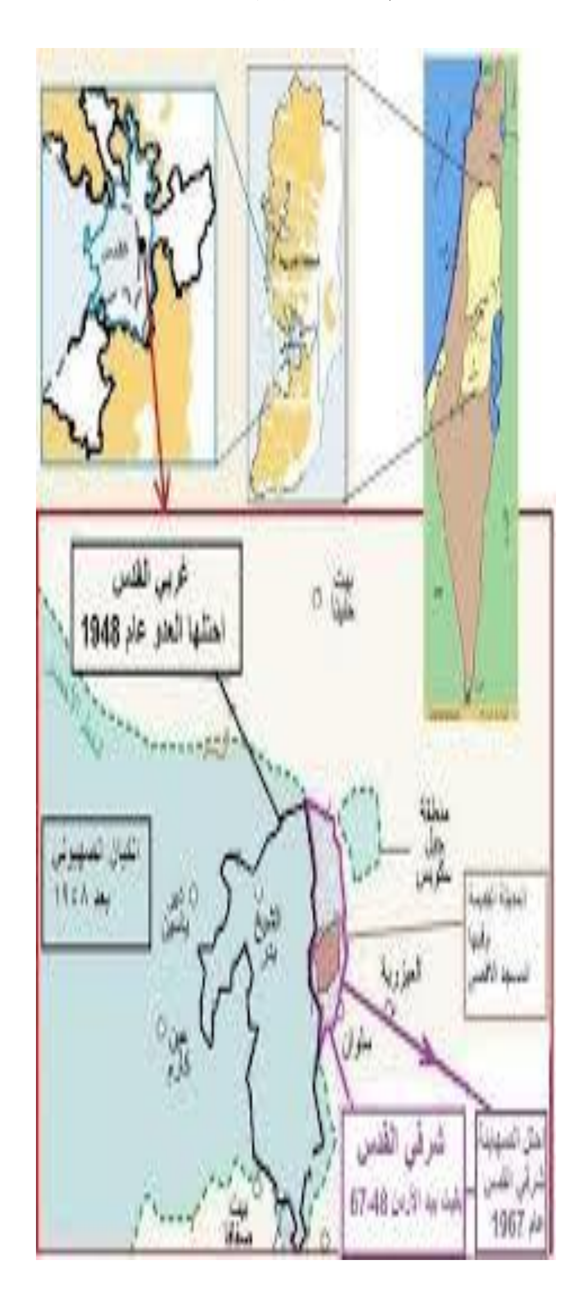
عمليات الهدم الذاتي 2000-2014



المصدر: حسب معطيات رسمية المستقاه

الملحق رقم (9)

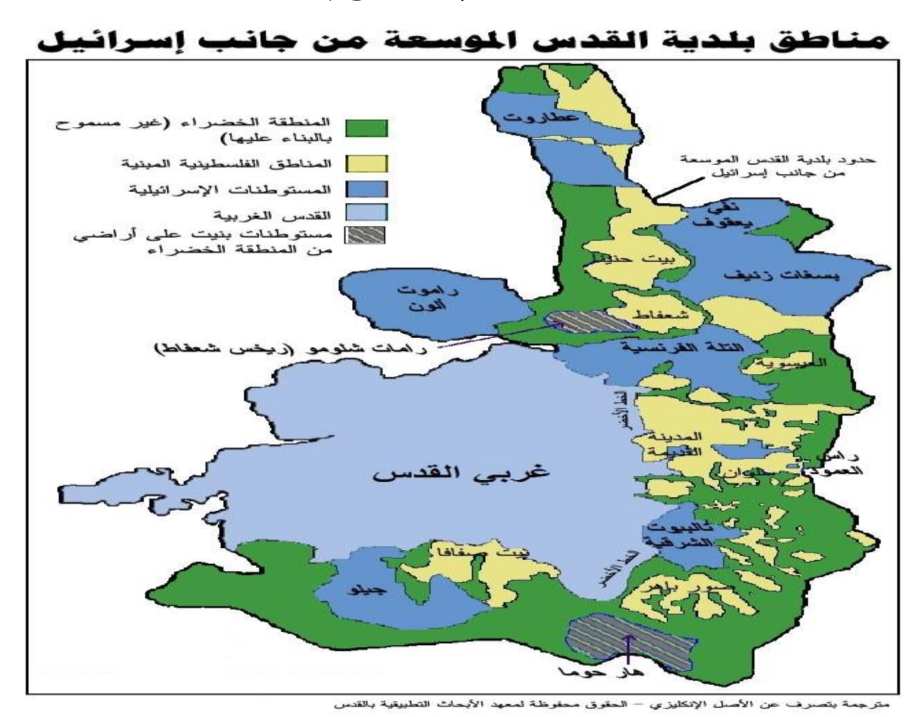
مدينة القدس بعد 1948



المصدر: موقع مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، 2015.

الملحق رقم (10)

مدينة القدس بعد 1967



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية بالقدس، 2015.